دور الدبلوماسية الأسترالية في تأسيس ماليزيا (١٩٦٠- ١٩٦٣م) دراسة وثائقية

دكتور
محمد عبدالباسط محمد العناني
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية- جامعة عين شمس

ملخص:

يتناول هذا البحث دور الدبلوماسية الأسترالية في تأسيس ماليزيا منذ بداية ظهور مقترح تأسيسها في يونيو عام ١٩٦٠م، وحتى إعلانه في السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٦٣م، محاولًا دراسة أبعاد هذا الدور وطبيعته عبر رصد الظروف التاريخية التي صيغت أهداف السياسة الأسترالية في ضوئها، وتحليل الأساليب المختلفة التي اعتمدت عليها الدبلوماسية الأسترالية لتحقيق أهدافها، وتفسير نتائجها ومدى تحقيقها لهذه الأهداف، علاوة على الآثار المترتبة عليها بالنسبة للمصالح الأسترالية؛ إذ اعتبرت أستراليا أن تأسيس ماليزيا مرتبط بشكل وثيق بأمن منطقة جنوب شرق آسيا، وبالأمن الأسترالي بالتبعية؛ نظرًا لما مثلته تلك المنطقة من أهمية إستراتيجية بالنسبة لأستراليا ومصالحها المختلفة وعلى رأسها المصالح العسكرية؛ حيث ضمت الأراضي السنغافورية – وكانت جزءًا من ماليزيا – أهم القواعد العسكرية الإستراتيجية التي عدتها أستراليا بمثابة وسيلة رئيسة للدفاع عن المنطقة، ولكن نظرًا لحالة عدم الاستقرار الأمني التي عانت منها سنغافورة آنذاك نتيجة المد الشيوعي فيها، فإن ماليزيا مثلت من وجهة النظر الأسترالية الضمانة النهائية للحفاظ على سنغافورة من سيطرة الشيوعية عليها، وعلى قواعدها العسكرية وامتيازات استخدامها، وبناء عليه قامت الدبلوماسية الأسترالية بدور رئيس في دعم مقترح تأسيس ماليزيا، علاوة على دورها في احتواء المعوقات الإقليمية التي هددت بإفشال المخطط البريطاني لتأسيس ماليزيا، وعلى رأسها الرفض الإندونيسي– الفلبيني المشترك له والذي تحول سريعًا إلى صدام ثم عداء تصاعدت وتيرته مع إعلان تأسيس ماليزيا في السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٦٣م، مما دفع أستراليا في نهاية الأمر إلى إعلان دعمها العسكري لماليزيا في مواجهة هذا العداء.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا الكبرى، القواعد العسكرية في سنغافورة، الاحتياطي الإستراتيجي للكومنولث، انتفاضة بروناي، سياسة المواجهة الإندونيسية، محادثات مانيلا، موقف أستراليا إزاء تأسيس ماليزيا.

The Australian Diplomacy Role in Founding Malaysia (1960- 1963)

Abstract:

The present paper investigates the role of Australian diplomacy in founding Malaysia since the emergence of the proposed establishment of Malaysia in June 1960 until its official announcement on 16 September 1963. By doing so, the study outlines the dimensions as well as the nature of this role by reviewing the historical circumstances in light of which the objectives of the Australian policy were formulated. Further, it analyzes the various methods Australian diplomacy adopted to achieve its objectives, and interprets the extent to which these objectives were achieved, as well as their implications for the Australian interests. In this context, Australia considered that the establishment of Malaysia was closely linked to the security of the Southeast Asian region and, accordingly, to the Australian security. This was motivated by the strategic importance of this region for Australia and its various interests, most notably its military interests. Specifically, the Singaporean territory, which was part of Malaysia, included the most strategic Australian military bases that were considered a major means of defending the region. However, due to the unstable security that Singapore suffered from at that time as a result of the communist threat, Australia considered Malaysia as the ultimate guarantee for keeping communists from taking control over Singapore, as well as its military bases and the privileges of using it. The research findings have shown that Australian diplomacy played a major role in supporting the Proposed establishment of Malaysia, in addition to its role in containing the regional obstacles that threatened to thwart the British plan to establish Malaysia. The most notable obstacle was the joint Indonesian-Filipino rejection of the proposal, which quickly turned into a clash and then a hostility that escalated with the announcement of the founding of Malaysia on 16 September 1963. This prompted Australia to declare its military support to Malaysia in confronting this announcement.

Keywords: Grand Malaysia, Military bases in Singapore, Commonwealth strategic reserve, Brunei revolt, Indonesian confrontation policy, Manila talks, Australia's position on the establishment of Malaysia.

مقدمة:

يُعد تأسيس ماليزيا عام ١٩٦٣م، من أهم الأحداث والقضايا التاريخية في التاريخ الآسيوي الحديث والمعاصر؛ نظرًا لما ترتب عليه من تغير في شكل الخريطتين الجغرافية والسياسية لمنطقة جنوب شرق آسيا بعد تأسيس تلك الدولة الفيدرالية الجديدة بالمنطقة من ناحية، وتخليص بعض الأراضي المكونة لها مثل سنغافورة[١] وإقليمي شمال بورنيو – المعروفة حاليًا باسم صباح – وساراواك[٢] من الاحتلال البريطاني من ناحية ثانية، علاوة على الآثار المترتبة على طبيعة العلاقات بين ماليزيا – أو اتحاد الملايا[٣] قبل تأسيسها – وكل من إندونيسيا والفلبين. وفي الوقت نفسه، كان لأستراليا – الواقعة غرب المحيط الهادئ – مصالح مباشرة في المنطقة؛ ومن ثم كان من الطبيعي أن تكون شريكًا أساسيًا مع بريطانيا في مناقشة مستقبل المنطقة – لما يحمله من آثار عليها خاصة من الجانب الأمني – ومساهمًا رئيسًا في الجهود الدفاعية البريطانية للدفاع عن أراضي ماليزيا، قبل تأسيسها وبعده؛ ووسيطًا فعّالًا يتمتع بعلاقات جيدة مع الأطراف كافة تقريبًا، كان له القدرة على استخدام نفوذه السياسي والعسكري لدى الأطراف المختلفة للمهادنة أحيانًا والضغط أحيانًا أخرى بهدف التأثير على مواقفهم بما يخدم مصالحه في المقام الأول والمصالح الغربية في المقام الثاني.

بدأت أستراليا تطوير إستراتيجيتها الدفاعية لضمان أمنها القومي بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م)؛ حيث كانت تعتمد هذه الإستراتيجية على الوجود البريطاني في منطقتي جنوب غرب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨م) – وهو الوقت نفسه الذي بدأت فيه أستراليا تعزيز مكانتها الدولية بصفتها دولة قوية ذات سيادة[٤] – ولكن تقلص هذا الاعتماد تدريجيًا مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من تراجع في القوة البريطانية[٥]؛ ومن ثم تولت القوات الأسترالية دورًا أكبر للدفاع عن أستراليا والمنطقتين السابقتين[٦]، واتجهت إستراتيجية الدفاع الأسترالية مع بداية الحرب الباردة (١٩٤٥– ١٩٩١م) إلى الاعتماد على ترتيبات الدفاع المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بجانب استمرار التعاون العسكري مع بريطانيا – التي تراجعت قوتها وهيمنتها – كما عملت على زيادة حجم قواتها العسكرية بشكل مستمر، إضافة إلى زيادة ميزانية الدفاع بالشكل الذي يجعل أستراليا مستعدة لأي حرب محتملة[٧]، وقادرة على مواجهة التهديد الصيني والمد الشيوعي المتزايد في

محيطها[٨]، وتلاقت بذلك المصالح الأسترالية مع المصالح الغربية في مجابهة المد الشيوعي المتصاعد مع بداية الحرب الباردة.

زادت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة لأستراليا؛ نظرًا لقربها جغرافيًا منها، إضافة إلى المد الشيوعي المتزايد فيها؛ ولذلك راقبت عن كثب أي تطورات أو أحداث هناك قد تمثل تهديدًا للأمن الأسترالي، وبالتالي اعتبرت أن نشوب الصراعات المسلحة بين القوات الشيوعية والقوات البريطانية[٩] في اتحاد الملايا خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٤٨-١٩٦٠م)، أو ما عُرف بحالة الطوارئ[١٠]، يمثل تهديدًا خطيرًا من جانب الشيوعية للأمن في تلك المنطقة، بل ومنطقة جنوب غرب المحيط الهادئ بالكامل؛ ومن ثم قررت مساعدة بريطانيا، وتقديم بعض المساعدات الاقتصادية والعسكرية المحدودة إلى اتحاد الملايا[١١] حتى قررت زيادة حجم هذه المساعدات، بل والمشاركة عسكريًا في الصراعات المسلحة في اتحاد الملايا بعدما وافقت في أبريل عام ١٩٥٥م، على المشاركة في الاحتياطي الإستراتيجي البريطاني في اتحاد الملايا[١٢] – أي القوات العسكرية المتمركزة هناك – بالتعاون مع نيوزيلندا[١٣].

على الرغم من استقلال اتحاد الملايا عن بريطانيا في الثالث عشر من أغسطس عام ١٩٥٧م، وانتهاء حالة الطوارئ بعدها بثلاث سنوات، فإن القوات الأسترالية بقيت متمركزة في اتحاد الملايا باعتباره تابع للكومنولث، جنبًا إلى جنب مع القوات البريطانية والنيوزيلندية[١٤]؛ طبقًا لما نصت عليه معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م[١٥]، التي ارتبطت بها أستراليا عن طريق تبادل خطابات التفاهم بين الحكومتين الأسترالية والملايويّة في شهري مارس وأبريل عام ١٩٥٩م[١٦]؛ ومن ثم أصبحت أستراليا شريكًا أساسيًا في الحفاظ في الدفاع عن أمن اتحاد الملايا – الذي كان المكون الأساسي لماليزيا – ولذلك كان من الطبيعي أن يكون مقترح إنشاء ماليزيا على رأس أولويات سياستها الخارجية في منطقة جنوب شرق آسيا.

بناء على ما سبق، تشكَّلت فكرة هذا البحث الذي هدف إلى دراسة دور الدبلوماسية الأسترالية في تأسيس ماليزيا وتحليله خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٦٠- ١٩٦٣م) التي بدأت تحديدًا بشهر يونيو عام ١٩٦٠م، عندما قدم تونكو عبد الرحمن ڤوترا الحاج (١٩٥٥-١٩٧٠م)[١٧] – رئيس وزراء اتحاد الملايا وماليزيا فيما بعد– مقترح تأسيس ماليزيا إلى المسئولين البريطانيين، وانتهت بشهر سبتمبر عام ١٩٦٣م، الذي تأسست ماليزيا في اليوم السادس عشر منه، وتلاه إعلان أستراليا تقديم الدعم العسكري لها في مواجهة إندونيسيا – المدعومة من

الفلبين – في اليوم الخامس والعشرين منه، وقد مثل هذا الإعلان خطًا فاصلًا بين مرحلتين متمايزتين من مراحل السياسة الأسترالية تجاه ماليزيا؛ امتدت الأولى طوال ما يُمكن أن نُطلق عليه فترة تأسيس ماليزيا (١٩٦٠– ١٩٦٣م)، وتلتها المرحلة الثانية التي استمرت حتى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ماليزيا وكل من إندونيسيا والفلبين عام ١٩٦٦م. وركز هذا البحث على الفترة الأولى التي لعبت الدبلوماسية الأسترالية خلالها دورًا بارزًا في دعم مقترح تأسيس ماليزيا وتأمين تنفيذه عن طريق استخدام أدواتها السياسية والعسكرية في مواجهة العقبات التي كادت أن تُفشل تنفيذه.

تمثلت إشكالية البحث في دراسة الكيفية التي نظرت أستراليا من خلالها إلى مقترح تأسيس ماليزيا باعتباره مخطط بريطاني هدف في المحصلة النهائية إلى إنهاء الاحتلال في منطقة جنوب شرق آسيا بعد أن خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية مثقلة اقتصاديًا، وبدأت في التخطيط لتخفيف أعبائها الاقتصادية والعسكرية في تلك المنطقة تزامنًا مع تراجع دورها كقوة عالمية؛ حيث طرحت غداة منحها الاستقلال لعدد من مستعمراتها في آسيا – وأفريقيا أيضًا – مخططًا قائمًا على تأسيس اتحادات إقليمية تضم بعض الدول حديثة الاستقلال عن بريطانيا؛ لكي تُبقي على مصالحها فيها وتحافظ على تبعيتها الدائمة لها. وقد دارت إشكالية البحث أيضًا حول دراسة الأساليب والوسائل التي وضعتها أستراليا لتحقيق أهدافها ومصالحها المختلفة – وفي مقدمتها المصالح الأمنية – في أثناء التخطيط لتأسيس ماليزيا؛ وتحليل طبيعة دور الدبلوماسية الأسترالية في أثناء مراحل تأسيسها، والكيفية التي استخدمت أستراليا بها أدواتها السياسية والعسكرية على المستوى الدبلوماسي لاحتواء حالة الصدام التي نشأت بين اتحاد الملايا وكل من إندونيسيا والفلبين على إثر موقفهما الرافض لتأسيس ماليزيا باعتباره شكل جديد من أشكال الاحتلال البريطاني ووسيلة للحفاظ على المصالح الغربية في منطقة جنوب شرق آسيا، وبطبيعة الحال كانت المصالح الأسترالية جزءًا أساسيًا منها.

انطلاقًا مما سبق، طرح هذا البحث تساؤلًا رئيسًا هو: ما دور الدبلوماسية الأسترالية في تأسيس ماليزيا خلال فترة الدراسة؟ والذي تفرع منه عددٌ من الأسئلة، كان من أهمها: ما طبيعة المصالح الأسترالية في منطقة جنوب شرق آسيا بشكل عام والمناطق المكونة لماليزيا بشكل خاص؟ كيف نظرت أستراليا إلى منطقة جنوب شرق آسيا في ضوء ترتيباتها الأمنية والدفاعية؟ ما موقف أستراليا من مقترح تأسيس ماليزيا منذ بداية ظهوره؟ كيف صاغت أستراليا سياستها

لتأمين مصالحها العسكرية قبيل اتفاق تأسيس ماليزيا؟ كيف تعاملت أستراليا سياسيًا وعسكريًا مع التطورات التي ظهرت خلال مراحل تأسيس ماليزيا؟ ما آثار سياستي المواجهة الإندونيسية والعداء الفلبيني تجاه ماليزيا على المصالح الأسترالية؟ وما الطرق والأساليب الدبلوماسية والعسكرية التي اتبعتها أستراليا لاحتوائهما؟ وحاول البحث الإجابة على هذه الأسئلة بالاعتماد على منهج البحث التاريخي.

اعتمد البحث بشكل أساسي على مجموعات وثائقية متنوعة، كان في مقدمتها "وثائق السياسة الخارجية الأسترالية" Documents on Australian Foreign Policy (DAFP) التي نشرتها وزارة الخارجية الأسترالية ضمن مشروعها لتوثيق تطور العلاقات الخارجية لأستراليا، إضافة إلى عدد من الملفات الوثائقية المحفوظة في "الأرشيف الوطني الأسترالي" The National Archives of Australia (NAA)، والمتاح الإطلاع عليها عبر موقعه الإلكتروني الرسمي، كما اعتمد البحث على بعض أعداد مجلة "المذكرات الحالية حول الشئون الدولية" Current Notes on International Affairs (CNIA) التي نشرت وزارة الخارجية الأسترالية فيها أهم البيانات والتقارير الحكومية المتعلقة بالسياسة الخارجية، إلى جانب الاستعانة بمحاضر مناقشات مجلس النواب الأسترالي.

استعان البحث أيضًا بالوثائق البريطانية المنشورة ضمن الجزء الثامن من سلسلة "وثائق بريطانية حول مشروع نهاية الإمبراطورية" British Documents on the End of Empire Project[١٨] التي تناولت مراحل تأسيس ماليزيا من خلال مجموعات وثائقية متنوعة، كما استند البحث إلى وثائق "وزارة الدومنيون" Dominions Office[١٩] البريطانية، إضافة إلى وثائق كل من العلاقات الخارجية الأمريكية Foreign Relations of the United States of America (FRUS)، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية Central Intelligence Agency (CIA)، والأمم المتحدة، علاوة على عدد من الوثائق الماليزية المنشورة، والوثائق السنغافورية التي أمكّنَ الإطلاع عليها من خلال موقع "الأرشيف الوطني لسنغافورة" National Archives of Singapore.

تناول البحث أربعة محاور رئيسة؛ أولها: موقف أستراليا من مقترح تأسيس ماليزيا (يونيو ١٩٦٠- أغسطس ١٩٦١م)، وثانيها: جهود أستراليا الدبلوماسية لتأمين مصالحها العسكرية قبيل اتفاقية تأسيس ماليزيا (سبتمبر- نوفمبر ١٩٦١م)، وثالثها: موقف أستراليا من التطورات

اللاحقة لاتفاقية تأسيس ماليزيا (نوفمبر ١٩٦١- ديسمبر ١٩٦٢م)، وأخيرها: دور الدبلوماسية الأسترالية في احتواء سياسة المواجهة الإندونيسية والعداء الفلبيني قبيل تأسيس ماليزيا (يناير- سبتمبر ١٩٦٣م)، ثم انتهى البحث بخاتمة أبرزت أهم النتائج التي توصل إليها.

أولًا- موقف أستراليا من مقترح تأسيس ماليزيا (يونيو ١٩٦٠- أغسطس ١٩٦١م):

ترجع بداية مقترح تأسيس ماليزيا باعتبارها دولة فيدرالية تضم كلا من اتحاد الملايا وسنغافورة وأقاليم بورنيو الثلاثة (شمال بورنيو، وساراواك، وبروناي)[٢٠] إلى أغسطس عام ١٩٤٢م، عندما اتفقت وزارتا الخارجية والمستعمرات البريطانيتين على ضرورة التخطيط لتكوين ذلك الاتحاد، وتطور الأمر إلى أن أصبح منذ عام ١٩٤٥م، هدفًا رئيسًا ومعلنًا للسياسة البريطانية في جنوب شرق آسيا، وكان من المخطط أن يتم تحقيقه عبر ثلاث مراحل متتابعة، تبدأ أولًا باندماج اتحاد الملايا وسنغافورة[٢١]، وثانيًا باندماج أقاليم بورنيو، وأخيرًا باندماج الاتحادين السابقين وتكوين ماليزيا الكبرى، وتحقيق ما أطلق عليه "التصميم الكبير" the grand design، وكان من المقرر أن يتحقق ذلك المخطط بموافقة قادة تلك المناطق وشعوبها حتى لا يكون الاتحاد عرضة للتفكك فيما بعد[٢٢].

وعلى الرغم من محاولات بريطانيا المستمرة لتحقيق المخطط السابق، فإنها لم تستطع تحقيق أي من مراحله الثلاث؛ نتيجة رفض اتحاد الملايا ضم سنغافورة – المهيمن عليها العرق الصيني- حتى لا يُشكِل الصينيون أغلبية في اتحاد الملايا – المهيمن عليه العرق الملايوي- إلى جانب تخوف سنغافورة نفسها من أن تصبح ولاية تابعة بشكل مطلق لاتحاد الملايا، علاوة على تردد سلطان بروناي عمر علي سيف الدين (١٩٥٠- ١٩٦٧م)[٢٣] في البداية ثم رفضه للمخطط والارتباط بإقليمي بورنيو الآخرين بشكل معلن في مارس عام ١٩٥٦م؛ لتخوفه من فقدان بروناي سيادتها وعائداتها النفطية من جانب، وإصرار الحكام البريطانيين في شمال بورنيو وساراواك من جانب آخر على منحهم وقتًا كافيًا للترتيب لأي عملية اندماج؛ نظرًا لتخلف الإقليمين عن باقي أجزاء الاتحاد المقترح من النواحي الاقتصادية والسياسية والدستورية[٢٤].

أيدت أستراليا المخطط البريطاني ودعمته من خلال سياستها الخارجية التي هدفت إلى العمل باستمرار على تحقيق الاندماج بين الأجزاء المذكورة وتأسيس الاتحاد المقترح، ولكنها اعتبرت أن الاندماج بين اتحاد الملايا وسنغافورة أكثر أهمية وذات أولوية، وأن توقف المحاولات في سبيل تحقيقه قد يجعل الاندماج النهائي أكثر صعوبة؛ ولذلك حاول المسئولون الأستراليون

خلال عام ١٩٥٦م – في أثناء مناقشة مسألة استقلال اتحاد الملايا ووضع قوات الكومنولث فيها إضافة إلى الوضع الأمني داخل سنغافورة – إقناع كلا الجانبين بأهمية الاندماج(٢٥)، ولكنهم لم يحققوا أي نجاح يُذكر نتيجة الأسباب السابقة نفسها إلى جانب الوضع الأمني المضطرب في سنغافورة، وبالتالي قرروا بحلول مايو ١٩٥٧م، أنه لا يمكن تحقيق الاندماج بين الجانبين قبل تحسين الوضع الأمني في سنغافورة التي كان المد الشيوعي يتزايد فيها في ظل السخط المنتشر بين قطاع كبير من السنغافوريين الصينيين، وهو الوضع الذي كان يهدد – من وجهة النظر الأسترالية – بوقوع سنغافورة تحت السيطرة الصينية حال عدم احتوائه، وهو ما سيهدد بالتبعية مستقبل اتحاد الملايا حال الإصرار على اندماج سنغافورة معه بوتيرة سريعة(٢٦)؛ ومن ثم لم يتحقق الاندماج بينهما، فاستقل اتحاد الملايا منفردًا في عام ١٩٥٧م، وفي حين حصلت سنغافورة على الحكم الذاتي الداخلي عام ١٩٥٩م، فإن بريطانيا احتفظت بمسئوليتها عن الدفاع عنها وإدارتها لشئونها الخارجية(٢٧).

جاءت المبادرة في يونيو عام ١٩٦٠م، من جهة غير متوقعة بالنسبة لبريطانيا وأستراليا؛ إذ اقترح تونكو عبد الرحمن – رئيس وزراء اتحاد الملايا آنذاك – على المسئولين البريطانيين، في أثناء وجوده في لندن لحضور مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث(٢٨)، إنشاء دولة فيدرالية تضم اتحاد الملايا وسنغافورة وأقاليم بورنيو الثلاثة، ولكنه لم يتلق حينها ردًا واضحًا سواء بالقبول أو الرفض، على الرغم من أنه كان من المقرر مناقشته حول العلاقات بين اتحاد الملايا وسنغافورة لإقناعه بضرورة مساعدة حكومتها على احتواء المد الشيوعي(٢٩). وكان هذا الموقف المُتحفَّظ نتيجة عدم علم المسئولين البريطانيين المسبق بمقترح تونكو عبد الرحمن، إضافة إلى رغبتهم في دراسته كونه تعارض تقريبًا – من حيث مراحل تحقيقه – مع المقترح البريطاني الأساسي، وقد ناقشوا المقترح بالفعل خلال الشهرين التاليين وقرروا أنه يتفق مع هدفهم النهائي، ولكن يجب تحقيقه بالتدريج عن طريق تحقيق وحدة أقاليم بورنيو أولًا بعد استطلاع آراء سكانها، كما أوصوا بإطلاع أستراليا على هذه التطورات؛ نظرًا لأن مصالحها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهذا الأمر(٣٠).

أطلع المسئولون البريطانيون الحكومة الأسترالية على مقترح تونكو عبد الرحمن ونتائج مناقشتهم له، كما أخبروها بأن "لجنة السياسة الاستعمارية" Colonial Policy Committee في مجلس الوزراء البريطاني ستناقش المسألة على الفور، ولكنهم أوضحوا لها في الوقت نفسه

أنهم يعتقدون أن اللجنة لن توصي بأي مبادرة فيما يتعلق بمقترح تونكو وأنها ستقر بأن إنشاء الاتحاد المقترح يجب أن يتم أولًا عبر اندماج أقاليم بورنيو(٣١). ولم تناقش الحكومة الأسترالية آنذاك مقترح تونكو عبد الرحمن بشكل موسع(٣٢)، وقد يُفسَر هذا برغبتها في انتظار القرار النهائي للجنة السياسة الاستعمارية البريطانية من جانب، أو أي مبادرة بريطانية حقيقية في سبيل تحقيق الاندماج بين أقاليم بورنيو من جانب ثان، علاوة على أن موقف أستراليا محدد بالفعل منذ البداية وهو تفضيل الاندماج بين اتحاد الملايا وسنغافورة.

على أي حال، اجتمعت لجنة السياسة الاستعمارية في مجلس الوزراء البريطاني في الثامن عشر من أبريل عام ١٩٦١م، وأيدت ما أسفرت عنه مناقشات المسئولين البريطانيين من نتائج؛ ومن ثم أوصت باستطلاع الرأي الشعبي في أقاليم بورنيو الثلاثة بخصوص إمكانية الاندماج معًا، ومواصلة النظر في المسألة في ضوء نتائج هذا الاستطلاع، كما أوصت بضرورة عدم الإدلاء بأية بيانات حول هذا الأمر، وبأهمية مواصلة التشاور مع أستراليا قبل اتخاذ أي قرار نهائي في هذه المسألة، كما قررت النظر لاحقًا في مسألة الاندماج بين اتحاد الملايا وسنغافورة وشكله، فيما إذا كان ينبغي أن يتخذ شكل الاتحاد الفيدرالي أو أي تنظيم سياسي آخر أكثر مرونة، ويرجع ذلك إلى رفض تونكو عبدالرحمن لاندماج سنغافورة وحدها في اتحاد الملايا؛ حيث اعتقد أن الأغلبية العرقية الصينية في سنغافورة ستهدد الاستقرار السياسي في الاتحاد(٣٣).

يمكن تفسير القرار البريطاني السابق على أنه تعبير عن عدم تحمس بريطانيا لمقترح تونكو عبد الرحمن بصورته التنفيذية التي اقترحها، أي أن يتم اندماج اتحاد الملايا وسنغافورة وأقاليم بورنيو معًا عبر مرحلة واحدة، وليس على مراحل متباعدة كما خططت بريطانيا منذ البداية. وعلى الرغم من اتفاق المخطط البريطاني ومقترح تونكو عبد الرحمن من حيث الهدف النهائي، فإن بريطانيا هدفت إلى تحقيقه خلال الفترات السابقة عبر مراحل، تبدأ باندماج اتحاد الملايا وسنغافورة، ولكنها مع مرور الوقت عدلت هذه المراحل وفقًا لقرار لجنة السياسة الاستعمارية السابق، وأصبح اندماج أقاليم بورنيو مع بعضها البعض يمثل المرحلة الأولى من تحقيق الاتحاد المقترح بعد أن كان مستهدفًا تحقيقه كمرحلة ثانية بعد اندماج اتحاد الملايا وسنغافورة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى اقتناعها – وأستراليا أيضًا – من خلال التجارب

السابقة، خاصة وقت استقلال اتحاد الملايا، بصعوبة تحقيق هذا الهدف كمرحلة أولى، إضافة إلى رفض تونكو عبدالرحمن للأمر نظرًا لاعتبارات عرقية وسياسية.

كان تونكو عبد الرحمن يرى بالفعل في بداية الأمر أن اندماج اتحاد الملايا وسنغافورة سيكون سببًا في غلبة الصينيين على الملايويّين؛ حيث إنه في حالة اتحادهما كان سيتساوى تعداد العرقين تقريبًا، في حين كان الملايويّون يمثلون الأغلبية في اتحاد الملايا(٣٤)؛ ومن ثم رأى أن الاتحاد مع سنغافورة سيهدد الاستقرار السياسي الذي تحقق في اتحاد الملايا منذ انتهاء حالة الطوارئ، وسيشجع الصينيين في كلا البلدين – ومعظمهم كان متأثرًا بالشيوعية – على تكوين دولة شيوعية(٣٥)، ولكنه غير موقفه فيما بعد؛ نتيجة تنامي المد الشيوعي في سنغافورة من ناحية، واقتناعه بتراجع الدور البريطاني في منطقة جنوب شرق آسيا وعدم إمكانية الاعتماد عليه طويلًا بوصفه قوة رادعة لاحتواء المد الشيوعي من ناحية أخرى؛ ومن ثم توصل تدريجيًا إلى أنه إذا نجحت الشيوعية في سنغافورة فسيكون اتحاد الملايا أول دولة مهددة(٣٦)، ولذلك تمثل الحل لدى تونكو عبد الرحمن في قبول اندماج سنغافورة في اتحاد الملايا بشرط اندماج أقاليم بورنيو معهما في الوقت نفسه، بحيث يضمن تحقيق نوع من التوازن العرقي عن طريق ضم سنغافورة ذات الأغلبية الصينية مقابل ضم أقاليم بورنيو ذات الأغلبية غير الصينية(٣٧). وهكذا، وضع تونكو عبد الرحمن مقترحه السابق بتأسيس الاتحاد المقترح بما يتوافق مع مصالح اتحاد الملايا، وليس بما يتوافق مع الأهداف البريطانية.

على أي حال، بادر تونكو عبد الرحمن في الثالث والعشرين من أبريل عام ١٩٦١م، باتخاذ خطوة أخرى في سبيل تحقيق مقترحه ومواجهة جمود الموقف البريطاني؛ إذ ناقش فكرته الرئيسة وجدوى تنفيذها مع رئيس الوزراء السنغافوري "لي كوان يو" Lee Kuan Yew (١٩٥٩– ١٩٩٠م)(٣٨) – ذو الأصول الصينية – (٣٩) الذي كان أحد أبرز الداعين للاندماج بين سنغافورة واتحاد الملايا منذ توليه السلطة، وكثيرًا ما كان يستثمر أي فرصة ويقترح على تونكو عبد الرحمن تحقيق هذا الاندماج، لكن كان الرفض دائمًا يأتي من جانب الأخير(٤٠)؛ ومن ثم أيد لي كوان المقترح باعتباره الحل الأمثل لاستقلال سنغافورة بالشكل الذي يضمن استقرار المنطقة؛ لأنه كان مقتنعًا باستحالة موافقة بريطانيا – إلى جانب كل من الولايات المتحدة وأستراليا – على استقلال بلاده بشكل منفرد؛ نظرًا لاحتمالية سيطرة الشيوعيين على

السلطة فيها فور استقلالها بهذا الشكل[٤١]، وهو الأمر الذي كان سيُشكِل خطرًا كبيرًا على المصالح الغربية، ولا سيما المصالح البريطانية والأسترالية المشتركة في جنوب شرق آسيا.

اتخذ تونكو عبد الرحمن زمام المبادرة مجددًا بعد اتفاقه مع لي كوان، ولكن في هذه المرة نقل المقترح من الأروقة المغلقة إلى الرأي العام؛ إذ صرح أمام رابطة المراسلين الأجانب خلال زيارته لسنغافورة في السابع والعشرين من مايو عام ١٩٦١م، قائلًا: "يدرك اتحاد الملايا أنه لا يستطيع أن يقف بمفرده معزولًا، وأنه ينبغي له عاجلًا أو آجلًا أن يتوصل إلى تفاهم مع بريطانيا وشعوب سنغافورة وشمال بورنيو وبروناي وساراواك... ولا مفر من أن نتطلع إلى هذا الهدف، ونفكر في خطة يمكن من خلالها التقريب بين تلك الأراضي من خلال التعاون السياسي والاقتصادي"[٤٢]. وبعد مرور سبعة أيام تقريبًا، رحب لي كوان بهذا التصريح وأعلن تأييد حكومته له[٤٣]. في الوقت نفسه، رحب معظم القادة السياسيين في ساراواك وشمال بورنيو بمقترح تونكو عبد الرحمن، ولكنهم أكدوا أنه من الضروري أن يسبقه تنمية داخلية أكبر للإقليمين، كما كان من المعروف وقتها أن سلطان بروناي على الرغم من رفضه الارتباط بإقليمي بورنيو الآخرين، فإنه لم يكن يمانع من الاندماج مع اتحاد الملايا[٤٤]؛ حيث اعتقد أن ذلك سيتيح له الفرصة لأن يصبح فيما بعد "يانج دي-برتوان أجونج" Yang Di-Pertuan Agong[٤٥]، أي الملك الدستوري للاتحاد[٤٦].

تابعت أستراليا التطورات السابقة، ورصدت ردود الفعل المختلفة تجاه تصريح تونكو عبد الرحمن الذي اعتبرته بمثابة تغير جوهري في موقف الحكومة الملايويّة تجاه مسألة اندماج سنغافورة في اتحاد الملايا، ومؤشر في الوقت نفسه على تبني الملايويّين موقفًا إيجابيًا إزاء مشكلات سنغافورة لمنع وقوعها تحت النفوذ الصيني، كما توقع المسئولون الأستراليون أن التصريح في حد ذاته قد يُضعف من الموقف السياسي المتطرف – على حد تعبيرهم – داخل سنغافورة[٤٧]، ولكن على الرغم من ذلك، فإن الحكومة الأسترالية لم تُعلن أي رد فعل تجاه التصريح[٤٨]، وتجنبت أيضًا الإدلاء بأي تصريح داخل البرلمان[٤٩]، وكان هدفها من ذلك – على الأرجح – انتظار الموقف البريطاني من ناحية، ودراسة المقترح جيدًا من ناحية أخرى.

في الوقت نفسه، أرسل تونكو عبد الرحمن مذكرة إلى رئيس وزراء بريطانيا "هارولد ماكميلان" Harold Macmillan (١٩٥٧– ١٩٦٣م)[٥٠] في السادس والعشرين من يونيو عام ١٩٦١م، أوضح فيها تفاصيل مقترحه وشروطه؛ حيث أشار إلى أنه يجب تأمين اندماج أقاليم

بورنيو مع اتحاد الملايا أولًا، ثم تكوين اتحاد أكبر باندماج سنغافورة في الاتحاد الفيدرالي الجديد الذي أطلق عليه اسم "ماليزيا الكبرى" Great Malaysia(٥١)، وكان رؤيته هذه نتيجة عدم ثقته في لي كوان من ناحية، ورغبته في تقليل مخاطر اندماج سنغافورة، وتجنب المعارضة داخل اتحاد الملايا لمسألة ضمها من ناحية أخرى(٥٢). وقد تأخر رد ماكميلان على مذكرة تونكو عبد الرحمن؛ إذ رد عليه بعد مرور ستة أسابيع تقريبًا موضحًا بأن حكومته ستدرس مقترح تأسيس ماليزيا من مختلف الجوانب، خاصة ما يتعلق منه بمسائل الدفاع واستخدام القواعد والمنشآت العسكرية في أراضي ماليزيا المقترحة، وأنها ستتشاور مع أستراليا ونيوزيلندا – التي كان موقفها متوافقًا بشكل كبير مع الموقف الأسترالي – بصفتهما أصدقاء مشتركين ومعنيين بذات الأمر، كما وجه ماكميلان في نهاية رسالته الدعوة إلى تونكو عبد الرحمن لزيارة لندن خلال نهاية شهر أكتوبر أو بداية نوفمبر من عام ١٩٦١م، لمناقشة المقترح بشكل موسع(٥٣).

وفي المحصلة النهائية، كان ذلك يعني أن ماكميلان أجل مناقشة المقترح مع تونكو عبد الرحمن لمدة قاربت الثلاثة أشهر، ولعله أراد بهذا التأجيل كسب المزيد من الوقت لدراسة المقترح بشكل دقيق، خاصة وأن تصريح تونكو عبد الرحمن من ناحية، واتفاقه مع لي كوان من ناحية أخرى قد أحدثا حراكًا سياسيًا كبيرًا في منطقة جنوب شرق آسيا آنذاك، كما أراد ماكميلان – كما أوضح في رسالته – استشارة حكومتي أستراليا ونيوزيلندا وتنسيق السياسات معهما في الوقت نفسه.

أطلعت بريطانيا المسئولين الأستراليين على التطورات السابقة، كما أطلعتهم على تفاصيل مقترح تونكو عبد الرحمن ومذكرته السابقة(٥٤)، بهدف التشاور وتنسيق السياسات؛ ومن ثم بدأت أستراليا في دراسته بشكل موسع، وقيمته عبر دراسة مطولة من حيث مزاياه وأخطاره المحتملة والمشكلات التي قد تعوق تحقيقه؛ إذ اعتبرت أن اندماج سنغافورة أو اتحادها مع اتحاد الملايا يمثل أفضل الحلول لاحتواء المد الشيوعي في سنغافورة، خاصة وأنه من خلال تحليلها النهائي للوضع العسكري البريطاني في جنوب شرق آسيا، توصلت أستراليا إلى رؤية مفادها أن بريطانيا لن تستطيع الحفاظ على تبعية سنغافورة لها لفترة طويلة، وأنه حتى إن استخدمت قوتها العسكرية للدفاع عن حقها الدستوري في البقاء هناك، فإن ذلك لن يكون في مصلحة أستراليا على المدى البعيد، وبالتالي رأت أن هناك بديلين متاحين للتعامل مع الوضع في سنغافورة؛ تمثل الأول في تنازل بريطانيا عن مسئولياتها في سنغافورة لصالح اتحاد الملايا، وهو ما فضلته بطبيعة الحال،

وتمثل البديل الثاني في اضطرار بريطانيا إلى الموافقة على استقلال سنغافورة، وهو ما اعتبرته البديل الأسوأ الذي سيضر بالمصالح الأسترالية، والمصالح الغربية في المنطقة بالتبعية، كونه سيؤدي إلى تحول سنغافورة إلى الشيوعية، أو ارتباطها بشكل أوثق بالصين الشيوعية، وفي الحالتين توقعت الدراسة الأسترالية أن سنغافورة ستتحول إلى قاعدة للتخريب الشيوعي في منطقتي جنوب شرق آسيا وجنوب غرب المحيط الهادئ بالكامل(٥٥).

أما فيما يتعلق بأقاليم بورنيو، فإن أستراليا اعتبرت أن هدف تونكو عبد الرحمن وحكومته، والمتمثل في ضمان اندماج تلك الأقاليم ضمن ماليزيا المقترح تأسيسها باعتباره شرط مسبق لقبول اندماج سنغافورة، أمر منطقي ومبررٌ؛ لأنه سيضمن ألا يمثل الصينيون أغلبية في الاتحاد الجديد. من جانب آخر، خلصت أستراليا إلى أن الحفاظ على المصالح الأسترالية والغربية في اتحاد الملايا وسنغافورة يتطلب دفع الثمن المقابل له، واعتبرت أن هذا الثمن هو الإنهاء المبكر للسيادة البريطانية في أقاليم بورنيو، وهو ما أشارت الدراسة الأسترالية إليه بأنه: "ثمن يستحق الدفع، من وجهة النظر السياسية"، خاصة إنه حتى مع استقلال تلك الأقاليم في المستقبل أو حتى اندماجها معًا في دولة واحدة ستكون عرضة للضغوط والأطماع من الدول الأخرى في المنطقة وعلى رأسها إندونيسيا، في ظل تخلف تلك الأقاليم – خاصة بورنيو الشمالية وساراواك – الاقتصادي والسياسي وضعفها العسكري، ولكن كان تحقيق هذه الرؤية مشروطًا باستمرار حكومة التحالف الملايويّة(٥٦) – غير الشيوعية والداعمة للغرب – في السلطة؛ إذ خلصت الدراسة إلى أن الخطر الرئيس الذي ستواجهه ماليزيا بعد تأسيسها يتمثل في إمكانية انتقال الشيوعية من سنغافورة إلى مناطق اتحاد الملايا وأقاليم بورنيو، إضافة إلى احتمالية تأجج الاختلافات العرقية والأيديولوجية، وأن السبيل الوحيد لمنع حدوث هذه الاحتمالات الخطيرة هو الحفاظ على حكومة مركزية قوية وغير شيوعية(٥٧).

تطرقت الرؤية الأسترالية أيضًا إلى تأثير تأسيس ماليزيا على المصالح الاقتصادية والعسكرية لأستراليا، فخلصت إلى أن اندماج اقتصاديات البلدان المعنية السابقة سينتج عنه آثارٌ سلبية هامشية على تجارة أستراليا ومصالحها الاقتصادية، ولكنها ستزول مع مرور الوقت. أما فيما يتعلق بآثار تأسيس ماليزيا وتداعياتها على المصالح العسكرية، فقد تولت لجنة رؤساء الأركان في الجيش الأسترالي الإشراف على دراسة هذا الجانب، وخلصت في تقريرها – الذي أرفق ضمن الدراسة الأسترالية الشاملة للمقترح – إلى أن تأسيس ماليزيا سيكون في مصلحة

أستراليا من الناحية الإستراتيجية شريطة أن تكون حكومتها مؤيدة للمصالح الأسترالية خاصة والغربية عامة؛ إذ سيكون موقفها من استخدام قواعد الكومنولث على أراضيها، وبخاصة قواعد سنغافورة[٥٨] الإستراتيجية، ذا أهمية قصوى، نظرًا لدور تلك القواعد الحيوي في تمكين أستراليا من الحفاظ على موقف عسكري متقدم في منطقة جنوب شرق آسيا؛ ومن ثم خلصت اللجنة إلى التوصية بضرورة التفاوض مع الاتحاد الماليزي الجديد على معاهدة دفاع جديدة تضمن أفضل الشروط الممكنة لاستمرار تمركز قوات الاحتياطي الإستراتيجي للكومنولث هناك، وحريته في الحركة داخل المنطقة وخارجها، كما أوصت اللجنة بضرورة استثمار أي موقف تفاوضي مع حكومة الاتحاد للتخلص من القيود التي فرضتها معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م، فيما يتعلق بحرية استخدام قوات الكومنولث لتلك القواعد ضمن عمليات "منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا" Southeast Asia Treaty Organization المعروفة اختصارًا بمنظمة "سياتو" SEATO[٥٩] من أجل ردع أي عدوان شيوعي، وأشارت اللجنة إلى أنه كلما طال الوقت المستغرق لتأسيس ماليزيا سيكون تحقيق هذه الأهداف أكثر صعوبة[٦٠].

ناقش مجلس الوزراء الأسترالي المقترح السابق في اجتماعه في السادس عشر من أغسطس عام ١٩٦١م، واعتمد معظم ما جاء فيها؛ ومن ثم قرر رسميًا أنه من مصلحة أستراليا دعم مقترح ماليزيا الكبرى شريطة أن تحافظ حكومتا اتحاد الملايا وسنغافورة على توجههما الداعم لأستراليا والغرب، وأن يكون لحكومة التحالف الملايويّة نفوذ كبير داخل الحكومة المركزية في ماليزيا بعد تأسيسها، بما يضمن سيطرتها الكافية على الأمن الداخلي في سنغافورة، كما قرر مجلس الوزراء أنه يجب وضع متطلبات الدفاع الأسترالية فيما يتعلق بمسألة الاحتياطي الإستراتيجي – كما وردت في تقرير لجنة رؤساء الأركان – في الاعتبار بشكل فعّال عند اتخاذ أي قرارات من أجل الحفاظ على المصالح الأسترالية العسكرية إلى أقصى حد ممكن. في الوقت نفسه، وضع مجلس الوزراء أسس السياسة التي يجب أن تنتهجها أستراليا في التعامل مع مسألة تأسيس ماليزيا وما سيصاحبها من محادثات، وقرر أنه ينبغي ألا تسعى أستراليا إلى الانضمام لتلك المحادثات، ولكنها يجب أن تسعى إلى إبقائها على اطلاع دائم بأي تطورات والتدخل حسب الضرورة للدفاع عن المصالح الأسترالية من خلال القنوات الدبلوماسية، كما قرر أنه ينبغي للحكومة الأسترالية تجنب المواقف العامة المعلنة التي تدعم أيا من الحكومات المعنية

بمشروع ماليزيا ضد أخرى، مثل الخلاف الملايويّ السنغافوري حول وضع سنغافورة في الاتحاد، أو أي قضايا خلافية أخرى(٦١).

بناء على ما سبق، قررت أستراليا دعم مقترح تأسيس ماليزيا كونه يحقق مصالحها المختلفة في المنطقة، وعلى رأسها المصالح العسكرية؛ حيث خلصت بعد دراستها للمقترح إلى أن اندماج سنغافورة ضمن ماليزيا سيساعد على احتواء المد الشيوعي في سنغافورة وإحكام السيطرة عليها؛ ومن ثم ضمان أمن المنطقة والأمن الأسترالي، ولذلك كان المسئولون الأستراليون مقتنعين بأنه في سبيل تحقيق هذا الهدف، يجب على بريطانيا أن تتخلى طواعية عن سيادتها على سنغافورة وأقاليم بورنيو، والموافقة على شرط تونكو عبد الرحمن بضم أقاليم بورنيو باعتباره شرط مسبق لقبول اندماج سنغافورة. ولم تكتف أستراليا بتحديد موقفها، بل وضعت أسسًا لسياستها تجاه مسألة ماليزيا، فقررت أن يكون التواصل مع الدول المعنية وعلى – رأسها بريطانيا واتحاد الملايا – من خلال القنوات الدبلوماسية وعدم المشاركة في مناقشات عامة قد تجعلها مضطرة إلى الوقوف بجانب أحد الأطراف ضد آخر، ولعلها هدفت بسياستها إلى تجنب معاداة أي من الحكومات المعنية بتأسيس ماليزيا، من أجل الحفاظ على علاقات جيدة بالأطراف كافة، بما يسمح لها بالتدخل دبلوماسيًا في الوقت المناسب للعب دور الوسيط، أو الدفاع عن مصالحها لدى مختلف الأطراف.

ثانيًا– جهود أستراليا الدبلوماسية لتأمين مصالحها العسكرية قبيل اتفاقية تأسيس ماليزيا (سبتمبر– نوفمبر ١٩٦١م):

في إطار التنسيق الأسترالي البريطاني المشترك، أرسلت أستراليا نسخة من دراستها السابقة إلى بريطانيا، كما أعلمت مسئوليها برؤيتها كاملة وبأهم قرارات مجلس الوزراء الأسترالي المتعلقة بالأمر نفسه؛ ومن ثم أوضحت الحكومة البريطانية على لسان وزيرها لعلاقات الكومنولث والمستعمرات "دنكان ساندیز" Duncan Sandys (١٩٦٠– ١٩٦٤م)(٦٢) بأنها تتفق إلى حد كبير مع الرؤية الأسترالية، وبأنها ما زالت تدرس المسألة من جوانبها كافة(٦٣)، كما أكد ماكميلان لرئيس الوزراء الأسترالي "روبرت منزيس" Robert Menzies (١٩٤٩– ١٩٦٦م)(٦٤) أن مشروع ماليزيا الكبرى سيخدم مصالح بلديهما المشتركة في المستقبل، ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن سياسة تونكو عبد الرحمن – التي وصفها بالصدامية – قد تُدمر المشروع بأكمله(٦٥)؛ إذ هدد الأخير بأنه لن يذهب إلى لندن ما لم يحصل على تأكيد بريطاني

بالموافقة من حيث المبدأ على اندماج أراضي بورنيو في اتحاد الملايا باعتباره شرط مسبق لاندماج سنغافورة، كما صرح بأن حكومته لن توافق على استخدام قواعد سنغافورة في عمليات منظمة سياتو وتدريباتها بعد تأسيس ماليزيا(٦٦)؛ نظرًا لمعارضة الرأي العام في معظم دول جنوب شرق آسيا عامة، واتحاد الملايا خاصة(٦٧)، لأي شكل من أشكال الارتباط بمنظمة سياتو كونها أحد أوجه الاحتلال، وبالتالي كان البرلمان الملايويّ سيرفض تمرير أي تشريعات أو اتفاقيات تربط الاتحاد أو ماليزيا فيما بعد بسياتو(٦٨)، وهذا ما كان تونكو عبد الرحمن يدركه جيدًا.

بطبيعة الحال، كان استمرار الموقف الملايويّ السابق يهدد المصالح البريطانية والأسترالية المشتركة؛ لذا دعم منزيس سياسة ماكميلان الهادفة إلى الضغط على تونكو عبد الرحمن من أجل الموافقة على عقد اجتماع مبكر في لندن لمناقشة مقترح ماليزيا(٦٩)، كما أكد على أهمية إنجاح محادثات لندن بالشكل الذي يضمن المحافظة على مصالح بلاده وبريطانيا في المنطقة؛ ومن ثم طلب منزيس إطلاع حكومته بشكل عاجل على أهداف الحكومة البريطانية وشروطها – خاصة ما يتعلق منها بالاحتياطي الإستراتيجي للكومنولث – التي ستناقشها في هذه المحادثات حتى يكون لدى حكومته الوقت الكافي لدراستها والتعليق عليها قبل اتخاذ أي موقف حازم بخصوصها، بحيث يكون هذا الموقف في إطار التنسيق المشترك بين الحكومتين(٧٠).

في الحقيقة، مثل موقف منزيس السابق بداية لتطبيق الحكومة الأسترالية للسياسة التي وضع مجلس الوزراء أسسها في اجتماعه السابق في السادس عشر من أغسطس عام ١٩٦١م؛ إذ لم يطلب منزيس تمثيل حكومته في محادثات لندن مع تونكو عبد الرحمن، بل اكتفى بطلبه لإطلاعها على الأهداف والشروط البريطانية لتدرسها وتقرر ما إذا كانت في صالح أستراليا ومصالحها في المنطقة أو لا، أي أن الحكومة الأسترالية قررت التواصل مع بريطانيا – والحكومات الأخرى المعنية – من خلال القنوات الدبلوماسية، وكان هذا متوافقًا مع أهداف الحكومة البريطانية وقراراتها السابقة التي أكدت ضرورة التشاور مع الحكومة الأسترالية كونها من الحكومات المعنية بمقترح ماليزيا.

انتهت الحكومة البريطانية بحلول الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر ١٩٦١م، من دراستها لمقترح تأسيس ماليزيا وتحديد موقفها منه؛ إذ اعتبرت أن تأسيس ماليزيا ودعمها سيصب في

النهاية في مصلحة بريطانيا، وسيسهم في احتواء المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، وبالتالي سيحقق الأمن العام فيها وفقًا لرؤيتها المشتركة مع أستراليا، فعلى الرغم من أن بريطانيا اعتبرت أن تأسيس ماليزيا سيعني في المحصلة النهائية تقييد حريتها ودول الكومنولث في استخدام قواعد سنغافورة، وأن زيادة تعداد الصينيين داخل ماليزيا سيضاعف الضغوط على تونكو عبد الرحمن لرفض استخدامها بالشكل الذي يحقق أهداف منظمة سياتو، فإنها اعتبرت أن البديل لرفض تأسيس ماليزيا سيكون استقلال سنغافورة بشكل منفصل، وهو ما سيمثل ضررًا أكبر بالنسبة للمصالح البريطانية(٧١) قد يصل إلى فقدانها لقاعدتها العسكرية هناك؛ حيث إنه في حال استقلالها ستضطرب الأوضاع الأمنية الداخلية فيها، وسيكون من السهل وقوعها تحت سيطرة الصين الشيوعية(٧٢).

وبناء على ما سبق، قررت بريطانيا الموافقة على صيغة مقترح تونكو عبد الرحمن(٧٣) وشرطه المسبق باندماج أقاليم بورنيو مع اتحاد الملايا قبل اندماج سنغافورة، أو بشكل متزامن مع اندماجها، وكان ذلك بعد فشل محاولات ماكميلان وساندیز لإثنائه عن هذا الشرط(٧٤). وكان هذا القرار متوافقًا مع أهداف السياسة البريطانية الداعية إلى خفض مستويات الإنفاق الخارجي مع الاحتفاظ بالمصالح البريطانية في الوقت نفسه عن طريق مخططها لتأسيس ماليزيا(٧٥)، كما كان متوافقًا مع الرؤية الأسترالية الداعية إلى الموافقة على دمج أقاليم بورنيو كثمن للحفاظ على سنغافورة والمصالح الغربية فيها.

في السياق نفسه، بحثت الحكومة البريطانية دراسة نظيرتها الأسترالية التي أوضحت من خلالها أبعاد الرؤية الأسترالية فيما يتعلق بتأسيس ماليزيا، خاصة ما تعلق منها بالجوانب العسكرية ومدى ارتباط نجاح مقترح تأسيس ماليزيا بالمحافظة على المصالح الغربية في منطقة جنوب شرق آسيا، واعترفت في نهاية الأمر بصحة معظم ما جاء فيها من آراء وتحليلات، وبأهمية وضعها في الاعتبار خلال المحادثات المتعلقة بالأمر؛ إذ خلصت إلى أنه من الضروري التأكيد أن تأسيس ماليزيا لا يتطلب بأي حال من الأحوال التخلي عن القواعد والمنشآت العسكرية نظرًا لأهميتها في الدفاع عن المنطقة ضد أي عدوان شيوعي، كما توصل المسئولون البريطانيون إلى أنه لا يمكن مناقشة الجوانب العسكرية المتعلقة بماليزيا دون التشاور مع أستراليا ونيوزيلندا باعتبارهما مشاركتين في قوات الكومنولث، بل ومساهمتين في بناء تلك

القواعد وتشغيلها وصيانتها؛ حيث تفهموا جيدًا أن هذا الأمر يمثل أهمية كبيرة لأستراليا لارتباطه المباشر بمصالحها في المنطقة(٧٦).

على الرغم من أن الوثائق المتاحة – مما تم الاطلاع عليه – لم تشر مباشرة إلى اعتماد بريطانيا بشكل أو بآخر في تحديد موقفها النهائي من مقترح ماليزيا على ما جاء في الدراسة الأسترالية – باعتبارها سابقة للدراسة البريطانية – فإن محددات الموقف البريطاني النهائي اتفقت في معظمها مع التحليل الأسترالي، وكان أبرزها الموافقة على المقترح كما تصوره تونكو عبد الرحمن من حيث قبول اندماج أقاليم بورنيو في ماليزيا مقابل الموافقة على اندماج سنغافورة فيها دون استقلالها بشكل مستقل، بهدف الحفاظ عليها دون تحولها إلى قاعدة للشيوعية في جنوب شرق آسيا تحقيقًا للمصالح البريطانية ومن بعدها الأسترالية.

على أي حال، رد ماكميلان على رسالة منزيس ولبى طلبه فيما يتعلق بإطلاع الحكومة الأسترالية على أهداف الحكومة البريطانية وشروطها التي ستناقشها مع تونكو عبد الرحمن في محادثات لندن، فأوضح له أن هدف الحكومة البريطانية الرئيس هو منع أي مناطق أخرى في آسيا أو خارجها من الوقوع تحت تأثير الاتحاد السوفيتي أو الصين، وأن بريطانيا ستدعم التحالفات الإقليمية مثل سياتو لتحقيق هذا الهدف، ولكنه بين له أن هذه التحالفات قد تحتاج إلى التعديل فيما بعد؛ نظرًا لأن المناطق التي تقع تحت سيطرة بريطانيا ستستقل وأن الرأي العام فيها، وفي الدول الأخرى الصديقة، سيصبح معارضًا لاستخدام الوسائل العسكرية بشكل متزايد، وأنه تبعًا لهذا تخطط بريطانيا للاعتماد على الوسائل السياسية والاقتصادية بشكل أكبر لتأمين أهدافها، وأنه في ضوء هذا الأمر توقع المسئولون البريطانيون أن قواعدها العسكرية ستنقسم في خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر إلى فئتين؛ تمثلت الفئة الأولى في القواعد التي يمكن الاعتماد عليها بشكل غير مقيد لتحقيق أي أهداف عسكرية، أما الفئة الثانية فاشتملت على القواعد التي سيكون استخدامها مقيدًا استجابة لبعض الحساسيات المحلية، واعتبروا أن القواعد العسكرية الملايويّة تقع ضمن الفئة الثانية، وأن قواعد سنغافورة تقع ضمن الفئة الأولى، ولكن بمجرد اندماجها ضمن ماليزيا أو حتى استقلالها ستتحول إلى الفئة الثانية(٧٧).

أوضح ماكميلان في رسالته إلى منزيس أيضًا أن الخط الذي ستتبعه الحكومة البريطانية في محادثاتها مع تونكو عبد الرحمن يتمثل في أن بريطانيا ستلتزم بنقل مسئولية الأمن الداخلي إلى ماليزيا بعد تأسيسها وأن ذلك سيؤدي إلى تقليص عدد القوات البريطانية المتمركزة في

أراضيها، وأن الحكومة البريطانية اعتبرت هذا الأمر أحد آثار تأسيس ماليزيا ومتطلبات تطبيق خطتها لتقليص معدل الإنفاق البريطاني الخارجي بما فيه الإنفاق العسكري، ولكن أكد ماكميلان في الرسالة نفسها على أن بريطانيا ملتزمة بواجباتها الدفاعية تجاه منظمة سياتو، وأنها ستعمل خلال محادثاتها مع تونكو عبد الرحمن من أجل الاحتفاظ بالقواعد العسكرية اللازمة لأدائها وقوات الكومنولث للأدوار الدفاعية المنوطة بها، وأنها ستحاول إقناعه بالموافقة على استخدام تلك القواعد علنًا أو سرًا في تحقيق أهداف منظمة سياتو، والاتفاق معه على أفضل الشروط الممكنة لتحقيق هذا(٧٨).

اطلعت لجنة رؤساء الأركان في الجيش الأسترالي خلال اجتماعها في نهاية أكتوبر عام ١٩٦١م، على المراسلات المتبادلة بين ماكميلان ومنزيس بهدف دراسة آثار ما ورد فيها على المصالح العسكرية الأسترالية، خاصة ما يتعلق منها بعدم إتاحة قواعد سنغافورة للاستخدام العسكري غير المقيد كما هدفت أستراليا، إضافة إلى تحديد موقف الحكومة الأسترالية من قرار بريطانيا المحتمل بتقليص عدد قواتها في المنطقة؛ ومن ثم قررت تكليف لجنة التخطيط المشتركة بتوسع الدراسة الأسترالية السابقة، المتعلقة بالجوانب العسكرية المرتبطة بمقترح تأسيس ماليزيا، وتطويرها في ضوء التطورات اللاحقة حتى تعكس على وجه الخصوص الانعكاسات العامة للمسألتين السابقتين على القدرات الدفاعية الأسترالية، وقد أكدت اللجنة في محضر اجتماعها نصًا على أنه "يجب استكمال الدراسة المطلوبة... بأقصى سرعة وبأولية مطلقة"(٧٩)، لرغبتها – على الأرجح – في مناقشتها مع الحكومة البريطانية قبل موعد محادثات لندن.

انتهت اللجنة من مهمتها بالفعل خلال أسبوع تقريبًا من تكليفها بالدراسة السابقة، وأكدت في مستهل تقريرها أن القواعد العسكرية في سنغافورة – وشملت قاعدة بحرية وثلاث قواعد جوية – تمثل أهمية خاصة بالنسبة لأستراليا ومصالحها العسكرية؛ نظرًا لأنه يمكن من تلك القاعدة تنفيذ العمليات الهجومية بعيدة المدى، ونشر القوات البرية في جنوب شرق آسيا المحيطة من خلال الجو، إضافة إلى أن تلك القواعد توفر التسهيلات اللوجستية كافة اللازمة لقوات الكومنولث وعملياتها المختلفة، كما أوضحت اللجنة أنه في ظل تصريحات كل من تونكو عبد الرحمن ولي كوان الرافضة لاستخدام قواعد سنغافورة في عمليات منظمة سياتو فيما بعد تأسيس ماليزيا، فإنه سيكون من الصعب استمرار استخدام تلك القواعد على نحو غير مقيد، كما هو الحال بالنسبة للقواعد العسكرية في اتحاد الملايا، وأنه في حال رفض الحكومة الماليزية فيما بعد

استخدام تلك القواعد في عمليات منظمة سياتو، فإن المصالح الأسترالية ستضرر بشكل كبير، بل توقعت اللجنة أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق ما لضمان استخدام تلك القواعد، سواء بشكل مقيد أو غير مقيد، فإنه سيعني خسارة قواعد سنغافورة، وهو ما سينتج عنه آثار سلبية بالغة الخطورة على العمليات العسكرية لأستراليا وحلفائها ما لم يتم توفير قواعد عسكرية بديلة، الأمر الذي سيتطلب وقتًا وتكلفة مالية باهظة(٨٠).

بناء على ما سبق، خلصت اللجنة فيما يتعلق بالمسألة الأولى إلى أنه إذا تم التوصل إلى شروط ليست أفضل ولا أسوأ من تلك المطبقة في معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م، لاستخدام القواعد العسكرية عامة في ماليزيا بعد تأسيسها، فإن هذا سيكون في مصلحة أستراليا، وعلى الحكومة الأسترالية قبوله بشرط التوصل إلى تفاهم مناسب يغطي استخدام تلك القواعد في عمليات منظمة سياتو وتدريباتها، سواء كان اتفاقًا سريًا أو شفهيًا، وأوصت اللجنة بأنه ينبغي بذل كل الجهود في أي مفاوضات للتوصل إلى أفضل الشروط الممكنة في هذا السياق، وإقناع الحكومة الملايويّة أنه لا يمكن التصدي للتهديدات الشيوعية في المنطقة دون استخدام قوات الكومنولث لتلك القواعد بشكل غير مقيد عند الحاجة. أما المسألة الثانية المتعلقة بتقليص القوات البريطانية، فقد أوضحت اللجنة في تقريرها أن هدف الحكومة الأسترالية الثابت هو تثبيط أي تقليص كبير لعدد القوات البريطانية في المنطقة بشكل عام أو تخفيض مستوى فعاليتها وجاهزيتها، وهو ما أوضحه المسئولون الأستراليون بشكل مباشر للحكومة البريطانية في عدد من المناسبات سابقًا، ولكنها أوصت بضرورة الحصول على معلومات دقيقة حول الوحدات والقوات التي ستسحبها بريطانيا من المنطقة حتى يتم تقييم الأمر بشكل جيد(٨١)، وهو ما طلبه منزيس بالفعل من ماكميلان قبل صدور التقرير، ولكن الأخير لم يرد عليه بشكل واضح(٨٢)، ولعل السبب في هذا الأمر يرجع إلى أن الحكومة البريطانية لم تكن قد قررت حتى ذلك الوقت حجم القوات التي ستسحبها من ماليزيا بعد تأسيسها؛ حيث إن الوثائق البريطانية المتاحة لم تتطرق إليه.

اعتمدت لجنة الدفاع في الحكومة الأسترالية تقرير لجنة التخطيط المشتركة وما جاء فيه من توصيات، واعتبرت أنها حددت موقف أستراليا فيما يتعلق بقواعد سنغافورة العسكرية في محادثات لندن المقبلة بشكل مبدئي، على الرغم مما أثير في المناقشات من شكوك حول مدى قبول الحكومة الملايويّة لأي اتفاقيات سرية، ولكن توصلت إلى استنتاج مفاده أنها ستسمح

باستخدام القواعد العسكرية بشكل غير مقيد في الظروف التي تشكل خطرًا كبيرًا على الأمن في المنطقة(٨٣). وقد عكس ما سبق تخفيض أستراليا لسقف أهدافها؛ حيث إنها هدفت في البداية إلى استمرار استخدام قواعد سنغافورة على نحو غير مقيد ومحاولة التخلص من القيود التي فرضتها معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م، ولكنها بعد اتضاح الموقف البريطاني وكذلك الملايويّ والسنغافوري من الأمر، قررت أنه حال استمرار الشروط نفسها في أي معاهدة جديدة، فإنها ستقبلها.

على الجانب الآخر، ناقشت الحكومة الأسترالية الأمر نفسه مع الحكومة الملايويّة من خلال مفوضيتها العليا في كوالالمبور؛ إذ عقد المفوض السامي الأسترالي "توماس كريتشلي" Thomas Critchley (١٩٥٧- ١٩٦٣م)(٨٤) عددًا من الاجتماعات مع كبار المسئولين الملايويّين لمناقشة مقترح تأسيس ماليزيا، خاصة ما يتعلق منه بالجوانب العسكرية ومستقبل قواعد سنغافورة، وقد أكد تونكو عبد الرحمن خلالها أن حكومته ستسمح باستخدام تلك القواعد في عمليات منظمة سياتو للدفاع عن المنطقة عند تعرضها لتهديد شيوعي يُشكل خطرًا على الأمن في اتحاد الملايا أو ماليزيا فيما بعد، وأن حكومته حينها هي التي ستكون منوطة بتقييم مدى خطورة أي تهديد محتمل، ولكنه أصر أنه لا يمكن كتابة هذا في أي معاهدة، وأرجع ذلك إلى أنه لا يمكن أن توافق حكومته على الارتباط بمنظمة سياتو لأسباب سياسية، وهو ما أبدى كريتشلي تفهمه له موضحًا ضرورة التخطيط والتنسيق المسبق بين أعضاء منظمة سياتو، وبخاصة الولايات المتحدة، والحكومة الملايويّة في حالة تعرض المنطقة لضربات عسكرية صريحة، ولكن حاول تونكو عبد الرحمن التقليل من أهمية قواعد سنغافورة في هذه الحالة(٨٥).

ناقش كريتشلي المسألة نفسها مع نائب رئيس الوزراء الملايويّ تون عبد الرزاق حسين (١٩٥٧- ١٩٧٠م)(٨٦)، الذي رحب في بداية الاجتماع باستمرار تمركز القوات الأسترالية وقوات الكومنولث الأخرى في ماليزيا بعد تأسيسها، وهو ما استثمره كريتشلي ليوضح له تفهمه للصعوبات السياسية التي تواجهها الحكومة الملايويّة فيما يتعلق بارتباطها بمنظمة سياتو، ثم طلب منه تجنب حكومته لأي تصريحات قد تهاجم منظمة سياتو، وهنا أكد له تون عبد الرزاق أن حكومته ستقف بجانب أستراليا – وحلفائها بطبيعة الحال – حال نشوب حرب كبرى بطبيعة اتجاهها المعادي للشيوعية، وأن حكومته لديها نية للتوصل إلى حلٍ مرضٍ في محادثات لندن المقبلة، كما أكد تفهمه لأهمية قواعد سنغافورة بالنسبة لعمليات منظمة سياتو المستقبلية التي

ستكون في صالح بلاده أيضًا، وهو ما اعتبره كريتشلي مؤشرًا إيجابيًا معلقًا عليه في برقيته قائلًا: "في هذا لم يكن دقيقًا، ولكنه كان أكثر إيجابية من تونكو عبد الرحمن بشكل واضح...". أما فيما يتعلق بمسألة التخطيط والتنسيق المسبق بين أعضاء منظمة سياتو، فقد أوضح تون عبد الرزاق أن هذا من الممكن أن يتم على أساس الاتصالات بين دول الكومنولث من ناحية، وعلى أساس ثنائي مع الولايات المتحدة وأي أطراف أخرى من ناحية أخرى، وهو ما كوّن انطباعًا لدى كريتشلي بأن الحكومة الملايويّة تتعامل مع المشكلة وتناقشها بحسن نية، ولكنها لا تدرك أهمية التخطيط والتنسيق الدفاعي المسبق، وفائدة الوصول إلى القواعد السنغافورية والملايويّة بالنسبة لأستراليا وأعضاء منظمة سياتو الآخرين(٨٧).

على أية حال، أصدرت وزارة الخارجية الأسترالية بيانًا في السابع عشر من نوفمبر ١٩٦١م، بهدف أن يتزامن نشره في الصحافة البريطانية في اليوم التالي قدر الإمكان مع وصول تونكو عبد الرحمن ووفده المرافق إلى لندن(٨٨)، وجاء فيه: "إن الحكومة الأسترالية مهتمة بشكل كبير بمفهوم ماليزيا الكبرى، وأنه إذا ثبت أنه عملي، فإن هذا سيسهم بشكل كبير في استقرار المنطقة وتقدمها، وهو ما تهتم أستراليا بتحقيقه"، وجاء في البيان أيضًا: "أن السيد منزيس – وكان مسئولًا آنذاك عن حقيبة وزارة الخارجية بجانب منصبه كرئيس للوزراء– قد أعرب عن سعادته؛ لأن هذا المفهوم المتميز وبعيد النظر سيكون قريبًا موضوعًا للمحادثات الاستكشافية في لندن بين وزراء الملايو بقيادة رئيس الوزراء تونكو عبد الرحمن والحكومة البريطانية"(٨٩)، وكان هذا البيان بمثابة أول إعلان رسمي عام – تقريبًا – تصدره أستراليا لإعلان تأييدها ودعمها لمقترح ماليزيا من جانب، وترحيبها بمحادثات لندن من جانب آخر.

أجريت محادثات لندن الأولى(٩٠) خلال الفترة الممتدة بين يومي العشرين والثاني والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦١م، وأعرب ماكميلان في بداية جلستها الافتتاحية عن قبول حكومته بشكل كلي لمفهوم ماليزيا الكبرى – وهو المصطلح نفسه المستخدم في البيان الأسترالي السابق – موضحًا أن بريطانيا أدركت أن هناك أسبابًا قاهرة لتحقيق الاندماج بين اتحاد الملايا وسنغافورة وأقاليم بورنيو على وجه السرعة؛ نظرًا لأن الوقت ليس في صالح أي من الأطراف المعنية نتيجة عدم استقرار الوضع الداخلي في سنغافورة، وقد أيد تونكو عبد الرحمن بطبيعة الحال وجهة النظر البريطانية موضحًا أن استمرار هذا الوضع الداخلي المتدهور سيُهدد اتحاد الملايا في المقام الأول، وأنه لهذا السبب شكّل بالاتفاق مع لي كوان لجنة لدراسة الطريقة التي يمكن

من خلالها تحقيق الاندماج بين بلديهما، وأن نتائج عملها نُشرت بالفعل في سنغافورة ضمن ما عُرف بالورقة البيضاء[٩١]، وكان أهم ما جاء فيها أن سنغافورة ستكون ولاية ضمن ولايات اتحاد ماليزيا الجديد، ولكنها ستتمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي المحلي[٩٢]. أما فيما يتعلق بأقاليم بورنيو، فأوضح ماكميلان أنه لا بد من التشاور معها بطريقة أو بأخرى، وهو ما أيده تونكو عبد الرحمن[٩٣].

تحولت المحادثات بعد ذلك إلى مناقشة مسألتي الأمن الداخلي والدفاع الخارجي – وكان هذا هدفها الرئيس – وخلصت المناقشات فيما يتعلق بالمسألة الأولى إلى إقرار تونكو عبد الرحمن بقدرة حكومته على التعامل بنجاح مع الوضع الأمني الداخلي في سنغافورة وبقدرته على الحفاظ على حكومة مركزية قوية. أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية، فقد تم الاتفاق على توسيع معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م، لتشمل كل الأراضي التي ستنضم إلى ماليزيا، وعلى الرغم من تأكيد تونكو عبد الرحمن أن حكومته لن تضع عمليًا أي عقبات أمام استخدام القوات البريطانية وقوات الكومنولث للقواعد العسكرية الملايويّة أو السنغافورية، وأنها ستطبق الأمر نفسه مع قوات منظمة سياتو عندما تكون القواعد ضرورية للدفاع عن المنطقة، فإن المسئولين البريطانيين أصروا على ضرورة تعديل شروط معاهدة الدفاع لتتضمن إشارة عامة يمكن من خلال إرضاء البرلمان البريطاني وحلفاء بريطانيا فيما يتعلق بالقدرة على احترام التزاماتهم ضمن منظمة سياتو، وتجنب الحكومة الملايويّة في الوقت نفسه لأي انتقادات للاتفاق من جانب الرأي العام خاصة في اتحاد الملايا وسنغافورة؛ ومن ثم اتفق الطرفان على إصدار بيان يحمل المعنى نفسه الذي تم الاتفاق عليه، وبالفعل اتفقا على إصدار بيان بعد انتهاء المحادثات يتضمن النص التالي: "بعد تشكيل ماليزيا الكبرى، ستظل بريطانيا حرة في استخدام القواعد والمنشآت العسكرية في سنغافورة... بهدف المساعدة في الدفاع عن ماليزيا والكومنولث، والحفاظ أيضًا على السلام في جنوب شرق آسيا"[٩٤].

أبلغ المسئولون البريطانيون الوفد الملايويّ خلال المحادثات أنه لن يتم إصدار البيان حتى يتم إطلاع الحكومة الأسترالية على مضمونه، وبأنه على الرغم من الاتفاق على صيغة البيان وخاصة الملحق المتعلق بالترتيبات الدفاعية المستقبلية فيه، فإنه من الممكن تعديله بعد هذه المشاورات[٩٥]. وفي الواقع، أبقى المسئولون البريطانيون نظراءهم الأستراليين على اطلاع دائم بتفاصيل المحادثات ونتائجها، وأوضحوا لهم أن ما تم التوصل إليه من نتائج خلال

المحادثات يمثل قيمة كبيرة؛ لأنه ضمن استمرار استخدام قوات الكومنولث لقواعد سنغافورة العسكرية في حالة تأسيس ماليزيا، بالشكل الذي سيمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم المختلفة ومنها التزاماتهم داخل منظمة سياتو، وأوضحوا أن هذا الأمر تمت الإشارة إليه ضمنيًا في عبارة "... الحفاظ على السلام في جنوب شرق آسيا"، كما أكدوا للمسئولين الأستراليين – إضافة إلى المسئولين الأمريكيين – أنه تم الاتفاق على حرية دخول طائرات الدول الصديقة وسفنها إلى تلك القواعد بعد إرسال إشعار مسبق إلى الحكومة الماليزية المستقبلية، وهو ما قيدوه بقولهم أنه: "من باب المجاملة، وليس كحق"(٩٦).

نُشر البيان في نهاية المحادثات، وكان مختصرًا وتمت الإشارة فيه إلى أهم نتائج تلك المحادثات بشكل عام، وإلى أنه سيتم أخذ آراء سلطان بروناي، إضافة إلى تشكيل لجنة تكون مهمتها التحقق من آراء سكان شمال بورنيو وساراواك فيما يتعلق بالاندماج ضمن ماليزيا في الوقت نفسه، كما احتوى البيان على ملحقين مختصرين؛ تطرق الأول إلى اختصاصات تلك اللجنة؛ حيث استطلاع الآراء في الإقليمين المذكورين، ثم تقديم توصياتها بناء على ذلك. أما الملحق الثاني، فتناول الاتفاق على تمديد معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة، وتضمن النص المتعلق باستخدام قواعد سنغافورة العسكرية بالصياغة نفسها التي تم الاتفاق عليها في المحادثات السابقة(٩٧). ورحب منزيس بعد ذلك بنتائج تلك المحادثات عبر بيان نشره في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، قال فيه: "نعلم أن مسألة استخدام قواعد سنغافورة مهمة للغاية، وهذا ما أكدناه، فقد كنا على اتصال وثيق؛ لذا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه الآن..."، وأضاف قائلًا أنه: "مثلما ارتبطت أستراليا بمعاهدة الدفاع لعام ١٩٥٧م، فإنه ستنظر في الارتباط بالمعاهدة الجديدة بالشكل المناسب"(٩٨).

بناء على ما سبق، كان نجاح محادثات لندن الأولى يعني في المحصلة النهائية نجاح المخطط البريطاني الذي هدف إلى تأسيس اتحاد يضم اتحاد الملايا وسنغافورة وأقاليم بورنيو، ولكن كان تحقيقه وفقًا لتصور تونكو عبد الرحمن وشروطه التي ضمنت تحقيق مصالح بلاده، وليس وفقًا للتصور البريطاني بشكل كامل. ومن جانب آخر، حقق الأمر نفسه الأهداف والمصالح الأسترالية المتمثل معظمها في الحفاظ على الاستقرار في سنغافورة عن طريق اندماجها مع اتحاد الملايا، والحفاظ على ما كانت تتمتع به وحلفاؤها من امتيازات فيما يتعلق باستخدام القواعد العسكرية في سنغافورة قدر الإمكان، وهو ما استطاعت بريطانيا تحقيقه من

خلال المحادثات السابقة، كما كان للسياسة الأسترالية دور مهم في دفع الحكومة البريطانية إلى الدفاع عن تلك المصالح ومحاولة الحفاظ على أكبر قدر منها، بالشكل الذي يمكن أن تعمل منظمة سياتو من خلاله على احتواء المد الشيوعي وردع تهديده في جنوب شرق آسيا، وهو ما كان يعني في النهاية الحفاظ على أمن المنطقة ككل، ولا سيما أمن أستراليا.

ثالثًا- موقف أستراليا من التطورات اللاحقة لاتفاقية تأسيس ماليزيا (نوفمبر ١٩٦١- ديسمبر ١٩٦٢م):

تشكلت اللجنة المُشار إليها في البيان البريطاني الملايويّ السابق في السادس عشر من يناير عام ١٩٦٢م، برئاسة "اللورد كوبولد" Lord Cobbold (١٩٠٤- ١٩٨٧م)[٩٩] الذي عُرفت اللجنة باسمه، وقامت باستطلاع الآراء في شمال بورنيو وساراواك خلال الفترة الممتدة بين شهري فبراير وأبريل عام ١٩٦٢م، وخلصت إلى أن غالبية سكان الإقليمين يؤيدون الاندماج ضمن ماليزيا[١٠٠]. وعلى الرغم من ذلك، فإن اللجنة لم تنته من كتابة تقريرها حتى شهر يونيو من العام نفسه؛ نتيجة اختلاف الحكومتين البريطانية والملايويّة على طبيعة الترتيبات الانتقالية في الإقليمين السابقين، وهو ما دفعهما في نهاية الأمر إلى الاتفاق على عدم التطرق إلى هذه الترتيبات بشكل مفصل في التقرير، إضافة إلى إبقائه سريًا حتى يقررا مسار العمل اللازم بخصوصها[١٠١].

في الحقيقة، كان تونكو عبد الرحمن سعيدًا بالنتائج التي توصلت إليها لجنة كوبولد؛ نظرًا لأنه ضمن من خلالها تحقيق هدفه المتمثل في تأمين اندماج شمال بورنيو وساراواك بشكل كبير[١٠٢]، أما بروناي، فكانت المناقشات الجارية مع سلطانها بخصوص الأمر نفسه إيجابية إلى حد كبير[١٠٣]، ولكن تمثلت المشكلة لدى تونكو عبد الرحمن في رغبة بريطانيا في استمرار إداراتها – كقوة احتلال – لشمال بورنيو وساراواك بعد تأسيس ماليزيا، وهو ما استمر مناقشته بعد تقديم تقرير كوبولد؛ ومن ثم أصر تونكو عبد الرحمن على موقفه الرافض لهذا الأمر، بل هدد في نهاية الأمر بتعطيل مشروع ماليزيا، وقال في خطابه إلى ماكميلان في الثاني من يوليو ١٩٦٢م، أنه: "عندما تعتبر بريطانيا أقاليم بورنيو جاهزة، فإنه من الممكن إعادة النظر في ماليزيا"، وهذا حسب ما ورد في برقية كريتشلي إلى الحكومة الأسترالية[١٠٤]؛ إذ لم يتم نشر هذا الخطاب ضمن الوثائق البريطانية المُتاح الاطلاع عليها.

في الوقت نفسه، وصل وزير الخارجية الأسترالي "جارفيلد بارويك" Garfield Barwick (١٩٦١- ١٩٦٤م)[١٠٥] إلى اتحاد الملايا في الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩٦٢م- ضمن جولته الأولى في جنوب شرق آسيا بعد استلام مهام منصبه الجديد - ومكث هناك لمدة أربعة أيام، أجرى خلالها عددًا من المباحثات مع كل من تونكو عبد الرحمن وتون عبد الرزاق حول تأسيس ماليزيا، وقد ظهر الأول في بداية اجتماعه ببارويك غاضبًا - حسب وصف كريتشلي الذي كان حاضرًا فيه - نتيجة الموقف البريطاني المتعلق بالترتيبات الانتقالية في بورنيو الشمالية وساراواك؛ حيث أوضح تونكو عبد الرحمن أن البريطانيين يريدون الاحتفاظ بهيكل الاحتلال البريطاني في الإقليمين، وأن هذا كان يعني التنازل عن سيادة بلاده عليهما، وهو ما اعتبر أن موافقته عليه ستلحق الضرر بسمعته الشخصية وبمستقبل حكومته السياسي، كما انتقد أيضًا الموقف البريطاني الرافض لاتخاذ أي إجراءات صارمة ضد الشيوعيين في سنغافورة، واعتبر أنه سيفرض ضغوطًا قوية على ماليزيا بعد تأسيسها؛ ومن ثم أشار إلى أنه ما لم يغير البريطانيون سياستهم، سيكون من المستحيل تأسيس ماليزيا. وعلى الرغم من أن كريتشلي لم يتطرق في مذكرته إلى تعليقات بارويك، فإنه قد أشار ضمنيًا إلى موافقة تونكو عبد الرحمن على استمرار بعض كبار الموظفين البريطانيين في مناصبهم في الإقليمين لمساعدة حكومتيهما وتقديم النصح لهما بعد تأسيس ماليزيا[١٠٦]، وهو ما يعني - على الأرجح - أن بارويك لم يدافع عن الموقف البريطاني ولم ينتقده في الوقت نفسه، بل كان حياديًا إلى حد كبير.

على الجانب الآخر، كان المسئولون البريطانيون - حسب ما ورد في برقية كريتشلي - قد تلقوا رسالة تونكو عبد الرحمن إلى ماكميلان وقاموا بتحليلها، وتوصلوا إلى أن تأجيل ماليزيا سينتج عنه فقدان سنغافورة؛ لأنهم رأوا أن مستقبل حكومة لي كوان كان يعتمد على مدى التقدم الذي ستحرزه في مسألة اندماج سنغافورة ضمن ماليزيا، وأن عدم استمرارها في السلطة يعني عدم إمكانية تحقيق هذا الاندماج مستقبلًا، ومما زاد الموقف صعوبة أمامهم أن تونكو عبد الرحمن أوضح للحكومة البريطانية - ولم يحدد كريتشلي إذا كان قد أبلغ ماكميلان مباشرة أم مسئولًا آخر - أنه في حالة سقوط سنغافورة، فإنه سيعاملها باعتبارها دولة أجنبية وسيغلق الطريق أمام أي محاولات لاندماجها، مما اضطر ماكميلان إلى الرد على خطاب تونكو عبد الرحمن بعد أسبوع تقريبًا من استلامه، ليؤكد له أن حكومته تنوي نقل السيادة على أقاليم بورنيو إلى ماليزيا، وأنها ليس لديها أي رغبة في الاحتفاظ بسلطتها هناك خلال الفترة الانتقالية، وأنه

سيتم مناقشة الأمر بشكل أوسع خلال المرحلة الثانية من محادثات لندن أو محادثات لندن الثانية(١٠٧).

برر "أنتوني جولدز" Anthony Golds (١٩٦٢- ١٩٦٥م)(١٠٨)، وهو أحد مستشاري وزارتي الخارجية وعلاقات الكومنولث البريطانيتين، في أثناء حديثه مع كبير ممثلي الخارجية الأسترالية في لندن "كيث شان" Keith Shann (١٩٥٩- ١٩٦٢م)(١٠٩) ما حدث بأن الملايويّين قد أخطأوا بشكل كبير في فهم الموقف المتعلق بتقرير كوبولد والرسائل التي غطت نقاط الخلاف حوله، وبأن تونكو عبد الرحمن نفسه لم يتفهم حقيقة أن الأعضاء البريطانيين في اللجنة كانوا مستقلين تمامًا، وأنهم لم يتصرفوا بوصفهم ممثلين للحكومة البريطانية، كما أكد جولدز أن حكومته غير ملزمة بأي شكل من الأشكال بآراء المفوضين البريطانيين، موضحًا بأنه كان هناك خلاف داخلها فيما يتعلق بهذا الأمر(١١٠). وبصرف النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف داخل الحكومة البريطانية فيما يتعلق بهذا الأمر، فإن النتيجة النهائية قد عكست نجاح تونكو عبد الرحمن دبلوماسيًا في إدراك الظروف المحيطة به جيدًا واستثمارها للضغط على بريطانيا للموافقة على طلباته، بعد أن حاولت مجددًا تأخير الاندماج الكامل لأقاليم بورنيو ضمن ماليزيا عند تأسيسها، عن طريق احتفاظها بسيادتها في إقليمي شمال بورنيو وساراواك لفترة من الوقت.

على الجانب الأسترالي، فإن المسئولين الأستراليين حافظوا على اتصالات مستمرة مع مختلف الأطراف المعنية بماليزيا تقريبًا، فمن ناحية كان البريطانيون يطلعوهم على معظم تفاصيل التطورات السابقة(١١١)، ومن ناحية ثانية، حافظوا على اتصالاتهم الجيدة مع المسئولين الملايويّين دون أن يتخذوا موقفًا واضحًا إزاء الاختلاف البريطاني الملايويّ حول الترتيبات الانتقالية في بورنيو الشمالية وساراواك؛ إذ لم يؤيدوا أيا من الموقفين في مقابل الآخر بشكل مُعلن من خلال هذه الاتصالات(١١٢)، ومن ناحية ثالثة، تابع المسئولون الأستراليون التطورات الداخلية في سنغافورة، ومدى التقدم الذي كانت حكومة لي كوان تحرزه فيما يتعلق بترتيبات الاندماج، وفي مقدمتها استعداداتها لإجراء الاستفتاء عليه، إضافة إلى مباحثاتها مع الحكومة الملايويّة فيما يتعلق بإدارة سنغافورة على أنها ولاية تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي بعد تأسيس ماليزيا(١١٣)، وكان ذلك في إطار سياستهم الهادفة إلى الحفاظ على سنغافورة وحقهم في استخدام قواعدها العسكرية؛ حيث إنهم كانوا يتطرقون إلى الأمر كلما سمحت الفرصة في

محادثاتهم مع الأطراف الثلاثة السابقة، من أجل ضمان إبقائهم على اطلاع دائم بمدى التقدم الذي تحرزه الحكومة البريطانية لتنفيذ ما جاء في اتفاقها السابق مع الحكومة الملايوية، وضمان عدم تغير موقف الأخيرة أو حكومة لي كوان فيما يتعلق بتواجد قوات الكومنولث في تلك القواعد(١١٤).

في الحقيقة، كان الموقف الأسترالي السابق جزءًا من السياسة الأسترالية التي وضع أسسها مجلس الوزراء الأسترالي في ١٩٦١م؛ إذ إن المسئولين الأستراليين لم ينحازوا إلى أي من الطرفين البريطاني أو الملايويّ فيما يتعلق باختلافهما حول مسألة الترتيبات الانتقالية السابقة، كما أنهم حافظوا في الوقت نفسه على متابعة تطورات هذه المسألة ورصد المواقف المختلفة تجاهها من خلال الدوائر الدبلوماسية من أجل تحليلها والتدخل وقت الحاجة، ومن المحتمل أن هذا التدخل حدث عندما هدد تونكو عبد الرحمن بتأجيل أو تجميد مشروع تأسيس ماليزيا؛ لأن هذا كان يتناقض مع الأهداف الرئيسة للسياسة الأسترالية التي يأتي في مقدمتها الحفاظ على الأمن في سنغافورة من خلال اندماجها مع اتحاد الملايا، حتى وإن كان ثمن ذلك إنهاء السيادة البريطانية في أقاليم بورنيو.

على أية حال، عُقدت محادثات لندن الثانية(١١٥) خلال الفترة الممتدة بين يومي السابع عشر والواحد والثلاثين من يوليو عام ١٩٦٢م، وتناولت مسألتين رئيستين؛ ارتبطت الأولى بتوقيت تأسيس ماليزيا، وانتهت المناقشات حولها في نهاية الأمر إلى الاتفاق على إعلان تأسيسها رسميًا في يوم الواحد والثلاثين من أغسطس عام ١٩٦٣م – ليكون متوافقًا مع ذكرى يوم الاستقلال الوطني لاتحاد الملايا – أو تأسيسها قبل هذا التاريخ في حالة سقوط سنغافورة. أما المسألة الثانية، فكانت متعلقة بالترتيبات الانتقالية في بورنيو الشمالية وساراواك والآثار المترتبة على توسيع نطاق الدستور الملايويّ(١١٦) المعمول به آنذاك ليشملهما إضافة إلى سنغافورة، فتم الاتفاق على نقل السيادة البريطانية عليهم في وقت واحد إلى ماليزيا عند تأسيسها، سواء أكان في التاريخ المحدد أم قبله، وأنه سيتم تعيين حاكم لكل من بورنيو الشمالية وساراواك باعتبارها ولايات داخل ماليزيا بمعرفة الملك الدستوري لماليزيا بعد استشارة رئيس الوزراء الملايويّ، مع ضرورة التشاور مع الحكومة البريطانية عند أول مرة لتعيينهما فقط، كما نص الاتفاق على عد أحقية الإقليمين في الانفصال، أما سنغافورة فلم يرد في الاتفاق الخاص بها هذا النص الأخير، ولكنه تطرق بشكل كبير إلى حقوق المواطنة داخلها(١١٧).

خلصت المحادثات في النهاية إلى صياغة كل ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية حملت اسم "اتفاقية تأسيس ماليزيا"، ووقعها كل من ماكميلان وتونكو عبد الرحمن بوصفهما ممثلين عن حكومتيهما في اليوم الأخير للمحادثات، ولكنهما اتفقا على إبقائها وملاحقها المختلفة[١١٨] سرية فيما عدا ملحقها الأخير، وكان عبارة عن بيان مشترك للحكومتين البريطانية والملايويّة، بهدف تجنب أي انتقادات أو مشكلات قد تحدث داخل سنغافورة أو أقاليم بورنيو عند نشر تفاصيل الاتفاقية[١١٩]. وقد نُشر هذا البيان في الأول من أغسطس ١٩٦٢م، وربط في صياغته بين نتائج لجنة كوبولد – التي تم رفع السرية عن تقريرها ونشره بعد ذلك بأيام – وبين نتائج محادثات لندن، وكان بمثابة أول إعلان رسمي عن تاريخ تأسيس ماليزيا، كما أعلنت من خلاله الحكومتان البريطانية والملايويّة اعتزامهما مناقشة عدد من الأمور – كان معظمها قد تطرقت إليه ملاحق الاتفاقية الموقعة بين الطرفين – وإبرام اتفاق رسمي بخصوصها، كما أكد البيان على أن الحكومتين أبلغتا سلطان بروناي باتفاقهما وأنهما يرحبان باندماج بروناي ضمن ماليزيا[١٢٠]، ولكن من الملاحظ أن الاتفاق المُشار إليه باعتباره أنه سيتم بحثه هو نفسه ما جاء في اتفاقية تأسيس ماليزيا التي وُقّعَت بالفعل في اليوم السابق للبيان.

وفي سياق التشاور والتنسيق المشتركين، أطلعت الحكومة البريطانية نظيرتها الأسترالية على تفاصيل محادثات لندن السابقة ونتائجها المختلفة إضافة إلى بنود اتفاقية تأسيس ماليزيا وملاحقها، وأبلغتها أنه من المتوقع أن يوقع سلطان بروناي الاتفاقية بحلول شهر يناير عام ١٩٦٣م، بناء على محادثاتها الجارية معه[١٢١]، وهو ما اعتبرته الحكومة الأسترالية خطوة مهمة في سبيل تأسيس ماليزيا؛ إذ صرح بارويك قائلًا: "... بينما هناك عدد من الترتيبات الدستورية والإدارية التفصيلية لم يتم تسويتها بعد، فإن التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن يفتح الطريق أمام تأسيس دولة قوية ومتناغمة مرسية للسلام والاستقرار والأمن في المنطقة..." وأضاف قائلًا: "تابعت الحكومة الأسترالية تلك المفاوضات باهتمام وتعاطف؛ إذ تتمتع أستراليا بالفعل بعلاقات وثيقة وودية مع الشركاء المقترحين في الاتحاد الجديد، وتأمل أستراليا في تعزيز هذه العلاقات من خلال التطورات الأخيرة"[١٢٢].

على الجانب الآخر، أجرت الحكومة السنغافورية استفتاءً في الأول من سبتمبر عام ١٩٦٢م، وافقت أغلبية الأصوات من خلاله على الاندماج ضمن ماليزيا بموجب شروط الورقة البيضاء[١٢٣]، كما وافق المجلسان التشريعيان في بورنيو الشمالية وساراواك خلال الشهر نفسه

على الاندماج ضمن ماليزيا[١٢٤]. أما في بروناي، فكان الوضع مختلفًا؛ إذ نظم الجناح المسلح لـ "حزب شعب بروناي" Parti Ra'ayat Brunei (PRB) بقيادة أزهري بن محمود (١٩٢٨-٢٠٠٢م)[١٢٥] انتفاضة مسلحة في الثامن من ديسمبر عام ١٩٦٢م، اعتراضًا على تعطيل السلطان لخطط الإصلاح الدستوري إضافة إلى فساده والزمرة الحاكمة حوله وسوء إدارتهم للبلاد. وبدأت الانتفاضة بمحاولة السيطرة عسكريًا على بعض الأراضي الواقعة على الحدود المشتركة بين بروناي وشمال بورنيو وساراواك، ثم بإعلان أزهري من مقره في الفلبين عن تأسيس دولة اتحادية جديدة تضم بروناي وإقليمي بورنيو الآخرين تحت رئاسته باعتباره رئيس للوزراء، بهدف كسب تأييد المعارضين فيهما لفكرة الاندماج ضمن ماليزيا التي كان حزبه من أبرز المعارضين لها، ولكن لم تستمر تلك الانتفاضة أكثر من تسعة أيام؛ نتيجة عدم توافر التسليح اللازم لقوات حزب شعب بروناي، وسوء تنظيم تحركاتها العسكرية، علاوة على تدخل القوات البريطانية بناء على طلب سلطان بروناي وتونكو عبد الرحمن وقيامها بإخماد انتفاضتهم بالتعاون مع قوات الكومنولث[١٢٦].

أسهمت أستراليا في الجهود العسكرية لقمع انتفاضة بروناي السابقة، باعتبارها تهدد مشروع تأسيس ماليزيا بشكل مباشر، كما شاركت أيضًا في أنشطة تتبع الفارين من قوات حزب شعب بروناي، وكان ذلك تنفيذًا لالتزاماتها التي نصت عليها معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م، كونها أحد قوات الكومنولث المرتبطة بالمعاهدة؛ حيث أتاحت طائرة حربية لنقل القوات والإمدادات العسكرية[١٢٧]، وسفينتين حربيتين للمشاركة في الدوريات البحرية في منطقة بورنيو، كما وافق مجلس الوزراء الأسترالي على توفير أي مساعدات عسكرية أخرى قد تطلبها بريطانيا، ولكنه أكد في الوقت نفسه أن المسئولية الأساسية لمواجهة أي تدهور في الأوضاع في بروناي يقع على عاتق الحكومة البريطانية، وأكد أيضًا أنه يجب إبلاغ الحكومة البريطانية بضرورة إطلاع الحكومة الأسترالية على التفاصيل كافة لأي محادثات أو ترتيبات دفاعية قد يترتب عليها التزامات عسكرية أسترالية، كما ناقش المجلس في نهاية اجتماعه مقترحات الولايات المتحدة التي أكدت أن أستراليا يجب أن تتخذ مزيدًا من المبادرات العسكرية والدبلوماسية في جنوب شرق آسيا، بحيث تتقاسم المسئولية بشكل أكبر مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة في تلك المنطقة[١٢٨]؛ إذ رأى المسئولون الأمريكيون – والبريطانيون أيضًا – أن الدور الأسترالي

سيكون جديدًا وفعالًا، وأنه قد يمكن الاعتماد عليه حال عدم إمكانية تدخل بريطانيا في بعض الأوقات لدى بعض الحكومات مثل الحكومتين الإندونيسية والفلبينية(١٢٩).

وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء الأسترالي لم يستبعد إمكانية اتخاذ بعض الإجراءات تحقيقًا للمقترحات الأمريكية؛ فإنه أكد عدم رغبته بأي حال من الأحوال في اتخاذ مبادرات قد ينتج عنها أن تنظر إندونيسيا أو دول أخرى إلى أستراليا باعتبارها خصم؛ ومن ثم قرر أنه يجب الحفاظ على علاقات جيدة مع إندونيسيا وتحقيق أكبر درجة من التفاهم المتبادل بينها وبين أستراليا واستثمار أي فرصة لتحقيق هذا الهدف(١٣٠)؛ حيث كان هناك شكوك بين المسئولين الأستراليين حول تورط إندونيسيا في تشجيع أزهري على قيادة انتفاضة برونواي وتقديم الدعم المادي له، خاصة أنه تم تنظيم عددٍ من المظاهرات الكبيرة الداعمة لها في العاصمة الإندونيسية جاكرتا تزامنًا مع أحداثها، ولكنهم لم يجدوا دليلًا في نهاية الأمر يثبت شكوكهم هذه، إضافة إلى أن الموقف الرسمي المُعلن للحكومة الإندونيسية كان منضبطًا بقدر كبير؛ إذ أن المسئولين الإندونيسيين تجنبوا أي تصريحات داعمة لانتفاضة برونواي، كما نفوا أي علاقة لحكوماتهم بها في أثناء نقاشاتهم مع شان – الذي انتقل من لندن إلى جاكرتا سفيرًا لأستراليا فيها – واعترضوا في الوقت نفسه بشدة على اتهامات الحكومة الملايويّة لهم في هذا الشأن، ولكنهم على الرغم من ذلك فإنهم لم يستطيعوا إخفاء تعاطفهم مع أهداف الانتفاضة – على حد تعبير شان – الرافضة لتأسيس ماليزيا(١٣١). على الجانب الآخر، نفت الحكومة الفلبينية هي الأخرى – في وقت سابق – أي علاقة لها بتلك الانتفاضة، وأكدت أنها ليس لديها أي نية لدعمها، وهو ما رحبت به الحكومة الأسترالية في بيان رسمي لبارويك(١٣٢).

وهكذا، فإن الحكومة الأسترالية كانت حذرة بشكل كبير من اتخاذ أي موقف فيما يتعلق بالمشكلات التي صاحبت تأسيس ماليزيا قد يؤدي في النهاية إلى تهديد علاقاتها الجيدة بكل من إندونيسيا والفلبين، وكان ذلك متوافقًا بطبيعة الحال مع السياسة التي وضع مجلس الوزراء الأسترالي أسسها منذ البداية. وعلى الرغم من موافقته على اتخاذ المزيد من المبادرات الدبلوماسية بالشكل الذي يصقل دور أستراليا في منطقة جنوب شرق آسيا بشكل عام، وفي ملف تأسيس ماليزيا بشكل خاص، وفقًا للنصيحة الأمريكية، فإن مجلس الوزراء الأسترالي قرر أن تكون إجراءاته في هذا الإطار مساندة وداعمة للإجراءات البريطانية وليست بديلة عنها، وأن تصاع

بشكل متوافق مع أسس السياسة الأسترالية وأهدافها، بالشكل الذي لا يجعلها على خلاف مع أي دولة في المنطقة، خاصة إندونيسيا والفلبين.

رابعًا- دور الدبلوماسية الأسترالية في احتواء سياسة المواجهة الإندونيسية والعداء الفلبيني قبيل تأسيس ماليزيا (يناير- سبتمبر ١٩٦٣م):

أعلنت إندونيسيا في العشرين من يناير عام ١٩٦٣م، في خطاب لوزير خارجتها "د. سوباندريو" Dr. Subandrio (١٩٥٧- ١٩٦٦م)[١٣٣]، تبني ما عُرف بسياسة المواجهة[١٣٤] تجاه اتحاد الملايا وماليزيا المزمع تأسيسها آنذاك، باعتبارها مشروع استعماري جديد يهدد إندونيسيا والمنطقة، وقد أوضح سوباندريو حينها أن بلاده تبنت هذه السياسة في أوقات كثيرة ضد الاحتلال بأشكاله كافة، وبأنها أصبح لزامًا عليها تطبيق السياسة نفسها ضد اتحاد الملايا، مؤكدًا أنها لا تعني الدخول في حرب مباشرة معه، وهو ما دفع تونكو عبد الرحمن في المقابل إلى التصريح بأن الحكومة الإندونيسية واقعة تحت التأثير الشيوعي، وأن ماليزيا سيتم إعلان تأسيسها في الموعد المحدد[١٣٥].

أثار التصعيد السابق قلق الحكومة الأسترالية التي ألقت باللوم على تونكو عبد الرحمن لعدم تمكنه من ضبط النفس والانسياق وراء التصريحات المتبادلة بين حكومته ونظيرتها الإندونيسية؛ ومن ثم كلف بارويك ممثل حكومته كريتشلي بضرورة الاستمرار في حث تونكو عبد الرحمن على ضرورة تجنب أي تصريحات قد تستفز الإندونيسيين أو تعطيهم المبرر للمزيد من التجاوزات غير المتوقعة، بهدف تجنب تدهور العلاقات بين البلدين بشكل متسارع[١٣٦]، وهو ما تفهمه تونكو عبد الرحمن ووعد كريتشلي بالالتزام به، ولكنه في الوقت نفسه لم يمنع المسئولين الآخرين في حكومته من الرد على التصريحات الإندونيسية، كما أكد خلال اجتماع بكريتشلي بأنه غير مقتنع بإمكانية تحسن العلاقات الملايويّة الإندونيسية؛ نظرًا للعداء الشخصي المرير من الرئيس الإندونيسي "أحمد سوكارنو" Ahmed Sukarno (١٩٤٥- ١٩٦٧م)[١٣٧] وسوباندريو تجاهه هو شخصيًا، كما أشار إلى أنه سحب السفير الملايويّ من جاكرتا ولا ينوي إعادته، بعد أن قررت إندونيسيا عدم تعيين سفير جديد لها في العاصمة الملايويّة كوالالمبور بعد انتهاء خدمة سفيرها السابق[١٣٨].

في الوقت نفسه، كلفت أستراليا شان ببحث مسألة سياسية المواجهة مع سوباندريو الذي أكد خلال اجتماعه معه أنها لا تعني الحرب، وأن الموقف الإندونيسي نابعًا من عدم قيام

الملايويّين باستشارة إندونيسيا فيما يتعلق بماليزيا، فضلًا عن إيواء اتحاد الملايا للمتمردين ضد الحكومة الإندونيسية ودعمهم، والتخطيط لإسقاطها بدعوى خضوعها لسيطرة الشيوعية(١٣٩)، كما أوضح سوباندريو أن حكومته تتخوف من أن يؤدي تأسيس ماليزيا إلى وجود دولة معادية على حدود إندونيسيا(١٤٠)، وهو ما سيزيد من التهديد الشيوعي الصيني لها، كما أكد لشان حرص بلاده على ودية علاقاتها بأستراليا(١٤١).

على الجانب الآخر، ازداد التقارب بين إندونيسيا والفلبين على خلفية معارضتهما لتأسيس ماليزيا؛ إذ قبلت الحكومة الفلبينية التفسير الإندونيسي فيما يتعلق بماليزيا ودعمت موقفها، فأوضح الرئيس الفلبيني "ديوسدادو ماكاباجال" Diosdado Macapagal (١٩٦١-١٩٦٥م)(١٤٢) أن لديه شكوكًا حول قدرة الحكومة الملايويّة على السيطرة على نشاط الصينيين الشيوعي في ماليزيا بعد تأسيسها، وحول مدى الالتزام البريطاني بحمايتها حال تعرضها لأي خطر خارجي، إضافة إلى ذلك طالب بتوضيح الموقف فيما يتعلق بمطالبة بلاده بضم جزء من شمال بورنيو بعد تأسيس ماليزيا(١٤٣).

رصد المسئولون الأستراليون التقارب الإندونيسي الفلبيني وقيموه، وأوصوا بضرورة تفهم تخوفات البلدين وحقوقهما ومناقشتها، بدلًا من الانشغال بالعمل على إيجاد حالة من الشقاق بينهما، بهدف الحد من العداء المتبادل بينهما وبين اتحاد الملايا، كون الدول الثلاث حلفاء محتملين لأستراليا ضمن التهديد الشيوعي الأكبر المحتمل في المنطقة، كما أوصوا بأنه يجب على بريطانيا أن تكون متفهمة لتخوفات الفلبين ومتجاوبة مع مطالبتها بشمال بورنيو، وأن يكون موقفها مرنًا خلال أي مناقشات تتعلق بهذا الأمر(١٤٤)؛ إذ كانوا يرون أن رفض بريطانيا في البداية للتحدث مع الفلبين – خاصة أنها كانت عضوًا في منظمة سياتو – قد أسهم في تعزيز معارضتها لتأسيس ماليزيا؛ ومن ثم زيادة التقارب بينها وبين إندونيسيا(١٤٥).

في الوقت نفسه، ظهر الموقف الأسترالي في إطار التنسيق مع الحكومة البريطانية، فقد ناقش مجلس الوزراء البريطاني التطورات الأخيرة وآثارها السلبية على أقاليم بورنيو وفي مقدمتها بروناي التي رأى المسئولون البريطانيون أن فرص اندماجها ضمن ماليزيا أصبحت أكثر صعوبة، وأنها أصبحت تُشكل نقطة محورية يُمكن أن تستغلها إندونيسيا لإفشال خطة تأسيس ماليزيا عن طريق تنفيذ عمليات للتسلل من خلالها داخل أقاليم بورنيو لدعم القوى المعارضة هناك ماليًا وعسكريًا، وقرر مجلس الوزراء في النهاية التشاور مع الحكومتين الأمريكية

والأسترالية – والنيوزيلندية فيما بعد[١٤٦]– بهدف وضع سياسة مشتركة وتدابير وإجراءات موحدة لكبح جماح الحكومة الإندونيسية وإثناء الحكومة الفلبينية عن دعم سياساتها، وضمان الدعم القوي من جانب تلك الحكومات الثلاث ضد أي تدخل إندونيسي في أقاليم بورنيو، أو على الأقل دعمهم حال التدخل الإندونيسي الفعلي هناك[١٤٧]؛ ومن ثم اتفقت الحكومة البريطانية مع نظيرتها الأمريكية على عقد محادثات مشتركة مع أستراليا في واشنطن لمناقشة التطورات الأخيرة، ووجهت الدعوة على الفور إلى الحكومة الأسترالية للمشاركة في تلك المحادثات، فرحبت الأخيرة بالدعوة، ولكنها اقترحت دعوة نظيرتها النيوزيلندية للمشاركة؛ حيث كان هناك قنوات دبلوماسية مفتوحة بينهما للتشاور حول المسائل المتعلقة بتأسيس ماليزيا وتنسيق سياساتهما تجاهها، ووافقت الحكومة البريطانية على الاقتراح الأسترالي ووجهت الدعوة بالفعل إلى الحكومة النيوزيلندية للمشاركة[١٤٨].

حدد مجلس الوزراء الأسترالي الأسس العامة التي ستلتزم بها الحكومة في محادثات واشنطن الرباعية؛ إذ أكد على دعم أستراليا لحقوق بريطانيا وواجباتها في أقاليم بورنيو، ورفضها لأي أنشطة إندونيسية تخريبية في تلك المنطقة، كما أكد قبول أستراليا تأسيس ماليزيا كأفضل حل متاح لمعالجة المشكلات الداخلية في الأراضي المكونة لها، ولكنه أوضح بأنه ينبغي تجنب تقديم الدعم لها لأجل غير مسمى ضد عداء جيرانها المباشرين ولا سيما إندونيسيا والفلبين، ويجب تفهم تخوفاتهما الحقيقية المتعلقة بأمن المنطقة والمرتبطة بالتهديد الصيني لها على المدى الطويل، ولذلك قرر المجلس بأن السياسة الأسترالية يجب أن تسعى إلى تخفيف حدة عدائهما تجاه ماليزيا قدر المستطاع من أجل ضمان اعترافهما بها عند التأسيس، كما نبه على ضرورة تجنب الإجابة على أي أسئلة تتعلق بالتزامات أسترالية وضرورة الرجوع إلى المجلس لمناقشتها، حيث رأي أن الموقف الأسترالي سيتوقف على مدى الحزم الذي ستبديه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في قبول أي التزامات تتعلق بالتطورات الأخيرة، خاصة أن لجنة الدفاع الأسترالية توقعت احتمالية حدوث صدام بين القوات الأسترالية المتمركزة في اتحاد الملايا والقوات الإندونيسية حال استمرار سياسة المواجهة[١٤٩].

على الأغلب، كانت قرارات مجلس الوزراء الأسترالي السابقة مبنية على المؤشرات التي رصدها والمتعلقة باحتمالية انسحاب بريطانيا على المدى البعيد من جنوب شرق آسيا وترك أستراليا ونيوزيلندا وحدهما يتعاملان مع مشكلات المنطقة من ناحية، ورغبة الحكومة الأسترالية

– طبقًا للتحليل البريطاني – في التمييز بين سياستها وسياسة بريطانيا – بصفتها إحدى قوى الاحتلال القديمة – أمام الدول الآسيوية من ناحية أخرى(١٥٠). وعلى الرغم من تغير التوجه الأسترالي بعدم المشاركة المباشرة في أي محادثات متعلقة بماليزيا بعد موافقة الحكومة الأسترالية على المشاركة في محادثات واشنطن الرباعية، فإن قرارات مجلس الوزراء الأسترالي السابقة حافظت على الأسس والمبادئ العامة نفسها التي انتهجتها أستراليا منذ البداية.

على أي حال، عُقدت محادثات واشنطن الرباعية على مستوى السفراء خلال يومي الحادي عشر والثاني عشر من فبراير عام ١٩٦٣م، واعتمد النهج البريطاني فيها على تصوير إندونيسيا على أنها دولة توسعية تنوي إفشال خطة تأسيس ماليزيا عن طريق التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر في أقاليم بورنيو ومن بعدها دول ومناطق أخرى مثل الفلبين نفسها وغينيا الجديدة – الواقعة تحت السيطرة الأسترالية آنذاك – بهدف تحقيق أهدافها من المحادثات والحصول على الدعم الأمريكي والأسترالي في مواجهة إندونيسيا والفلبين بالتبعية، ولكن على الرغم من رفض الدول الثلاث الأخرى لسياسة المواجهة الإندونيسية، فإنها لم تؤيد الرؤية البريطانية بشكل كبير، بل رفضت تقديم أي التزام عسكري مسبق حال اشتراك إندونيسيا أو دعمها لأي تمردات أو عمليات تخريبية في أقاليم بورنيو(١٥١)؛ إذ أصرت الولايات المتحدة على أن ماليزيا مشكلة بريطانية في الأساس، وأن تأسيسها والدفاع عنها وعن الأراضي المكونة لها مسئولية بريطانيا في المقام الأول، ومن بعدها أستراليا ونيوزيلندا(١٥٢)، كما أنها لم تقدم أي التزام صريح بالتدخل عسكريًا حال قيام إندونيسيا بالعدوان العسكري المباشر(١٥٣) على أي من تلك الأراضي، على الرغم من الضغط البريطاني الأسترالي المشترك عليها في هذا الجانب(١٥٤). أما أستراليا ونيوزيلندا، فقد اتخذا موقفًا مشتركًا مفاده أن مشاركتهما في مكافحة أي تخريب إندونيسي محتمل سيعتمد على الظروف حينها وعلى تشاروهما مع بريطانيا ضمن الكومنولث(١٥٥)؛ ومن ثم فشلت بريطانيا إلى حد كبير في تحقيق أهدافها من المحادثات.

على الرغم من معارضة الدول الثلاث أيضًا للطلب البريطاني بتوجيه تحذير مشترك لإندونيسيا وقرارهم بأن أي تحذيرات في هذا الشأن يجب أن تكون فردية وسرية(١٥٦)، فإنهم ضغطوا بشدة على بريطانيا لتوضيح حدود التزامها بالدفاع عن أقاليم بورنيو وماليزيا نفسها فيما بعد، لدرجة أن ممثل بريطانيا في المحادثات(١٥٧) استنتج أن الأمريكيين والأستراليين لديهم شكوك كبيرة حول إرادة الحكومة البريطانية وقدرتها على تخصيص الموارد المالية والمادية

للحفاظ على هذا الالتزام لفترة من الزمن(١٥٨)، ولعل هذا ما دفع الحكومة الأمريكية إلى توجيه استفسار إلى نظيرتها الأسترالية عن الالتزامات العسكرية التي ستلتزم بها أستراليا للدفاع عن ماليزيا، ونظرًا لأن هذا الأمر لم يكن واضحًا آنذاك، فإن بارويك أوصى في مذكرته إلى مجلس الوزراء الأسترالي بضرورة دراسة الأمر بشكل عاجل لتقرير ما إذا كان سيتم تمديد الالتزام العسكري الأسترالي في اتحاد الملايا ليشمل ماليزيا بعد تأسيسها، وما إذا كان سيقتصر على الدفاع عنها ضد العدوان الشيوعي فقط أم سيشمل أي عدوان محتمل من جانب إندونيسيا أيضًا؟ كما طرح عددًا من الأسئلة كان أهمها: هل ستواصل أستراليا دعم ماليزيا علانية وتقبل زيادة الصعوبات في علاقتها مع إندونيسيا بشكل كبير، والتي ربما تتطور إلى حد الصراع العسكري؟ وأجاب على السؤال في الوقت نفسه بأنه يجب الاستمرار في دعم تأسيس ماليزيا وقبول المخاطرة التي قد تكون ضرورية للحفاظ على المصالح العسكرية لأستراليا، معتبرًا أن انسحابها من جنوب شرق آسيا في تلك الظروف الحرجة سيكون بمثابة ضربة قوية لمصالح التحالف الغربي بأكمله(١٥٩).

لم تكن إجابة بارويك السابقة نابعة من رؤيته الشخصية فقط، بل كانت نتيجة لمناقشات متواصلة طوال شهر فبراير ١٩٦٣م، بينه وبين عدد من مسئولي وزارة الخارجية الأسترالية – كان أبرزهم كريتشلي وشان– خلصت إلى أن إندونيسيا لن تشن حربًا علانية ضد اتحاد الملايا، ولكنها بدلًا من ذلك ستدعم تسلل المتمردين إلى أقاليم بورنيو لإحداث اضطرابات هناك، وأنه قد يكون الهدف المشترك بين إندونيسيا والفلبين هو الاستيلاء على شمال بورنيو وتقسيمها بينهما، كما خلصوا إلى أنه يجب على أستراليا أن تفعل ما في وسعها لمنع تحقيق ذلك عن طريق دفع الإندونيسيين والفلبينيين إلى إجراء محادثات حول ماليزيا حتى يشعروا أنهم تتم استشارتهم بالشكل الذي يجعلهم أكثر استعدادًا لقبول فكرة ماليزيا وتجنب المزيد من التشدد في موقفهما، ولكنهم قرروا أنه لا يمكن تحقيق هذا الأمر بدون الضغط على تونكو عبد الرحمن لإنهاء التصريحات المتبادلة بين حكومته والحكومة الإندونيسية، ومناشدة الإندونيسيين أيضًا لوقف حملتهم الدعائية ضد الحكومة الملايويّة، إلى جانب بذل المزيد من الجهود لإقناع بريطانيا في الوقت نفسه بالقيام بالمزيد من الإجراءات لاستشارة شعوب أقاليم بورنيو فيما يتعلق باندماجهم ضمن ماليزيا، باعتبار أن مسألة حق تلك الشعوب في تقرير مصيرها من المسائل التي كانت تقلق الإندونيسيين والفلبينيين(١٦٠).

بناء على ما سبق، أوصى بارويك في مذكرته السابقة إلى مجلس الوزراء بعدم التخلي عن دعم الحكومة الملايويّة، وبضرورة أن يكون الدعم الأسترالي لها معلنًا من خلال إصدار بيان رسمي لحكومته، منوهًا إلى أن تأخر الحكومة الأسترالية في إعلان هذا البيان أو عدم إصداره سيكون بمثابة سحب للدعم الأسترالي السابق للحكومة الملايويّة ولمشروعها لتأسيس ماليزيا، ولكنه في الوقت نفسه أوصى باستمرار التواصل مع الحكومتين الإندونيسية والفلبينية من خلال القنوات الدبلوماسية لمناقشة أي ترتيبات تتعلق باحتواء عدائهما تجاه الحكومة الملايويّة، مع التأكيد على تفهم أستراليا لتخوفاتهما باستمرار، وهو ما فسره بارويك بأن أستراليا يجب أن تكون حازمة تمامًا مع الإندونيسيين فيما يتعلق بأي عدوان، سواء كان علنيًا أو خفيًا أو في شكل نشاط تخريبي، ولكنها في الوقت نفسه يجب أن تتفهم اهتمامهم المشروع بالتغيرات التي قد تحدث في السيادة على الأراضي المجاورة لأراضيهم، وأن تعمل على إرضائهم بقدر المستطاع(١٦١).

وافق مجلس الوزراء الأسترالي في اجتماعه في الخامس من مارس عام ١٩٦٣م، على مذكرة بارويك وما ورد فيها من توصيات؛ إذ قرر ضرورة مواصلة الدعم المقدم لتأسيس ماليزيا وقبول المخاطرة بتوتر العلاقات مع إندونيسيا، بحيث تكون الدبلوماسية الأسترالية كما وصفها: "موجهة نحو الحفاظ على موقف حازم، ولكنه ودي تجاهها" وفوض بارويك بإصدار البيان الذي أوصى به في الوقت الذي يراه مناسبًا. من جانب آخر، وافق المجلس على توسيع نطاق برنامج الدفاع الأسترالي (١٩٦٢- ١٩٦٥م) حتى تتمكن أستراليا من المساهمة بفعالية وبشكل مستدام في الحفاظ على الأمن في جنوب شرق آسيا وتقديم الردع ضد أي أنشطة محتملة من جانب إندونيسيا ومتعارضة مع المصالح الأسترالية، كما دعا وزارة الدفاع الأسترالية إلى العمل على وجه الاستعجال من أجل تحسين الإمكانات الدفاعية لأستراليا في المنطقة، مع ضرورة دراسة المتطلبات المادية والبشرية لتحقيق هذا الأمر ومراجعتها باستمرار(١٦٢)، ومثل هذا القرار استجابة – في جزء كبير منه – لانتقادات الولايات المتحدة للجهود الدفاعية الأسترالية في تلك المنطقة وطلباتها المستمرة بتحمل جزء أكبر من عبء الدفاع عنها، والتي أوصى بعض المسئولين الأستراليين في ضوئها بضرورة معالجة الأمر حتى لا تجد أستراليا نفسها خارج التخطيط الدفاعي الأمريكي(١٦٣)، الذي كان يمثل أهمية كبيرة لأمنها بعد تراجع بريطانيا الدفاعي هناك.

أصدر بارويك البيان المشار إليه سابقًا على وجه السرعة؛ إذ أصدره في اليوم نفسه لاجتماع مجلس الوزراء الأسترالي، وكان بيانًا قصيرًا افتتحه بأن الحكومة الأسترالية استعرضت التقدم المحرز لتأسيس ماليزيا، وأنها تعتبرها الحل الأفضل لمستقبل أقاليم بورنيو، وأضاف: "... إن استراليا لديها اهتمام مباشر باستقرار المنطقة، وتعتقد أن تأسيس ماليزيا سيسهم في تحقيق هذا الاستقرار، لذا فإنها تستحق الدعم باعتبارها عمل منظم لإنهاء الاحتلال عن طريق اتحاد تلك الأقاليم ذات الخلفية الإدارية والعملة المشتركة والعلاقات الاقتصادية والسياسية الوثيقة"، واختتم البيان قائلًا: "يُظهر تقرير لانسداون Lansdowne[١٦٤] الذي نُشر مؤخرًا أن الإصلاح الدستوري السريع لأقاليم بورنيو مضمون، وأن مصالحها محمية بضمانات خاصة..."[١٦٥]. وبذلك، فإن استراليا جددت دعمها المُعلن لتأسيس ماليزيا، وردت بشكل غير مباشر على ادعاءات إندونيسيا بأن ماليزيا ستكون شكلًا آخر من أشكال الاحتلال، وأكدت في الوقت نفسه على ضمان مصالح شمال بورنيو وساراواك.

أرسلت وزارة الخارجية الأسترالية في اليوم نفسه الذي صدر فيه البيان برقية موحدة إلى سفاراتها ومفوضياتها في مختلف الدول، واحتوت التعليمات التي وجب على ممثليها الدبلوماسيين أخذها في الاعتبار عن مناقشة مسألة تأسيس ماليزيا مع أيٍّ من الحكومات الأخرى، وكانت معظمها تكرارًا لما ورد في بيان بارويك السابق، ولكن أكدت البرقية ضرورة نفي أي "مفاهيم خاطئة" – كما ورد نصًا في البرقية – تروجها إندونيسيا ضد ماليزيا مثل أنها ستدعم المتمردين الإندونيسيين، أو أنها ستقع تحت هيمنة الشيوعية الصينية، وأكدت أيضًا ضرورة تجنب ممثليها لمناقشة الوضع في بروناي أو الالتزامات العسكرية الأسترالية بالدفاع عن اتحاد الملايا وماليزيا فيما بعد، وأنه في حالة الضغط عليهم لمناقشة المسالة الأخيرة فعليهم القول: "بغض النظر عن الالتزامات القانونية، ستشعر أستراليا بالتزام أخلاقي قوي لمساعدة اتحاد الملايا إذا تعرض للهجوم، ولكننا لا نعتقد أن مثل هذا الهجوم محتمل في الوقت الحاضر"[١٦٦].

من جانب آخر، زار بارويك الفلبين خلال يومي الثاني والثالث عشر من مارس ١٩٦٣م، واجتمع في اليوم الأول مع ماكاباجال ثم نائبه "إيمانويل بيليز" Emmanuel Pelaez (١٩٦١– ١٩٦٥م)[١٦٧]، بحضور السفير الأسترالي هناك "تريفيت كاتس" Trevett Cutts (١٩٦٣– ١٩٦٦م)[١٦٨]، وبدأ اجتماعه مع الأول بتوضيح الموقف الأسترالي فيما يتعلق

بتأسيس ماليزيا، وأن المصالح الأسترالية تستوجب إعلان تأسيسها في التاريخ المحدد سلفًا دون أي تأخير، وأنه من المحتمل أن تلتزم أستراليا ببعض الالتزامات العسكرية للدفاع عنها، كما أكد أن حكومته لا ترى بديلًا لماليزيا، مبررًا ذلك بأن البريطانيين لا يمكنهم البقاء في سنغافورة وأقاليم بورنيو، وأن استقلال الأولى سيجعلها فريسة للشيوعيين واستقلال الثانية دون اندماج أمر مستبعد، ولكنه أوضح في الوقت نفسه أن أستراليا حريصة على علاقاتها الودية والمستقرة مع جيرانها، ولكنها تأمل في تخفيف حدة الصراع حول هذه المسألة أو احتوائه بهدف إعلان تأسس ماليزيا دون عداء من جيرانها، ورد ماكاباجال بأنه قلق من تطور هذا الصراع وآثاره موضحًا أنه في حال تأسيس ماليزيا دون تسويته فلن يكون هناك استقرار في المنطقة، وأضاف أنه يرى ضرورة بذل الجهود للوصول إلى اتفاق ثلاثي بين بلاده وإندونيسيا واتحاد الملايا، ولكنه أوضح أن أي اتفاق لابد أن يراعي مطالبة بلاده القانونية بجزء من الفلبين باعتبار أن هذا الأمر سيعزز أمنهم، وهو ما وافق عليه بارويك[١٦٩].

بناء على ما سبق، اقترح ماكاباجال عقد محادثات تضم أطراف الصراع الثلاثة، ومن ثم وافق بارويك على اقتراحه – الذي كان لديه علم مسبق به[١٧٠] – مشترطًا ألا تتسبب هذه المحادثات في تأخير تأسيس ماليزيا، وهو ما وافق عليه ماكاباجال موضحًا أن المصالح الأمنية لأستراليا هي نفسها مصالح الدول الثلاث الأخرى؛ ومن ثم اتفقا على أن تُعقد المحادثات عبر مستويات ثلاث، تبدأ بمحادثات تمهيدية على مستوى شبه وزاري، تتبعها محادثات على مستوى وزراء الخارجية للدول الثلاث، وأخيرًا محادثات قمة بين الرؤساء الثلاثة، ووضعت الحكومة الفلبينية جدولًا زمنيًا هدف إلى الانتهاء من المحادثات مع نهاية أبريل ١٩٦٣م. على الجانب الآخر، ركز اجتماع بارويك مع بيليز بشكل أكبر على مناقشة الاعتراضات الفلبينية على تأسيس ماليزيا، التي رد بارويك عليها في سياق موقف أستراليا السياسي السابق محاولًا إبداء تفهمه لها، ومؤكدًا في الوقت نفسه ثوابت الموقف الأسترالي التي أوضحها في اجتماعه مع ماكاباجال[١٧١].

عقد بارويك خلال زيارته إلى الفلبين اجتماعين أيضًا مع سوباندريو بحضور شان – وكان الاثنان متواجدين آنذاك في العاصمة الفلبينية مانيلا – وأكد له خلالهما أن أستراليا تعتبر أن ماليزيا غير قابلة للتفاوض وأن تأسيسها يخدم المصالح الأسترالية واستطرد في توضيح الموقف الأسترالي بالمعنى نفسه الذي أكده في اجتماعه السابق مع ماكاباجال، ولكنه أوضح

أن أستراليا تريد إندونيسيا دولة قوية في المنطقة وأنها لن يكون لها دور في أي خطط لتفكيكها، ثم ناقش معه مقترح ماكاباجال للمحادثات الثلاثية، وقد رحب سوباندريو بها واعتبرها فرصة للبدء من جديد لتجاوز مسألة عدم استشارة إندونيسيا، ولكن سأله بارويك بعد ذلك عن شروط إندونيسيا لقبول تأسيس ماليزيا في الوقت المحدد معتبرًا أن المحادثات الثلاثية ستكون بلا جدوى إذا لم يكن لدى إندونيسيا نية لإنجاحها، واستكمل بسؤال عما إذا كان من الممكن أن تغير حكومته موقفها حال تعهد الحكومة الملايويّة بوقف أي برامج إذاعية تبث من أراضيها ضد حكومته، والتزامها بعدم الانخراط في أي أنشطة موجهة ضد حكومته، ضمن سياسة عامة لعدم الاعتداء أو التدخل في الشئون الإندونيسية، ولكن رد سوباندريو بأن تعهد الحكومة الملايويّة بهذه التعهدات سيكون خطوة لجعل فكرة ماليزيا مقبولة، فرد بارويك عليه محذرًا من السعي لتأخير تأسيس ماليزيا وإفشال المحادثات الثلاثية ومؤكدًا أن أستراليا يمكنها مساعدة إندونيسيا واستخدام نفوذها لدى بريطانيا أيضًا إذا حددت إندونيسيا شروطها، مما دفع سوباندريو للرد في النهاية بأنه سيقبل ماليزيا في ظل تعهد الحكومة الملايويّة بما سبق، ولكن استبعد بارويك أن يُعلن سوباندريو ذلك(١٧٢).

على الرغم من موافقة سوكارنو على المشاركة في المحادثات الثلاثية بعد نقل سوباندريو تفاصيل لقائه مع بارويك إليه، وهدوء وتيرة التصريحات الإندونيسية ضد الحكومة الملايوية التي اعتبرها بارويك مؤشرًا على تغير الموقف الإندونيسي نتيجة للموقف الأسترالي الحازم، فإنه أوضح في تقريره أن سوباندريو لا يزال متشبثًا بفكرة تأجيل تأسيس ماليزيا أو تدميرها إذا أمكن(١٧٣). في الوقت نفسه، اعتقد بارويك أن تونكو عبد الرحمن قد يمثل عقبة أمام المحادثات الثلاثية المقترحة، خاصة فيما يتعلق بقبوله بالتعهدات السابقة والتزامه بها، ولذلك ناقش الأمر مع كريتشلي الذي رأى أنه يمكن إقناعه بالاشتراك في المحادثات مع تقديم التعهدات السابقة، إلى جانب موافقته على إحالة مطالبة الفلبين إلى محكمة العدل الدولية(١٧٤)؛ ومن ثم طلب بارويك من كريتشلي مناقشة الأمر مع تونكو عبد الرحمن الذي أرسل إليه رسالة في الوقت نفسه حاول فيها إقناعه بجدوى المحادثات في تخفيف حدة العداء الإندونيسي والفلبيني طالما أنها لن تعطل تأسيس ماليزيا، كما أوضح له أهمية تقديمه للتعهدات السابقة لطمأنة الإندونيسيين. وقد وافق تونكو عبد الرحمن بالفعل على الاشتراك في المحادثات وتقديم التعهدات السابقة فيما عدا إيقاف البث بشكل نهائي معتبره أنه واقعي وليس مجرد دعاية(١٧٥).

في السياق نفسه، زار بارويك لندن خلال الأسبوع الأول من أبريل عام ١٩٦٣م، وعقد مناقشات مع عدد من كبار المسئولين البريطانيين – كان على رأسهم ماكميلان وساندير– بهدف تنسيق السياسات مع بريطانيا؛ حيث شدد بارويك على ضرورة استمرار الحزم من جانب البريطانيين لتأسيس ماليزيا في الموعد المتفق عليه مع ضمان استمرار تمركز قوات الكومنولث فيها، وهو الأمر الذي أكد المسئولون البريطانيون أنهم يتفهمونه وسيقومون بتنفيذه بالفعل – في إشارة إلى أنه سيتم مناقشته خلال المرحلتين الثالثة والرابعة من محادثات لندن – ثم أوضح أن الهدف من سياسة الحزم من وجهة النظر الأسترالية كبح جماح أي ميول إندونيسية للعدوان ضد أي الأراضي المكونة لماليزيا من أجل الحفاظ على علاقات مستقبلية مستقرة بين البلدين، ولكنه أوضح أنه يجب في الوقت نفسه ترك مجال لإندونيسيا للتراجع عن سياستها وأهدافها في أي وقت. وانتقل بارويك بعد ذلك لمناقشة مقترح المحادثات الثلاثية، وعلى الرغم من قبول المسئولين البريطانيين له، فإنهم اعتقدوا أن الحكومة الإندونيسية ستستغل المحادثات لإفشال تأسيس ماليزيا(١٧٦)؛ حيث كانوا يرون أنه من ضمن أهداف سياسة المواجهة استيلاء إندونيسيا ذات يوم على أقاليم بورنيو بأكملها، وهو ما لم يعترض عليه بارويك، ولكنه أوضح أنها ستحد من العداء الإندونيسي والفلبيني(١٧٧).

تطرقت المناقشات أيضًا إلى تمويل برنامج الدفاع الماليزي الذي وضعته الحكومة الملايويّة بهدف زيادة عدد قواتها المسلحة ورفع قدراتها بالشكل الذي يؤهلها للدفاع عن ماليزيا مستقبلًا، والذي قدرت تكلفته خلال العشر سنوات التالية بأكثر من خمسين مليون جنيه إسترليني، بخلاف النفقات الدفاعية الأخرى التي قدرتها بريطانيا بحوالي ثمانية عشر ونصف مليون جنيه إسترليني؛ ومن ثم خططت بريطانيا في ظل خطتها لتقليص نفقاتها الخارجية إلى إشراك أستراليا ودول أخرى – كان على رأسها الولايات المتحدة ونيوزيلندا – للمساهمة في هذه التكلفة؛ إذ كانت ترى أن أستراليا مستفيدة بشكل مباشر من الجهود البريطانية الدفاعية في جنوب شرق آسيا، وأنها يجب أن تسهم بنسبة أكبر فيها، ولذلك استغل المسئولون البريطانيون التطورات السابقة خلال اجتماعهم مع بارويك، وما ترتب عليها من دعم الحكومة الأسترالية العلني لتأسيس ماليزيا باعتبارها خط الدفاع الأول عن الأمن الأسترالي، وتلويحها بأن هذا الدعم قد يترتب عليه آثار عسكرية(١٧٨)، وناقشوا هذه المسألة معه، ولكنه تجنب إلزام حكومته بأي التزامات تجاهها، ويرجع السبب في ذلك إلى قرار مجلس الوزراء الأسترالي في مارس ١٩٦٣م،

بإرجاء أي قرار متعلق بعلاقة أستراليا الدفاعية مع ماليزيا أو شكل المعاهدة الدفاعية معها حتى يتم تأسيسها فعليًا أو أن تكون أمرًا واقعًا، علاوة على أن المسئولين الأستراليين كانوا منتبهين لمحاولات بريطانيا للتملص من مسئولياتها الدفاعية عن ماليزيا مع الوقت، وكانوا يرون أنها مسئولية بريطانيا في الأساس، وأنه يُمكن لأستراليا مشاركتها فيها ولكن تبعًا لإمكانات الاقتصاد الأسترالي آنذاك(١٧٩).

على أي حال، بدأت أولى مراحل المحادثات الثلاثية على المستوى شبه الوزاري في أبريل عام ١٩٦٣م(١٨٠)، التي اعتبرها بارويك بمثابة خطوة لضمان تأسيس ماليزيا دون أعمال عدائية مفتوحة، ولإحباط أي جهود معادية لها أمام المجتمع الدولي في الوقت نفسه(١٨١)، ولكن تعثر استكمال مراحل المحادثات طبقًا للجدول الزمني الذي وضعته الحكومة الفلبينية سابقًا؛ نتيجة تبادل الحكومتين الملايويّة والإندونيسية للتصريحات العدائية مجددًا، ولم تستأنف حتى نهاية مايو من العام نفسه عندما اجتمع تونكو عبد الرحمن مع كل من ماكاباجال وسوكارنو بشكل منفرد واتفقوا على استئنافها؛ ومن ثم اجتمع وزراء الخارجية للدول الثلاث في مانيلا خلال الأسبوع الثاني من يونيو ١٩٦٣م، وانتهوا إلى إصدار بيان ختامي مشترك أشاروا فيه إلى أنهم توصلوا إلى تفاهم مشترك حول بعض الأمور، كان أهمها الاتفاق على حل المشكلات المتعلقة بتأسيس ماليزيا عن طريق التفاهمات المشتركة بينهم، مشيرين إلى مناقشتهم للمطالبة الفلبينية بجزء من شمال بورنيو واتفاقهم في النهاية على أنه يحق للفلبين بعد تأسيس ماليزيا الاستمرار في مطالبتها السابقة باستخدام أي من الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة كالمفاوضات أو التحكيم أو الوساطة أو الوسائل الأخرى المقبولة دوليًا لتسوية النزاع(١٨٢).

على الرغم مما عكسه البيان الختامي السابق من تفاهم بين وزراء الخارجية الثلاث، فإن كاتس – الذي كان على اتصال مستمر مع مختلف الأطراف آنذاك – رصد حالة من عدم التفاهم بينهم خلال المحادثات السابقة؛ إذ ضغط كل من سوباندريو وبيليز على تون عبد الرزاق – الذي كان من المقرر أن يتولى حقيبة الخارجية آنذاك – لتأجيل موعد تأسيس ماليزيا حتى يتم استطلاع آراء سكان أقاليم بورنيو بشكل جيد، معتبرين أن الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن لم تكن كافية، كما أوضح سوباندريو خلال اتصاله بشان أن إندونيسيا ستدعم ماليزيا بشرط وجود دعم شعبي مُثبت لها في تلك الأقاليم، وأن التاريخ مسألة ثانوية في مقابل هذا

الأمر، وعلى الرغم من أن تون عبد الرزاق أصر خلال المحادثات على تأسيس ماليزيا في التاريخ المحدد سلفًا ولم يعط أي فرصة للاتفاق على تاريخ جديد، فإنه أخبر شان بأنه يفضل النهج التدريجي لتطوير المشاورات الإقليمية وأنه من المرجح أن يسهم في تغير الموقف الإندونيسي خاصة بعد تأسيس ماليزيا، وهو ما اعتبره شان استعدادًا من جانبه لتأخير تشكيل ماليزيا بعض الوقت، ولكن ظل الأمر معلقًا دون أي اتفاق حتى تتم مناقشته في اجتماع القمة(١٨٣).

في الوقت نفسه، لم تنجح محادثات لندن الثالثة التي أجرتها الحكومتان البريطانية والملايويّة خلال الفترة الممتدة بين يومي الثالث عشر والخامس عشر من مايو عام ١٩٦٣م، في التوصل إلى اتفاق حاسم بشأن المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي ستقدمها بريطانيا لدعم برنامجي التنمية والدفاع الماليزيين خلال الثلاث سنوات الأولى التالية لتأسيس ماليزيا (١٩٦٣– ١٩٦٥م)؛ نتيجة رغبة الحكومة الملايويّة في زيادتها في ضوء التهديد الإندونيسي ومتطلبات التنمية في أقاليم بورنيو، وتمسك الحكومة البريطانية في المقابل بالنسبة التي حددتها طبقًا لخطط إنفاقها الخارجي(١٨٤). علاوة على ذلك، فشلت المحادثات التي عقدتها الحكومة الملايويّة في كوالالمبور مع كل من لي كوان وسلطان بروناي خلال شهري مايو ويونيو؛ إذ لم تتوصل إلى اتفاق مع الأول حول بعض الجوانب المالية المنظمة لوضع سنغافورة ضمن ماليزيا(١٨٥)، ولم تحسم الخلاف مع الثاني حول مسألتين رئيستين اعتبرهما شرطين لانضمام بروناي إلى الاتحاد؛ أولهما رفض سلطان بروناي الموافقة على تحديد الحكومة الملايويّة لمدة احتفاظ بروناي كونها ولاية ماليزية بعائداتها النفطية بعشر سنوات فقط، ورغبته في الاحتفاظ بها لأجل غير مسمى بهدف توجيهها إلى التنمية الداخلية لبروناي بدلًا من إدخالها ضمن الموازنة الفيدرالية لماليزيا. أما المسألة الثانية، فتمثلت في الاختلاف بين تونكو عبد الرحمن والسلطان حول ترتيبه ضمن التسلسل الهرمي لحكام الولايات؛ ففي حين أصر الثاني على إعطائه أسبقية في هذا التسلسل بالشكل الذي يضمن له أن يكون الملك الدستوري لماليزيا، رأي الأول أن هذا الأمر يجب إحالته إلى اجتماع حكام الولايات(١٨٦).

بناء على ما سبق، قرر مجلس الوزراء الملايويّ في التاسع عشر من يونيو عام ١٩٦٣م، توجيه إنذارين إلى سنغافورة وبروناي لإعطائهما فرصة ثمانية وأربعين ساعة للموافقة على الانضمام إلى ماليزيا بالشروط التي حددتها الحكومة الملايويّة، ولكن نجح المسئولون

البريطانيون في إقناع تونكو عبد الرحمن بتأجيل الأمر بالنسبة لبروناي ليتمكنوا من إقناع سلطانها بتغيير موقفه، في حين عاد لي كوان إلى كوالالمبور لمناقشة الأمر دون أي نتيجة تُذكر؛ ومن ثم أرسل تونكو عبد الرحمن رسالة إلى ماكميلان يطلب فيها المضي قدمًا في تأسيس ماليزيا بدون سنغافورة وبروناي، ولكن قررت الحكومة البريطانية رفض طلبه نظرًا للآثار العسكرية السلبية المترتبة على عدم اندماجهما ضمن ماليزيا، وكان أبرزها فقدان القواعد العسكرية في سنغافورة، واضطرار الحكومة البريطانية إلى إنشاء قاعدة عسكرية وتوفير حامية عسكرية ثابتة في بروناي للدفاع عنها في ظل التهديدات الإندونيسية المتزايدة كون بريطانيا المسئولة عن الدفاع الخارجي عنها؛ ومن ثم تواصل المسئولون البريطانيون مع مختلف الأطراف لإقناعهم بضرورة استئناف المفاوضات في لندن(١٨٧).

مثلت الخلافات السابقة معضلة كبيرة بالنسبة للحكومة الأسترالية، ففي حين أنها لم تهتم كثيرًا بمسألة تعثر المفاوضات مع بروناي، فإنها اعترضت بشدة على تأسيس ماليزيا بدون سنغافورة معتبره أن الدعم الأسترالي لماليزيا قائم في الأساس على أنها تضمن الاستقرار في سنغافورة معتبرة، إضافة إلى استمرار الاحتفاظ بحق استخدام القواعد العسكرية فيها، وأوضحت أن إعلان دعمها لماليزيا في مقابل العداء الإندونيسي والفلبيني قائم بشكل كبير على هذه الشروط؛ ومن ثم أبلغت الحكومة البريطانية بضرورة حل الخلاف الملايويّ السنغافوري خلال محادثات لندن الرابعة. من ناحية أخرى، حاول المسئولون الأستراليون إقناع لي كوان باتخاذ موقف أكثر مرونة مع الحكومة الملايويّة، ولكنه طالبهم باستخدام النفوذ الأسترالي للتأثير على موقفها المتعنت إذا رغبت أستراليا في إنجاح محادثات لندن المرتقبة، كما انتقد بشدة دورها في إقناع الحكومة الملايويّة بالحفاظ على حكومة مركزية قوية بعد تأسيس ماليزيا، وهو ما اعتبره تدخلًا غير مقبول أسهم في الموقف الصارم الذي اتخذته الحكومة الملايويّة، ولكن حاول المسئولون الأستراليون إقناعه بأن الهدف النهائي لسياستهم كان تحقيق مصلحة سنغافورة واستقرارها في ظل التهديدات المتصاعدة في المنطقة(١٨٨).

على أي حال، بدأت محادثات لندن الرابعة(١٨٩) في السادس والعشرين من يونيو عام ١٩٦٣م، واستمرت أسبوعين تقريبًا، ونجحت في حل الخلاف بين الحكومتين البريطانية والملايويّة بعد موافقة الأولى على زيادة قيمة المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي ستقدمها لماليزيا(١٩٠)، كما نجحت في تسوية الخلاف بين الحكومتين الملايويّة والسنغافورية حول الجوانب

المالية التي كانت محل تفاوض بينهما[١٩١]، ولكنها أخفقت في إقناع سلطان بروناي بتغيير موقفه أو جعله أكثر مرونة؛ إذ أصر على شرطيه السابقين ولم يتوصل إلى اتفاق مع الحكومة الملايويّة؛ ومن ثم رفض في نهاية المحادثات التوقيع على معاهدة ماليزيا[١٩٢] التي وقعتها بريطانيا مع الأطراف الأخرى المؤسسة لماليزيا – اتحاد الملايا وسنغافورة وشمال بورنيو وساراواك – في التاسع من يوليو عام ١٩٦٣م، وبالتالي انسحبت بروناي من ماليزيا قبل تأسيسها دون أي تغيير في وضعها السابق من حيث كونها محمية بريطانية[١٩٣].

حددت بريطانيا في المادة الثانية من معاهدة ماليزيا السابقة يوم الواحد والثلاثين من أغسطس عام ١٩٦٣م، كتاريخ لبداية نفاذ المعاهدة باعتبارها اليوم الذي كان من المقرر إعلان تأسيس ماليزيا فيه، كما صاغت مواد المعاهدة الأخرى تبعًا لقرار مجلس وزرائها الصادر في نهاية مايو من العام نفسه لتنص على أن ماليزيا تُعد امتدادًا لاتحاد الملايا حتى تستمر عضويتها في الأمم المتحدة مع تغيير الاسم والحدود الجغرافية بهدف تجنب احتمالية رفض المجتمع الدولي لقبولها في عضوية الأمم المتحدة نتيجة الدعاية الإندونيسية والفلبينية ضدها[١٩٤]، كما صاغت المادة السادسة منها والمتعلقة بالدفاع بحيث تضمن تمديد معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م، لتكون سارية على ماليزيا مع النص على حق بريطانيا في الاحتفاظ بالقواعد العسكرية السنغافورية لأغراض الدفاع عن ماليزيا والكومنولث والحفاظ على السلام في جنوب شرق آسيا[١٩٥]، وهو النص نفسه تقريبًا الذي ورد في البيان البريطاني الملايويّ في العشرين من نوفمبر ١٩٦١م، الذي اعتبرته أستراليا أنه يلبي أهدافها المتمثلة في استمرار استخدام قواتها وقوات منظمة سياتو لتلك القواعد، وبطبيعة الحال كانت أهمية هذا الأمر الإستراتيجية تزداد في نظرها مع تصاعد العداء الإندونيسي الفلبيني.

على الجانب الآخر، استأنف المسئولون الأستراليون خلال شهري يونيو ويوليو عام ١٩٦٣م، بحث مسألة العلاقة الدفاعية مع ماليزيا بعد تأسيسها والكيفية التي سترتبط بها أستراليا بمعاهدة الدفاع البريطانية الماليزية بعد تمديدها، وطرحوا ثلاثة خيارات وهي: عقد معاهدة منفصلة مع ماليزيا، أو الانضمام إلى المعاهدة كطرف ثالث، أو الارتباط بها عن طريق الخطابات المتبادلة بالطريقة نفسها المتبعة مع معاهدة عام ١٩٥٧م، واعتمدوا على معيارين رئيسيين للتفضيل بينها؛ أولهما الآثار المترتبة على كل اختيار على العلاقات الأسترالية–الإندونيسية؛ حيث اعتبروا أن الخيار الأول أو الثاني قد تفسره إندونيسيا أنه موجه ضدها في

حين أنهم كانوا يريدون التعبير عن التزامات أستراليا العسكرية بطريقة تتفق مع سياسة الصداقة التي اتبعوها تجاه إندونيسيا. أما المعيار الثاني، فكان علاقة أي خيار من الخيارات الثلاثة بترتيبات الأمن الجماعي المتبعة بين أستراليا وكل من بريطانيا والولايات المتحدة، ففي حين هدفت إلى الحفاظ على التزامات الأولى الدفاعية دون تقليص، فإنها سعت إلى ضمان وجود الثانية ضمن هذه الترتيبات أو على الأقل التزامها بضمان الأمن الأسترالي في نهاية الأمر[١٩٦].

انطلاقًا من الرؤية السابقة، حاول المسئولون الأستراليون استثمار الضغط الأمريكي عليهم لتولي أستراليا دورًا دفاعيًا أكبر في منطقة جنوب شرق آسيا، وعقدوا عددًا من المحادثات مع المسئولين الأمريكيين خلال شهري يونيو ويوليو عام ١٩٦٣م، لمناقشة قابلية تطبيق "معاهدة أنزوس" ANZUS Treaty[١٩٧] على ماليزيا، نظرًا لأنها كانت تمثل بالنسبة لهم حجر الزاوية للأمن الأسترالي والضمانة النهائية له في المحيط الهادئ[١٩٨]، كما ناقش منزيس الأمر نفسه في اجتماعه مع الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" John Kennedy (١٩٦١– ١٩٦٣م)[١٩٩] في الثامن من يوليو من العام نفسه، وأوضح له أن أستراليا تدرس تقديم التزام دفاعي تجاه ماليزيا، ولكنها تريد التأكد أولًا من أن الولايات المتحدة ستدعمها إذا واجهت مشكلات، وأنها ستُدخِل المعاهدة حيز التنفيذ حال تعرض القوات الأسترالية المتمركزة في شمال بورنيو لهجوم، ولكن لم يقدم كينيدي أي التزام في هذا الشأن ورد بأن حكومته ستدرس الالتزام الدقيق في هذه الحالة بموجب معاهدة أنزوس. وقد بحثت الحكومة الأمريكية المسألة بالفعل وخلصت إلى أن المعاهدة ستدخل حيز التنفيذ حال تعرض القوات الأسترالية المتمركزة في أي مكان في ماليزيا لهجوم علني، كما أكدت أن هذا الالتزام لا يشمل قيام إندونيسيا بأنشطة تخريبية أو دعمها لحرب عصابات داخل ماليزيا، ولكنها اتفقت مع نظيرتها الأسترالية في الوقت نفسه على ضرورة التشاور قبل نشر القوات الأسترالية في ماليزيا وإعادة مناقشة الأمر في حينها؛ إذ كانت الولايات المتحدة تدعم آنذاك سياسية التهدئة حفاظًا على مصالحها في إندونيسيا[٢٠٠].

بناء على ما سبق، خلصت لجنة الدفاع الأسترالية في نهاية الأمر إلى تفضيل الخيار الثالث، أي الارتباط بمعاهدة الدفاع البريطانية الماليزية عن طريق الخطابات المتبادلة باعتبارها الطريقة الأكثر عملية بالنسبة لأستراليا؛ إذ رأت اللجنة أن الخيارين الآخرين قد يفرضان على أستراليا التزامات عسكرية تتجاوز قدراتها، إضافة إلى أنهما قد يكونان غير مقبولين سياسيًا عند مناقشة الأمر في البرلمان الاتحادي لماليزيا[٢٠١]. وقد اعتمد مجلس الوزراء الأسترالي توصية

لجنة الدفاع في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٦٣م، موضحًا أن الارتباط بالمعاهدة يجب أن يكون من حيث الجوهر والشكل امتدادًا للارتباط الأسترالي السابق بمعاهدة عام ١٩٥٧م، بحيث يكون امتدادًا للالتزامات نفسها من اتحاد الملايا إلى ماليزيا، وقد اتفق منزيس وباروك خلال اجتماع المجلس على إقناع الرأي العام الأسترالي بأن هذا القرار بانضمام استراليا إلى الدول الأخرى للدفاع عن منطقة جنوب شرق أسيا ضد أي اعتداء هو بمثابة عمل دفاعي عن أمن أستراليا نفسها [٢٠٢]. وتبعًا لذلك، يمكن تفسير القرار السابق بعدم توسيع الالتزامات العسكرية الأسترالية في ماليزيا بأنه اتُّخذَ في الأساس بناء على رفض الولايات المتحدة تقديم أي التزامات عسكرية غير مشروطة لحماية أمن أستراليا في ظل المواجهة الإندونيسية.

في الوقت نفسه، عُقِدَت قمة مانيلا ضمن المحادثات الثلاثية في الفترة الممتدة بين يومي الثلاثين من يوليو والخامس من أغسطس عام ١٩٦٣م، وقد شدد بارويك في برقيته إلى تونكو عبد الرحمن في أول أيامها على أهمية العمل على إنجاح المحادثات، مؤكدًا أن نجاحها سيوفر فرصة جيدة للتعاون الوثيق والمثمر بين الدول الثلاث، بينما فشلها سيترتب عليه استمرار حالة التوتر والعداء في المنطقة لفترة طويلة، كما أكد أن هذا الأمر يستدعي لدى تونكو عبد الرحمن كل صفات الحنكة والمرونة وضبط النفس[٢٠٣]. وعلى ما يبدو، فإن الأخير استمع إلى نصيحة بارويك؛ إذ شهدت المناقشات الكثير من المشادات – كما رصدها كاتس – نتيجة مناقشة مسألة تأجيل تأسيس ماليزيا من أجل التأكد من الدعم الشعبي لها في كل من شمال بورنيو وساراواك، ولكن حافظ الأول على عدم التصعيد بهدف إنجاح القمة بناء على اعتقاد الحكومة الملايويّة بأن تأخير تأسيس ماليزيا لبعض الوقت سيكون أفضل من المواجهات مع إندونيسيا والفلبين التي ستتطلب إنفاقًا إضافيًا على التسليح[٢٠٤]؛ ومن ثم وافق تونكو عبد الرحمن على طلبات سوكارنو وماكاباجال ووقع معهما اتفاق مانيلا والبيان المشترك للقمة، وكان من أبرز ما جاء فيهما توجيه طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة "يو ثانت" U Thant (١٩٦١– ١٩٧١م)[٢٠٥] لتشكيل لجنة للتأكد من صحة الإجراءات التي اتُّخذِت خلال انتخابات شمال بورنيو وساراواك المعنية باستطلاع الرأي الشعبي لاندماجهما ضمن ماليزيا بهدف ضمان الامتثال لبدأ تقرير المصير[٢٠٦].

اعترضت بريطانيا بشدة على اتفاق مانيلا بناء على أن تونكو عبد الرحمن لم يستشرها جيدًا قبل الموافقة عليه، ولم توافق في البداية على فكرة إجراء تحقيق للأمم المتحدة في شمال

بورنيو وساراواك باعتبارهما ما يزالان ضمن السيادة البريطانية معتبرة أنه أمر لم يسبق له مثيل، إضافة إلى أنه سيتسبب في تأخير موعد تأسيس ماليزيا، ولكن وافقت في النهاية عليه "على مضض" – على حد وصف ساندیز – (٢٠٧)، بعد الضغط الأسترالي والأمريكي المشترك عليها؛ إذ رأت الحكومة الأسترالية – وشاركتها الحكومة الأمريكية في الرأي(٢٠٨) – أن إصرار بريطانيا على عدم الموافقة على تأجيل قصير لماليزيا قد يعطي انطباعًا بأن المفاوضات انهارت نتيجة التعنت البريطاني، وهو ما سيؤدي إلى عواقب سلبية وبعيدة المدى في جنوب شرق آسيا(٢٠٩)، ولكن في الوقت نفسه علق منزيس على بيان مانيلا قائلًا: "أعتقد أننا نواجه خطرًا كبيرًا في اتخاذ موقف ضعيف جدًا مع سوكارنو ونشجع عليه، فإنه مثله مثل كل الديكتاتوريين سيحصل على ما يستطيع بالتهديد والخداع، وكل تنازل له سيزيد شهيته"(٢١٠). وعلى الرغم من أن بارويك كان شرطه في البداية لدعم المحادثات الثلاثية هو عدم تأجيل تأسيس ماليزيا، فإنه يمكن تفسير تغير موقف حكومته بأنها كانت تحاول تجنب الصراع مع إندونيسيا بكل السبل المتاحة من ناحية، وتحميلها أي تدهور في الأوضاع أمام الرأي العام العالمي من ناحية أخرى.

بناء على ما سبق، قررت الحكومة البريطانية تأجيل تاريخ تأسيس ماليزيا إلى السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٦٣م– أي بعد يومين من التاريخ الذي توقع يو ثانت نشر نتائج تحقيق الأمم المتحدة بحلوله – بعد أن أكد تونكو عبد الرحمن أنه سيُعلن تأسيس ماليزيا في أي تاريخ يتم الاتفاق عليه بين الموقعين على المعاهدة الأخيرة بصرف النظر عن نتيجة التحقيق، وأنه سيتحمل المسئولية كاملة حال كانت هذه النتيجة غير مناسبة، لذا طلب ساندیز منه تأكيد هذا الالتزام كتابيًا باعتباره شرطًا لموافقة الحكومة البريطانية؛ حيث أنها رفضت الاستجابة لمحاولات نظيرتها الملايويّة الساعية إلى تحديد فترة زمنية لتأسيس ماليزيا – وهي النصف الثاني من سبتمبر – بدلًا من تحديد تاريخ بعينه؛ لأن ذلك كان سيضعف الموقف البريطاني(٢١١).

على أي حال، شكَّل يو ثانت اللجنة المعنية بالتحقيق في شمال بورنيو وساراواك في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٦٣م، بناء على طلب حكومات اتحاد الملايا وإندونيسيا والفلبين وموافقة بريطانيا والسلطتين الحاكمتين في الإقليمين، وتكونت اللجنة من فريقين(٢١٢) ليختص كل منهما بالتحقيق في إقليم واحد، ووصلت إلى الإقليمين في السادس عشر من الشهر نفسه، ولكنها لم تبدأ عملها إلا بعد أسبوع من وصولها تقريبًا نظرًا للاختلاف بين بريطانيا

وإندونيسيا حول عدد مراقبيها ووضعهم، وعلى الرغم من ذلك، فإنها أنهت عملها وفق الموعد المخطط له، واعتمد يو ثانت تقريرها ونشره في الرابع عشر من سبتمبر من العام نفسه(٢١٣). وكان التقرير في صالح ماليزيا؛ إذ أكدت اللجنة في استنتاجاتها النهائية صحة الإجراءات الانتخابية في شمال بورنيو وساراواك وأنها أجرِيت في مُناخ مناسب مكَّن الأطراف كافة من التعبير عن آرائهم بحرية، وعلى الرغم من أنها رصدت بعض الانتهاكات السياسية مثل اعتقال بعض المعارضين للاندماج ضمن ماليزيا، فإنها توصلت إلى أن عددهم كان قليلًا ولا يؤثر على النتائج النهائية؛ ومن ثم أكد يو ثانت في نهاية تقريره موافقة أغلبية سكان الإقليمين على الانضمام إلى اتحاد ماليزيا(٢١٤).

في المقابل، أعلن سوباندريو في اليوم التالي لنشر التقرير أن حكومته ستعتبر إعلان تأسيس إندونيسيا أمرًا غير قانوني؛ نظرًا لوجود عيوب في تقرير لجنة الأمم المتحدة التي عددها في ثلاث نقاط؛ كان أولها وجود حدود زمنية لأعمال التحقيق التي قامت بها اللجنة، وثانيها تحديد موعد إعلان تأسيس ماليزيا قبل صدور تقرير اللجنة، وثالثها تأخر إرسال المراقبين إلى مناطق عمل اللجنة؛ حيث كان هناك خلاف بين إندونيسيا والفلبين من جانب، وبريطانيا واتحاد الملايا من جانب حول عدد المراقبين، الذي انتهى بالاتفاق على ثمانية مراقبين لكل دولة، منهم أربعةُ مساعدين صغار من الدرجة الوظيفية الكتابية، ولكن وصل المراقبون الإندونيسيون والفلبينيون إلى الإقليمين بعد أسبوع من بداية عمل اللجنة نتيجة تأخر حصولهم على التأشيرات، وهو الأمر الذي أرجعت بريطانيا سببه إلى أن إندونيسيا اختارت الأربعة مراقبين السابقين من مسئولي وزارة خارجيتها وليس من الموظفين الصغار كما هو متفق عليه؛ ومن ثم طالبت الحكومة الإندونيسية بدعم من نظيرتها الفلبينية بالعمل على تصحيح هذه العيوب قبل تأسيس ماليزيا(٢١٥).

زار بارويك إندونيسيا وهو في طريقه إلى كوالالمبور لحضور احتفالات يوم ماليزيا – يوم إعلان تأسيسها – واجتمع مع كل من سوكارنو وسوباندريو لمناقشة موقف حكومتهما من تقرير لجنة الأمم المتحدة، وقد أخبر الأول مباشرة بأنه إذا لم تغير حكومته موقفها فإن: "... أستراليا وعددًا كبيرًا من الدول الأخرى ستعتبر أن إندونيسيا لم تكن صادقة في أي وقت فيما يتعلق بماليزيا، خاصة مع استمرار التدريب الإندونيسي للمخربين(٢١٦)" موضحًا أن استمرار هذا الأمر قد يُغير من النوايا الحسنة لأستراليا، سواء على المدى القصير أو البعيد، ولكن أكد له

سوكارنو أنه يعلم أن كل من أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة سيقفون بجانب ماليزيا، ولم يغير موقفه، وهو ما دعا بارويك إلى وصفه والموقف قائلًا: "ظل عنيدًا... فإن لم يغير رأيه نتيجة ضغوطنا وضغوط الأمريكيين... فنحن في مواجهة مشكلة مستمرة"[٢١٧]. أما بالنسبة للفلبين، فلم تغير حكومتها أيضًا موقفها، فبالإضافة لتضامنها مع إندونيسيا في الاعتراضات على تقرير لجنة الأمم المتحدة، فقد أوضح ماكاباجال أن تونكو عبد الرحمن لم يُطمئن الفلبين بشكل جيد فيما يتعلق بمطالبتها بجزء من شمال بورنيو، وطالبه بتقديم تأكيدات جديدة لها باعتبارها ممثل عن ماليزيا؛ لأن التأكيدات التي قدمها خلال قمة مانيلا تعهد بها بصفته ممثل عن اتحاد الملايا، في حين أن ماليزيا قانونًا تعد دولة جديدة[٢١٨]، وبناء عليه، سحبت كلا البلدين سفيريهما من اتحاد الملايا في اليوم السابق لتأسيس ماليزيا، كما طلبت الفلبين تحويل سفارتها هناك إلى قنصلية[٢١٩].

على الرغم من أن حجة ماكاباجال تبدو منطقية نظرًا لأن السيادة على شمال بورنيو كانت ستنتقل من بريطانيا إلى ماليزيا فور تأسيسها، فإن موقفه عكس بشكل كبير تضامنه مع إندونيسيا ومواقفها، وكان ذلك نتيجة تخوفاته المتعلقة بأمن المنطقة بعد تأسيس ماليزيا، خاصة ما يتعلق منها بالتهديد الصيني، علاوة على أطماعه في ضم أجزاء من شمال بورنيو للفلبين، وربما اعتقد أن إندونيسيا ستساعده على تحقيقها. في الوقت نفسه، كان من الواضح أن اعتراف تونكو عبد الرحمن بحق الفلبين في الاستمرار في مطالبتها بالطرق السلمية كان الهدف منه احتواء العداء الفلبيني لماليزيا، خاصة وأن بريطانيا رفضت بشكل قاطع المطالبة الفلبينية في البداية واعتبرتها غير قانونية. ويمكن القول، أن العداء الفلبيني تجاه ماليزيا كان أقل حدة من نظيره الإندونيسي المتمثل في سياسة المواجهة التي قادت إندونيسيا من خلال المعارضة لتأسيس ماليزيا.

على أي حال، أُعْلِنَ تأسيس ماليزيا في السادس عشر من سبتمبر عام ١٩٦٣م، باعتبارها اتحاد فيدرالي ضم اتحاد الملايا بولاياته القديمة نفسها، إضافة إلى الثلاث ولايات الجديدة وهي: سنغافورة[٢٢٠]، وشمال بورنيو – التي أصبحت تُعرف رسميًا باسم صباح – وساراواك[٢٢١]، ونتيجة لذلك قام المتظاهرون في جاكرتا في اليوم نفسه بإلقاء الحجارة على السفارة الماليزية، واقتحام السفارة البريطانية؛ ومن ثم أعلنت الحكومة الماليزية في اليوم التالي قطع علاقاتها الدبلوماسية بإندونيسيا والفلبين وسحب سفيريها وموظفيها منهما بناء على قرارهما المسبق بقطع

العلاقات معها، وكان ذلك بالتزامن مع المظاهرات الماليزية أمام السفارة الإندونيسية في كوالالمبور[٢٢٢]. في الوقت نفسه، سُجلت عضوية ماليزيا في الأمم المتحدة في السابع عشر من سبتمبر باعتبارها امتداد لعضوية اتحاد الملايا بعد تغيير اسمه وحدوده[٢٢٣] بدعم مشترك من بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا[٢٢٤].

في الوقت نفسه، تبادلت الحكومتان الأسترالية والماليزية خلال يومي السابع عشر والثامن عشر من سبتمبر من العام نفسه خطابات التفاهم الرسمية التي ارتبطت أستراليا بموجبها بمعاهدة الدفاع البريطانية الماليزية لعام ١٩٦٣م، طبقًا لقرار مجلس وزرائها السابق؛ ومن ثم استمر تمركز القوات الأسترالية في ماليزيا ضمن الاحتياطي الإستراتيجي لقوات الكومنولث، واستمرت الالتزامات العسكرية الأسترالية نفسها[٢٢٥]. وتبع ذلك تصاعد وتيرة الصدام بين ماليزيا وإندونيسيا؛ إذ قرر مجلس وزراء الأولى – وهو نفسه مجلس وزراء اتحاد الملايا السابق – في مساء الثامن عشر من الشهر نفسه، وضع البلاد في حالة استعداد للحرب، إضافة إلى تأسيس مجلس للدفاع الماليزي، ونشر القوات المسلحة الماليزية عبر الأراضي الماليزية الجديدة واستدعاء قوات الاحتياط، وتعزيز قوة الشرطة ومنظمات الدفاع المدني وجاهزيتهما. وتزامنت هذه القرارات مع استمرار المظاهرات وأعمال الشغب في إندونيسيا ضد السفارة البريطانية وموظفيها، وقرار الحكومة الإندونيسية بحظر الصادرات النفطية إلى ماليزيا، وأخيرًا تصريح وزير الدفاع الإندونيسي "عبد الحارث ناسوتيون" (١٩٥٦– ١٩٦٦م)[٢٢٦] في أثناء خطابه أمام طلاب الجامعة في الخامس والعشرين من الشهر نفسه بأن بلاده لن تمنع المتطوعين من الانضمام إلى حرب العصابات، كما أعلن عن نقل قوات المظلات المدربة جوًا إلى حدود ولايتي صباح وساراواك، وأنها جاهزة للقتال[٢٢٧]، وهو ما مثل بداية لمرحلة جديدة من سياسية المواجهة الإندونيسية غلب عليها المواجهات العسكرية.

بناء على ما سبق، أعلن منزيس في بيان له أمام مجلس النواب الأسترالي أن حكومته ستقدم الدعم لماليزيا ضد أي هجوم قائلًا: "... في ظل الظروف القائمة الآن التي قد تستمر لفترة طويلة، قررنا إنه إذا حدث غزو مسلح أو نشاط تخريبي ضد ماليزيا أو أي من الولايات المكونة لها، سواء كان مدعومًا أو موجهًا أو مستوحى من الخارج، فإننا سنبذل قصارى جهدنا وبالوسائل التي يتم الاتفاق عليها مع الحكومة الماليزية، لتقديم دعمنا العسكري للجهود الماليزية والبريطانية من أجل الدفاع عن سلامة أراضي ماليزيا واستقلالها السياسي"[٢٢٨]، وكان هذا

البيان مقدمة للدعم العسكري – والاقتصادي أيضًا[٢٢٩]– الذي وجهته أستراليا إلى ماليزيا لمواجهة القوات المتسللة عبر الحدود الماليزية الإندونيسية التي دربتها ودعمتها إندونيسيا طوال فترة سياسة المواجهة الإندونيسية التي انتهت في الحادي عشر من أغسطس عام ١٩٦٦م، باتفاق البلدين على استعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما[٢٣٠]، والذي سبقه بشهرين اتفاق الحكومتين الماليزية والفلبينية على استعادة علاقاتهما الدبلوماسية بعد أن اعترفت ماليزيا في فبراير من العام نفسه عبر المذكرات المتبادلة بينهما والمسجلة في الأمم المتحدة بحق الثانية في الاستمرار بمطالبتها بجزء من شمال بورنيو بناء على الاتفاق المبرم بينهما سابقًا خلال قمة مانيلا[٢٣١].

عكس بيان منزيس السابق تغيرًا واضحًا في اتجاه السياسة الأسترالية التي أصبحت تقبل المواجهة العسكرية مع إندونيسيا بعدما أثبتت سياسة التهدئة والمصالحة التي اتبعتها الحكومة الأسترالية منذ يناير ١٩٦٣م، عدم جدواها في إثناء الحكومة الإندونيسية عن سياسة المواجهة؛ ومن ثم كان من الطبيعي أن تقرر الحكومة الأسترالية عبر بيان رسمي وعلني لرئيسها استعدادها عسكريًا للدفاع عن ماليزيا ضد أي محاولات مباشرة أو غير مباشرة تهدد أمنها من جانب إندونيسيا، أو إذا جاز القول تهدد الأمن الأسترالي من وجهة نظر المسئولين الأستراليين آنذاك، وهو ما كان يعني في المحصلة النهائية تحول التهديدات أو التلميحات بالتدخل العسكري، ضمن سياسة الحزم المرن – إن جاز وصفها بهذا الوصف – التي اتبعوها في محادثاتهم مع المسئولين الإندونيسيين، إلى تعهد بالدعم العسكري انطلاقًا من الالتزام العسكري الذي ترتب على ارتباط أستراليا بمعاهدة الدفاع البريطانية الماليزية. ومن الملاحظ أيضًا، أن منزيس كان دقيقًا بشكل كبير في أسلوب بيانه؛ ففي حين أنه أعلن تقديم الدعم العسكري لماليزيا بكلمات واضحة ومحددة؛ فإنه أوضح أن هذا الدعم مكملًا للجهود البريطانية وليس بديلًا عنها، وهو ما عكس الالتزام بالمبادئ الأساسية للسياسة الأسترالية في هذا الشأن ومفادها أن الدفاع عن ماليزيا مهمة بريطانيا في الأساس وأن الدور الأسترالي مساند لها.

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى أن مسألة تأسيس ماليزيا مثلت أهمية كبيرة بالنسبة لأستراليا منذ بداية ظهور المخطط البريطاني لتأسيسها، ثم تطويره بعد تقديم تونكو عبد الرحمن لمقترحه في هذا الشأن في يونيو عام ١٩٦٠م، وحتى تحوله إلى مشروع واجب التنفيذ مع تطور الأحداث خلال العام التالي الذي أصبح مشروع تأسيس ماليزيا بنهايته من أهم أولويات السياسية الخارجية لأستراليا؛ إذ أنها نظرت إليه من منظور أمنها القومي، وخلصت إلى أن تأسيس ماليزيا سيساعد على احتواء المد الشيوعي في سنغافورة؛ ومن ثم سيضمن الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا بالشكل الذي سيسهم في الحفاظ على المصالح الأسترالية ولا سيما العسكرية، ومن أهمها الاحتفاظ بامتيازات استخدام القواعد العسكرية السنغافورية بحرية؛ ومن ثم استمرار التفوق الدفاعي لأستراليا في المنطقة، وبالتالي ضمان الأمن الأسترالي في نهاية المطاف.

بناء على ما سبق، خلص البحث إلى النتائج التالية:

- نظرت أستراليا إلى مخطط تأسيس ماليزيا منذ البداية من منظور أمنها القومي، وقيمته من حيث تأثيره على أمن منطقة جنوب شرق آسيا التي صنفتها على أنها جزءًا من مجالها الحيوي الذي يضمن الأمن القومي الأسترالي، بما توفره من قواعد عسكرية إستراتيجية – كان أهمها في سنغافورة – يمكن لأستراليا الاعتماد عليها لصد أي عدوان محتمل في المنطقة في تصاعد تطورات الحرب الباردة آنذاك.
- دعمت أستراليا مقترح تأسيس ماليزيا بصيغته الملايويّة من منطلق أنه سيضمن أمن سنغافورة واستقرار المنطقة بالكامل، ورأت أنه يجب على بريطانيا أن تتنازل عن سيادتها على أقاليم بورنيو مثلما اشترط تونكو عبد الرحمن كثمن لضم سنغافورة إلى ماليزيا، وأبلغت بريطانيا بوجهة نظرها هذه عبر الدوائر الدبلوماسية بينهما، وهو ما وافقت عليه بريطانيا في النهاية، وكان تأثير وجهات النظر الأسترالية واضحًا على القرار البريطاني النهائي بالموافقة على صيغة المقترح الملايويّ.
- كان الحفاظ على استمرار حكومة التحالف الملايويّة – الداعمة للمصالح الغربية والمعادية للشيوعية – في السلطة خلال فترة تأسيس ماليزيا وبعدها أيضًا من أهم الثوابت التي بنت أستراليا سياساتها عليها؛ إذ رأت أن وجود حكومة مركزية قوية على

رأس السلطة في ماليزيا سيوفر الاستقرار فيها، ولذلك قدمت لها الدعم الدبلوماسي خلال المراحل المختلفة لتأسيسها.

- قدمت أستراليا دعمًا عسكريًا لبريطانيا في أثناء تصديها لانتفاضة بروناي؛ لأنها رأت أن نجاح هذه الانتفاضة سيعرض مشروع تأسيس ماليزيا للفشل، إضافة إلى احتمالية انتقال عدوى الثورة من بروناي إلى إقليمي بورنيو الآخرين وكذلك سنغافورة، وبطبيعة الحال كان هذا سيهدد المصالح الأسترالية في المنقطة بشكل مباشر.
- اهتمت الحكومة الأسترالية منذ البداية بتأسيس قنوات اتصال بينها وبين الحكومة البريطانية لمتابعة ورصد التطورات كافة في ملف تأسيس ماليزيا، وتنسيق الأهداف والأدوار المشتركة بينهما، وفضلت أستراليا أن تلعب دورًا دبلوماسيًا غير مباشر خلال المراحل الأولى من تأسيس ماليزيا (١٩٦٠– ١٩٦٢)، وكان هذا الدور يتم من خلال تنسيق الاتصالات مع بريطانيا، تجنبًا لتبنيها سياسة مُعلنة مؤيدة لماليزيا قد تضر بمصالحها مع دول المنطقة التي مثلت أيضًا بالنسبة لها أهمية إستراتيجية.
- اتبعت أستراليا خلال فترة تأسيس ماليزيا عدد من الأساليب والوسائل الدبلوماسية التي مكنتها من تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها في المنطقة؛ إذ أنها استخدمت نفوذها لدى بريطانيا للتأثير على بعض قراراتها السياسية بالشكل الذي يحقق في النهاية الرؤية الأسترالية للتعامل مع المشكلات المصاحبة لتأسيس ماليزيا خاصة المعارضة الإندونيسية الفلبينية، كما لعبت دورًا مهمًا من خلال ممثليها الدبلوماسيين في كل من اتحاد الملايا وإندونيسيا والفلبين لاحتواء الغضب الإندونيسي والفلبيني، علاوة على جهودها في تهدئة وتيرة الغضب داخل الحكومة الملايويّة حتى لا تتصاعد حالة الصدام بين الجانبين سريعًا وتحول دون تأسيس ماليزيا.
- أسهمت جهود أستراليا الدبلوماسية خلال المراحل النهائية لتأسيس ماليزيا (يناير – سبتمبر ١٩٦٣م) بشكل واضح في احتواء سياسة المواجهة الإندونيسية والعداء الفلبيني تجاه اتحاد الملايا بشكل عام، ومشروع تأسيس ماليزيا بشكل خاص؛ إذ كان لمساعيها الدبلوماسية دورًا رئيسًا في إقناع الأطراف الثلاثة بعقد سلسلة محادثات مانيلا، وعلى الرغم من أنها في النهاية لم تقنع إندونيسيا والفلبين بالاعتراف بماليزيا، فإنها نجحت في احتواء معارضتهما لها لبعض الوقت بما سمح باستكمال خطوات تأسيسها،

واستخدمت أستراليا في تحقيق ذلك أدواتها وإمكاناتها السياسية والعسكرية بشكل جيد؛ ففي حين استخدمت دبلوماسيتها المرنة الهادفة إلى تهدئة التوترات السابقة، فإنها أحيانًا كانت تلجأ إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية عندما تتصاعد التوترات، وهو ما أطلق عليه البحث سياسة الحزم المرن.

- كان المسئولون الأستراليون منتبهين لخطط بريطانيا الهادفة إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية والعسكرية من على كاهلها عن طريق التخطيط لاستقلال ماليزيا وأقاليم بورنيو ودمجها مع اتحاد الملايا في دولة فيدرالية واحدة بالشكل الذي يضمن تنفيذ هذه الخطط في ظل الحفاظ على النفوذ والمصالح البريطانية في المنطقة، ولذلك كانت الحكومة الأسترالية تؤكد من حين لآخر على أن الدفاع عن ماليزيا مسئولية بريطانية، وأن دورها دور مساعد وليس أساسي؛ نظرًا لأن اقتصادها وإمكاناتها العسكرية آنذاك لم تكن تسمح لها بالقيام بهذا الدور وحدها.
- حاولت أستراليا الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتمديد التزامات معاهدة أنزوس لتشمل التدخل الأمريكي حال تعرض القوات الأسترالية المتمركزة في الأراضي المكونة لماليزيا لهجوم مباشر أو غير مباشر محتمل من جانب القوات الإندونيسية، ولكن رفضت الأولى هذا الأمر من أجل عدم الإضرار بمصالحها مع إندونيسيا؛ ومن ثم أثر ذلك على طبيعة قرار أستراليا فيما يتعلق بالتزاماتها العسكرية للدفاع عن ماليزيا، وكان سببًا رئيسًا أيضًا في تأخير الاتفاق الأسترالي الماليزي لتمديد ارتباط أستراليا بمعاهدة الدفاع البريطانية الماليزية، علاوة على تأخير إصدار البيان الأسترالي المتعلق بالدفاع عن ماليزيا حال تعرضها لأي اعتداء مباشر أو غير مباشر من جانب إندونيسيا إلى ما بعد إعلان تأسيسها.

هكذا، قامت الدبلوماسية الأسترالية بدور بارز في تأسيس ماليزيا، وكان هذا الدور يزداد وضوحًا وقوة مع تتابع مراحل تأسيسها؛ إذ أنه لم يكن واضحًا مع بداية تقديم تونكو عبد الرحمن لمقترحه إلى المسئولين البريطانيين في يونيو عام ١٩٦٠م، عندما اكتفى المسئولون الأستراليون خلال هذه المرحلة بمتابعة المقترح مع نظراءهم البريطانيين ورصد أي تطورات متعلقة به وتحليلها، ولكنه ازداد وضوحًا في مايو ١٩٦١م، عندما فرض تونكو عبد الرحمن صيغة مقترحه

على البريطانيين من خلال إعلانه على الرأي العام واتفاقه مع لي كوان، وحينها قررت أستراليا دعم تأسيس ماليزيا وفقًا لمقترح الأخير، وكان قرارها سابقًا لقرار بريطانيا في هذا الشأن.

تولت الدبلوماسية الأسترالية منذ مايو ١٩٦١م، دورًا أكبر وأقوى عبر التشاور والتنسيق المشترك بين الحكومتين البريطانية والأسترالية بهدف صياغة سياسات مشتركة بينهما لتحقيق هدفهما المشترك الذي تمثل في تأسيس ماليزيا بالشكل الذي يضمن لهما الحفاظ على القواعد العسكرية السنغافورية، كما لجأت أستراليا في بعض الأحيان إلى إعلان دعمها لخطوات وإجراءات تأسيس ماليزيا عبر إصدارها لعدد من البيانات العامة، إضافة إلى اعتمادها في إدارة دبلوماسيتها أيضًا على إجراء المحادثات المستمرة مع الأطراف كافة عبر القنوات الدبلوماسية وبشكل غير مُعلن، ولكن مع إعلان إندونيسيا عن سياسة المواجهة في يناير ١٩٦٣م، ودعم الفلبين لها، زادت فعّالية الدور الدبلوماسي الأسترالي بعد قرار الحكومة الأسترالية بالاضطلاع بدور دفاعي أكبر في المنطقة؛ ومن ثم تخلت عن الدور الدبلوماسي غير المباشر وغير المُعلن، وبدأت في بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية، في الوقت الذي كانت تلوح فيه باستخدام القوة العسكرية للدفاع عنها ماليزيا، حتى يكتسب دورها الدبلوماسي قوة، واستمر هذا الأمر إلى أن أعلنت في سبتمبر ١٩٦٣م، عن استعدادها للدفاع عن ماليزيا المؤسسة حديثًا آنذاك.

من الجدير بالذكر أن تأسيس أستراليا لم يكن هبة من بريطانيا، بل كان حقًا أصيلًا للأراضي المكونة لماليزيا؛ إذ كانت بريطانيا ملتزمة بتحقيق مصالحها عبر استراتيجيات جديدة تتناسب مع وضعها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن الدعم الأسترالي لمقترح تأسيسها والجهود الأسترالية الدبلوماسية والعسكرية التي عملت على تذليل العقبات التي كان من الممكن أن تحول دون تأسيس ماليزيا، لم تكن هي الأخرى دفاعًا عن استقلال المناطق المكونة لماليزيا عن السيطرة البريطانية أو توحيد الدول الصغيرة في دولة كبيرة قوية، بل إنها كانت نابعة من رغبة أستراليا في الحفاظ على مصالحها والدفاع عن أمنها في ظل تصاعد وتيرة الحرب الباردة آنذاك؛ ومن ثم تلاقت الأهداف البريطانية والأسترالية، وكان من الطبيعي أن تقوم أستراليا بدورها الدبلوماسي السابق كدور مساعد لبريطانيا لإنجاح تأسيس ماليزيا.

الهوامش والمصادر والمراجع:

(١) تُعد سنغافورة حاليًا دولة مستقلة عن ماليزيا، وتقع في الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الملايو في جنوب شرق آسيا بين بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، وكان يربطها بماليزيا جسر فوق مضيق جوهور الفاصل بين الدولتين؛ للمزيد انظر: محمد عتريس: معجم بلدان العالم (القاهرة: الدار الثقافية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م)، ص ص ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) اشتركت شمال بورنيو وساراواك في الموقع الجغرافي إلى جانب بروناي؛ إذ وقع الثلاثة على الساحل الشمالي من جزيرة بورنيو، ولذلك أُطلق عليهم أقاليم أو أراضي بورنيو؛ حيث وقعت شمال بورنيو في الجانب الشرقي من هذا الساحل وتلتها بروناي التي أحاطت بها ساراواك من الجنوب والغرب، ولكن بعد تأسيس ماليزيا أصبحت ساراواك وشمال بورنيو ولايتين ضمن الولايات الماليزية. أما الجزء الأكبر المتبقي من جزيرة بورنيو فتحتله إندونيسيا، وتقع الجزيرة بشكل عام في أرخبيل الملايو الواقع جنوب شرق آسيا؛ للمزيد انظر: محمد عتريس: المرجع السابق، ص ص ١٧٩، ٤٠٠.

- أما بالنسبة لاسم ولاية صباح، فإنه اسْتُخْدِم رسميًا لأول مرة في عام ١٨٧٧م، في وثيقة إنجليزية ترجع إلى سلطان بروناي عبد المؤمن (١٨٥٢- ١٨٨٥م)، وكانت المنطقة تحت سيادته آنذاك، ولكن استخدمت الوثائق البريطانية فيما بعد اسم شمال بورنيو للإشارة إلى المنطقة نفسها، واستمرت تُعرف بهذا الاسم حتى تم تغيير اسمها رسميًا في معاهدة ماليزيا لعام ١٩٦٣م، بناء على طلب سكانها باستعادة اسمها الأصلي؛ انظر:

- Singh, D. S. Ranjit: The Making of Sabah 1865- 1941 (Kuala Lumpur: University of Malaysia Press, 2000), pp. 1-4.

(٣) تكوَّن اتحاد الملايا من إحدى عشرة ولاية وهي: (جوهور، باهانج، نيجيري سمبيلان، سيلانجور، بيراك، قدح، برليس، بيلانتان أو كيلانتان، ترينجانو، بينانج، وملقا)، ومثل أكبر الأجزاء المكونة لماليزيا، ويُشكل حاليًا الجزء الغربي منها ويقع في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة الملايو الواقعة عند التقاطع بين المحيط الهندي وبحر الصين، في حين تُشكل ولايتا ساراواك وصباح الجزء الشرقي منها، وهما جزءان منفصلان جغرافيًا يفصلهما بحر الصين الجنوبي؛ للمزيد انظر: محمد عتريس: المرجع السابق، ص ٤٠٠؛ انظر أيضًا: زكريا أوانج سُو: ماليزيا؛ في صلاح عبد الجابر عيسى (محرر رئيس): الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، مج. ٧: إقليم جنوب وشرق آسيا، أصدرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (القاهرة: هجر، ١٤١٩هـ)، ص ص ١٦١، ١٦٢، ٢٣٦.

(٤) تكونت أستراليا، أو ما يُعرف رسميًا باسم "الكومنولث الأسترالي" Commonwealth of Australia، في الأول من يناير عام ١٩٠١م، من اتحاد المستعمرات الأسترالية الست (نيو ساوث ويلز- كوينز لاند- تاسمانيا- فيكتوريا- جنوب أستراليا- أستراليا الغربية) المستقلة عن بريطانيا آنذاك، ولكن لم تكتسب أستراليا باستقلالها شخصيتها المستقلة؛ حيث ظلت سيادتها محدودة فيما يتعلق ببعض أمور الحكم والجوانب التشريعية، فكان للبرلمان البريطاني حق الاعتراض على التشريعات الأسترالية وإلغاؤها. وبمرور الوقت، تقلصت السيادة البريطانية على أستراليا حتى بدأت في تطوير شخصيتها المستقلة مع نهاية الحرب العالمية الأولى والقيام بدور ملحوظ على الساحة الدولية، إلى انتهت الهيمنة التشريعية البريطانية عليها بصدور "قانون وستمنستر" Statute of Westminster عام ١٩٣١م، وتوقيع أستراليا عليه عام ١٩٤٢م؛ للمزيد انظر:

- Bridge, Carl; Bongiorno, Frank; Lee, David; and Header, Jeremy: Introduction; in Bridge, Carl; Bongiorno, Frank; and Lee, David (eds.): The High Commissioners: Australia's Representatives in the United Kingdom 1910–2010 (Australia: Department of Foreign Affairs and Trade, 2010), pp. 2- 8; See also: Vandenbosch, Amry, and Vandenbosch, Mary Belle: Australia Faces Southeast Asia, the Emergence of a Foreign Policy (Lexington: University of Kentucky Press, 1967), p. 3.

(5) Ibid, pp. 2, 4; See also: Catloy, R.: Australia, Malaysia and the Problem of Confrontation, Ph.D. Dissertation (Canberra: Australian National University, 1967), pp. 6, 13-14.

(6) Millar, T. B.: Australia's Defence Policies 1945- 1965 (Canberra: Dept. of International Relations, Research School of Pacific Studies, Institute of Advanced Studies, Australian National University, 1967), p. 1.

(7) Catloy, R.: op. cit, pp. 9- 11.

(8) Meaney, Neville: Dr HV Evatt and the United Nations: The Problem of Collective Security and Liberal Internationalism; in Cotton, James and Lee, David (eds.): Australia and the United Nations (Australia: Longueville Media, 2012), p. 133.

(٩) كانت بريطانيا مسئولة عن الدفاع عن اتحاد الملايا والأمن الداخلي فيها حتى استقلالها في عام ١٩٥٧م، باعتبارها القوة المحتلة لها آنذاك، واستمر هذا الالتزام البريطاني بالدفاع عن اتحاد الملايا طبقًا لمعاهدة الدفاع الموقعة بين البلدين بالتزامن مع استقلال الأخيرة؛ انظر:

- Commonwealth of Australia, Parliament Debates, House of Representatives, No. 24, Answers to Questions, Malaya and Malaysia, 27 March 1963, p. 130.

(١٠) استمرت حالة الطوارئ الملايويّة لمدة اثني عشر عامًا (يونيو ١٩٤٨م- يوليو ١٩٦٠م)، وهي مسمى أطلقته بريطانيا على الصراع المسلح الذي دار بينها وبين القوات الشيوعية التي أطلق عليها الحزب الشيوعي الملايويّ قوات التحرير الوطنية، وبدأت مقدمات هذا الصراع في مارس ١٩٤٨م، عندما تبنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الملايويّ استراتيجية الكفاح المسلح لجعله وسيلة لتحرير اتحاد الملايا من الاحتلال البريطاني، ثم تصاعدت وتيرة الصراع بعد قرار اللجنة في مايو ١٩٤٨م، بحمل السلاح وبدأ ما أطلقت عليه حرب التحرير؛ ومن ثم أعلنت بريطانيا حالة الطوارئ في يونيو ١٩٤٨م، واستمر الصراع المسلح حتى خفت وتيرته عندما بدأت المحادثات بين الحزب الشيوعي الملايويّ والحكومة الملايويّة في عام ١٩٥٥م، ولكنها تعثرت كثيرًا حتى استسلم معظم مقاتلي الحزب الشيوعي الملايويّ في أواخر عام ١٩٥٨م، بينما فر الباقون إلى جنوب تايلاند، وبقى القليل في ساحة القتال في الغابات، إلى أن قرر الحزب تعليق الكفاح المسلح في ديسمبر ١٩٥٩م؛ ومن ثم انتهت حالة الطوارئ رسميًا في يوليو عام ١٩٦٠م؛ للمزيد انظر:

- Garver, John W: China's Quest: The History of the Foreign Relations of the People's Republic of China (New York: Oxford University Press, 2016). pp. 213- 216; See also: Stubbs, Richard: Hearts and Minds in Guerrilla Warfare: The Malayan Emergency 1948–1960, 2nd ed. (Singapore: Oxford University Press, 1990), pp. 246- 253.

(11) Australia, Department of External Affairs (DEA), Current Notes on International Affairs (CNIA), Vol. 22, No. 5, May 1950, Malaya: Statement by the Prime Minister The Rt. Hon, R. G. Menzies in the House of Representatives, 30th May 1950, and 31st May, 1950, pp. 353, 354, 355; See also: Millar, T. B.: Australia's Defence Policies 1945-1965, op. cit, p. 15: Boyce, Peter: Twenty-One Years of Australian Diplomacy in Malaya, Journal of Southeast Asian History, Vol. 4, No. 2 (September 1963), pp. 92, 123.

(١٢) شاركت أستراليا في الاحتياطي الإستراتيجي البريطاني في اتحاد الملايا عن طريق إنشاء قوة بحرية مكونة من فرقاطتين (سفينتين حربيتين) وسفن إضافية ستوفرها في حالة الطوارئ، إضافة إلى كتيبة من المشاة مزودة بالأسلحة والتعزيزات اللازمة، وسربين من الطائرات المقاتلة، وسرب من الطائرات قاذفة القنابل، علاوة على حاملة طائرات ستتمركز في المياه الملايوية عبر زيارات سنوية. وقد بلغت التكلفة السنوية لصيانة هذه المعدات والأسلحة والإنفاق على القوات المصاحبة لها ثلاثة ملايين جنيه إسترليني تقريبًا؛ للمزيد انظر:

- Australia, DEA, CNIA, Vol. 26, No. 4, April 1955, Decisions on Defence: Statement by the Prime Minister the Right Hon. R. G. Menzies, 1st April 1955, p. 279.

(١٣) كان هناك تعاون دفاعي وتنسيق سياسي مستمر فيما بين أستراليا ونيوزيلندا بحكم تجاورهما في منطقة جنوب غرب المحيط الهادئ واشتراكهما في العرق واللغة والثقافة، وقد تطور هذا التعاون الدفاعي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتوج بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك بينهما في عام ١٩٤٤م؛ للمزيد انظر:

- Millar, T. B.(ed.): Australian-New Zealand Defence Co-Operation (Canberra: Australian National University Press, 1968), pp. 1- 4.

(14) Commonwealth of Australia, Parliament Debates, House of Representatives, No. 24, Answers to Questions, Australian Forces in Malaya, 7 August 1962, p. 75; See also: Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 3, March 1963, Malaysia: Statement by Sir Garfield Barwick, 27 March 1963, pp. 37-38

(١٥) نصت المادة الثالثة من المعاهدة على وجود قوات الكومنولث بهدف الوفاء بأهداف المعاهدة، وكان من أهمها تقديم المساعدة التي قد تحتاجها الحكومة الملايويّة للدفاع الخارجي عن أراضيها؛ للاطلاع على نصوص المعاهدة انظر:

- Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 9, September 1963, Appendix 1: Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Federation of Malaya on External Defence and Mutual Assistance, Signed at Kuala Lumpur on 12th October 1957, pp. 42- 45.

(١٦) نصت الخطابات المتبادلة بين الحكومتين الأسترالية والملايويّة للارتباط بمعاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م، على أن القوات الأسترالية المتمركزة في اتحاد الملايا، أو التي ستخدم فيها في المستقبل تُعد جزءًا من الاحتياطي الإستراتيجي للكومنولث وتنطبق عليها الأحكام نفسها التي تنطبق على القوات البريطانية؛ انظر:

- Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 9, September 1963, Appendix 2: Text of Letter Dated 21st April 1959 Received by the Australian High Commissioner in Malaya from the Prime Minister of Malaya and Incorporating the Text of the High Commissioner's letter of 24th March 1959 to the Prime Minister, p. 45.

(١٧) كان تونكو عبد الرحمن ڤوترا الحاج ابنًا لسلطان قدح عبد الحميد حليم شاه (١٨٨١- ١٩٤٣م)، وحصل على لقب تونكو – ويكتب Tunku أو Tengku – باعتباره لقب تكريمي ويعني أمير ولاية قدح، وقد درس القانون في بريطانيا، وكان عضوًا مؤسسًا في المنظمة الوطنية الملايويّة، وأحد أبرز المنادين بضرورة تعاون المجموعات العرقية المختلفة حتى تولى رئاسة المنظمة، وتمكن من تشكيل حزب التحالف الملايويّ، وعندما فاز الحزب في انتخابات عام ١٩٥٥م، أصبح تونكو عبد الرحمن رئيسًا لوزراء اتحاد الملايا ووزيرًا للداخلية، وقام بدور رئيس في حصول بلاده على الاستقلال في عام ١٩٥٧م، ليستمر بعدها في منصبه الذي أصبح أول رئيس وزراء لاتحاد الملايا المستقل، ولماليزيا بعد تأسيسها في سبتمبر عام ١٩٦٣م، حتى استقال من منصبه عام ١٩٧٠م؛ للمزيد انظر: Kaur, Amarjit: Historical dictionary of Malaysia, Asian Historical Dictionaries, No. 13 (London: The Scarecrow Press, 1993), pp. 23, 24.

(18) See: Ashton, S R (gen. ed.): British Documents on the End of Empire Project (8 Vols.), Series B, Vol. 8 - Malaysia, Edited by Stockwell, A J (London: TSO- The Stationery Office, 2004).

(١٩) تغير اسم وزارة الدومنيون إلى "وزارة علاقات الكومنولث" Commonwealth Relations Office في يوليو عام ١٩٤٧م، ولكن استمر استخدام اسم وزارة المستعمرات ورمزه (DO) في تصنيف وتسجيل بعض الملفات الخاصة بالمراسلات مع دول الكومنولث؛ للمزيد انظر:

- Bandon, Mandy: Administering the Empire, 1801–1968, A Guide to the Records of the Colonial Office in The National Archives of the UK (London: University of London Press, Institute of Historical Research, 2020), pp. 48- 49, 133- 134.

(٢٠) كانت شمال بورنيو وساراواك مستعمرتين بريطانيتين حتى تأسيس ماليزيا عام ١٩٦٣م. أما بروناي - ففي حين أنها حصلت على الحكم الذاتي الداخلي تبعًا لمعاهدة وقعتها مع بريطانيا في سبتمبر عام ١٩٥٩م - فإنها بقيت تحت الحماية البريطانية؛ حيث كانت بريطانيا مسئولة عن الدفاع الخارجي عنها إضافة إلى إدارة شئونها الخارجية، ولم تستقل مثل ساراواك وشمال بورنيو؛ نظرًا لأنها رفضت الاندماج في ماليزيا؛ ومن ثم استمرت على وضعها نفسها حتى استقلت بشكل كامل في نهاية عام ١٩٨٣م؛ للمزيد انظر:

- Horton, A. V. M.: British Administration in Brunei 1906- 1959, Modern Asian Studies, Vol. 20, No. 2 (1986), p. 353; See also: Yong, Tan Tai: Creating Greater Malaysia: Decolonization and the Politics of Merger (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2008), pp. 17, 18

(٢١) شكلت سنغافورة وبعض أجزاء اتحاد الملايا وحدة إدارية واحدة ضمن ما كانت بريطانيا تُطلِق عليه مستوطنات المضيق – أي مضيق ملقا – ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء الاحتلال الياباني لبعض أجزاء تلك المنطقة، أعادت بريطانيا تنظيم تبعياتها هناك؛ ومن ثم انفصلت مستعمرة سنغافورة إداريًا عن تلك المستوطنات في عام ١٩٤٦م، للمزيد انظر: Yong, Tan Tai: op. cit, pp. 16, 17, 18.

(22) Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 10, October 1963, Formation of Malaysia, p. 6; See also: Editorial Note; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 1.

(٢٣) التحق السلطان بروناي عمر علي سيف الدين بالخدمة في حكومة بروناي عام ١٩٣٧م، حتى خلف أخاه سلطانًا لبروناي في عام ١٩٥٠م، وهو من وقع معاهدة عام ١٩٥٩م مع بريطانيا، واستمر في الحكم حتى أكتوبر عام ١٩٦٧م، عندما تنازل عن العرش لابنه؛ انظر: Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 693.

(24) Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. XXXIX, 1.

(25) National Archives of Australia (NAA), Series No. A1209, File No. 1961/794 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Memorandum by the Secretary of DEA, Visit of Secretary, Prime Minister's Department to Singapore, Prospects for a Merger between the Federation of Malaya and Singapore, Canberra, 26 May 1956, Memo No. 1098.

(26) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Suggested Amendments to Draft Telegram from Prime Minister to Eden, Canberra, 17 May 1957, No. 57/453.

(27) Colonial Office (CO) 1030/973, Paper on the Future of the Federation of Malaya, Singapore and the Borneo Territories: Memorandum by Lee Kuan Yew for the Government of the Federation of Malaya, 9 May 1961, no E203, Document No. 37; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 109.

(٢٨) انضم اتحاد الملايا إلى عضوية دول الكومنولث في سبتمبر عام ١٩٥٧م، وهي رابطة تضم الدول التي كانت تحت الحكم البريطاني، وكان من أبرزها: (أستراليا، ونيوزيلندا، وكندا)، وترجع عضوية أستراليا فيها إلى عام ١٩٣١م، وهو التاريخ الذي صدر فيه قانون وستمنستر؛ للمزيد انظر:

- United Kingdom, Reference Division, Central Office of Information Services, the Commonwealth in Brief, Prepared for British Information Services, London, 1965, pp. 7- 13.

(29) DO 35/10019, Brief for the Minister of State for Talk with Tunku Abdul Rahman: CO Memorandum for Lord Perth, 9 June 1960, No. 42; CO 1030/1126, Note of My Talk with Tunku Abdul Rahman 10 June, 1960: Memorandum by Lord Perth Recording Tunku Abdul Rahman's Proposal for Closer Association of Independent Malaya and British Dependencies in SE Asia, 10 June 1960, No. 10, Documents No. 21, 22; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 59- 63.

(30) Prime Minister's Office (PREM) 11/3418, Lord Perth's Talk with Tunku Abdul Rahman: Note by Lord Selkirk for Mr. Selwyn Lioyd, 17 June 1960; Cabinet Office (CAB) 134/1559, Closer Association: Cabinet Colonial Policy Committee Minutes of a Meeting with Lord Selkirk, 27 July 1960; CAB 134/1560, Possibility of an Association of the British Borneo Territories with the Federation of Malaya and the State of Singapore: Memorandum by Mr. Macleod for Cabinet Colonial Policy Committee Reporting on Developments since July 1960, 14 April 1961, Documents No. 23, 27, 34; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 63- 65, 73- 74, 102- 104..

(31) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Inward Savingram from Australian Commission in Singapore to DEA, Possibility of Merger of the Federation of Malaya, Singapore, and Borneo Territories, Secret, Singapore, 6 August 1960, No. 1.18368.

(32) Australian Government, Documents on Australian Foreign Policy (DAFP), Vol. 25, Australia and the Formation of Malaysia: 1961-1966 (Canberra: Department of Foreign Affairs and Trade, 2005), from Menzies to Cabinet, Political and Economic Association of Singapore, the Federation of Malaya and the Borneo Territories, Question to be Considered, Secret, Canberra, 11 August 1961, Submission No. 1304, Document No. 1.

(33) CAB 134/1560, The Possibility of an Association of the British Borneo Territories with the Federation of Malaya and the State of Singapore: Cabinet Colonial Policy Committee Minutes, 18 April 1961, CPC 4(61)1, Document No. 35; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 105.

(٣٤) في حالة تكوين اتحاد ثنائي بين اتحاد الملايا وسنغافورة، كان الصينيون سيمثلون حوالي ٤٥,٥٪ من إجمالي سكانه، في حين كان الملايويّون سيمثلون فيه حوالي ٤٣,٣٪، والنسبة المتبقية كانت ستتوزع بين الهنود وبعض العرقيات الأخرى، وبذلك كان الصينيون سيتفوقون على الملايويّين الذين كانوا يمثلون الأغلبية في اتحاد الملايا بنسبة ٤٩,٣٪ تقريبًا، في مقابل الصينيين الذين مثلوا حوالي ٣٧,٦٪ من إجمالي سكان اتحاد الملايا. ومن الجدير بالذكر، أن تعداد سكان اتحاد الملايا حسب التقدير البريطاني لعام ١٩٦١م، قد بلغ سبعة ملايين نسمة تقريبًا، كانت الغلبة فيهم لأصحاب العرق الملايويّ الذين مثلوا ما يقارب من نصف السكان تقريبًا بنسبة ٤٩،٣٪، في حين مثل الصينيون حوالي ٣٧،٦٪، والهنود حوالي ٩،٨٪، وأصحاب الأعراق الأخرى حوالي ٣،٣٪. أما بالنسبة لتعداد سكان سنغافورة حسب التقدير نفسه، فبلغ مليون وسبعمائة ألف نسمة تقريبًا، كان معظمهم من أصحاب العرق الصيني بنسبة ٧٥،٧٪ تقريبًا، ولم يمثل الملايويّون منهم سوى بنسبة ١٣،٣٪ تقريبًا، أما باقو السكان فتوزعوا ما بين الهنود بحوالي ٨،٧٪ والأعراق الأخرى بحوالي ٢،٣٪. وقد اعتمد التقدير البريطاني لتعداد السكان على التعداد السكاني لعام ١٩٥٧م، في كل من اتحاد الملايا وسنغافورة، مع التعديلات المقدرة وفقًا لمعدل الزيادة المعروف؛ للمزيد انظر:

- Appendix B to Document No. 73: Population Figures of the Territories in the Proposed Greater Malaysia; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 225-226.

(35) Dominions Office (DO), 201/12, Secret, Correspondence Respecting Commonwealth Relations, Vol. XII, January – December 1961, from British High Commissioner in the Federation of Malaya to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Federation of Malaya: Background to the Greater Malaysia Plan, Confidential, Kuala Lumpur, 12 October 1961, No. 69, pp. 357- 360.

(36) Ibid, pp. 360- 361; See also: PREM 11 11/3418, Proposal to Hold Talks in London: Letter from Tunku Abdul Rahman to Mr. Macmillan, 11 August 1961, Document No. 53; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 154, 155.

(٣٧) بلغ تعداد السكان في أقاليم بورنيو الثلاثة مجتمعة ما يزيد عن مليون وثلاثمائة وأربعين ألف نسمة تقريبًا، وفقًا للتقدير البريطاني لعام ١٩٦١م، الذي اعتمد على التعداد السكاني في تلك الأقاليم لعام ١٩٦٠م، كان أكثر من نصف هؤلاء السكان من أصحاب الأعراق الأصلية بنسبة ٥٤,٤٪ تقريبًا، في حين مثل الصينيون منهم حوالي ٢٨٪، والملايويّون حوالي ١٣,٣٪، والأعراق الأخرى حوالي ٤,٣٪؛ للمزيد انظر:

- DO 201/12, Secret, Vol. XII, 1961, from British High Commissioner in the Federation of Malaya to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Federation of Malaya: Background to the Greater Malaysia Plan, Confidential, Kuala Lumpur, 12 October 1961, No. 69, p. 360; See also: Appendix B to Document No. 73: Population Figures of the Territories in the Proposed Greater Malaysia; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 225-226.

(٣٨) درس لي كوان يو – وهو صيني الأصل – القانون في بريطانيا، وعمل به خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٠- ١٩٥٩م) بجانب عمله السياسي الذي استطاع من خلاله تأسيس "حزب العمل الشعبي" People's Action Party (PAP) في عام ١٩٥٤م، وانْتُخبَ في العام التالي لعضوية الجمعية التشريعية، وكان له دور بارز في حصول سنغافورة على الحكم الذاتي عام ١٩٥٩م، وقاد حزبه حتى الفوز في انتخابات العام نفسه، التي أصبح بناء على نتيجتها رئيسًا لوزراء سنغافورة، واستمر في منصبه هذا حتى عام ١٩٩٠م؛ للمزيد انظر: يو، لي كوان: قصة سنغافورة، مذكرات لي كوان يو، ترجمة هشام الدجاني (الرياض: العبيكان، ٢٠٠٧)، ص ص ١٨١- ١٨٣، ٢٨٩- ٣٠٥؛ انظر أيضًا: Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 690.

(39) Editorial Note; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 108.

(٤٠) يو، لي كوان: المرجع السابق، ص ٣٦٣؛ انظر أيضًا:

- PREM 11/3418, Grand Design: Inward Telegram No 382 from Sir G Tory to Mr. Sandys, Giving Advance Notice of Tunku Abdul Rahman's Speech to the Press Club Lunch in Singapore on 27 May, 26 May 1961, Document No. 39; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 116.

(41) CO 1030/973, Paper on the Future of the Federation of Malaya, Singapore and the Borneo Territories: Memorandum by Lee Kuan Yew for the Government of the

Federation of Malaya, 9 May 1961, no E203, Document No. 37; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 109, 110.

(42) Singapore, the Straits Times, Big Unity' Plan, 28 May 1961, p.1; See also: Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 10, October 1963, Formation of Malaysia, p. 5.

(43) Ibid, p. 7.

(44) CO 1030/980, The Grand Design: Despatch from Lord Selkirk to Mr Macleod Reporting Recent Developments and Urging a Decemberision on Policy, June 1961, No 324A 27, Document No. 47; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 138; See also: NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Closer Association of the Federation on Malaya, Singapore, Brunai, Sarawak, and British North Borneo, Confidential, 29 May 1961, No. 1240.

(45) PREM 11/3418, Grand Design: Inward Telegram no 399 from Sir G Tory to Mr. Sandys, Reporting a Talk with the Tunku on Reactions to his Speech of 27 May, 3 June 1961, Document No. 41; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 120.

(٤٦) يانج دي-برتوان أجونج: هو لفظ ملايويّ يعني الملك الدستوري، وتأسس هذا المنصب بعد استقلال اتحاد الملايا عام ١٩٥٧م، وكان يتم انتخاب ذلك الملك لمدة خمس سنوات من بين حكام الولايات الملايويّة وبواسطتهم فقط، وكانت سلطته صورية إلى حد كبير؛ للمزيد انظر: Kaur, Amarjit: op. cit, pp. 53, 114, 115.

(47) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Closer Association of the Federation on Malaya, Singapore, Brunai, Sarawak, and British North Borneo, Confidential, 29 May 1961, No. 1240.

(48) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, from A. H. Tange (Secretary- DEA) to Secretary- Department of Defence, Use of Singapore Base Facilities Under Greater Malaysia, Secret, Canberra, 18 October 1961, No. 61/794.

(49) Commonwealth of Australia, Parliament Debates, House of Representatives, No. 23, Questions, Malaya and Singapore, 18 October 1961, p. 2155.

(٥٠) برز هارولد ماكميلان بوصفه أحد أبرز قادة المعارضة في حزب المحافظين البريطاني، حتى تولى الحزب السلطة وشكَّل الحكومة، وحينها عُين ماكميلان وزيرًا للإسكان خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥١-١٩٥٤م)، ثم تولى عددًا من المناصب الوزارية وهي بالترتيب: وزارة الدفاع (١٩٥٤- ١٩٥٥م)، وزارة الخارجية (أبريل-ديسمبر ١٩٥٥م)، وزارة الخزانة (١٩٥٥- ١٩٥٧م)، ثم أصبح رئيسًا للوزراء خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٧- ١٩٦٣م) التي استقال في نهايتها ليتفرغ للكتابة حتى توفي في عام ١٩٨٦م؛ للمزيد انظر:

- Fredriksen, John C.: Biographical Dictionary of Modern World Leaders: 1900-1991 (New York: Facts on File, 2004), pp. 280- 281.

(51) PREM 11/3418, The Grand Design: Letter from Tunku Abdul Rahman to Mr. Macmillan, (Enclosure), 26 June 1961, Document No. 46; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 133- 135.

(52) Editorial Note; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 132.

(53) PREM 11/3418, Proposal to Hold Talks in London: Letter from Mr. Macmillan to Tunku Abdul Rahman, Replying to Document 46, 3 August 196, Document No. 51; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 149- 150.

(54) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Message from Mr. Duncan Sandys to Mr. Menzies, Secret, London, 24 September 1961.

(55) Australian Government, DAFP, Vol. 25, from Menzies to Cabinet, Political and Economic Association of Singapore, the Federation of Malaya and the Borneo Territories, Question to Be Considered, Secret, Canberra, 11 August 1961, Submission No. 1304, Document No. 1.

(٥٦) تُعد حكومة التحالف أول حكومة لاتحاد الملايا بعد الاستقلال، ومثلت هذه الحكومة حزب التحالف الملايويّ الذي تأسس عام ١٩٥٢م؛ نتيجة اتحاد "المنظمة الوطنية الملايويّة المتحدة" United Malay National Organization (UMNO) و"الرابطة الملايويّة الصينية" Malayan Chinese Association (MCA)، ثم انضمام حزب "المؤتمر الهندي الملايويّ" Malayan Indian Congress (MIC) إليهما في عام ١٩٥٥؛ ومن ثم أصبح أكثر تنظيمًا وتمثيلًا لمعظم الأعراق المختلفة في اتحاد الملايا، وبالتالي لعب دورًا أساسيًا في مفاوضات الاستقلال، وتولى ممثلوه السلطة بعد ذلك؛ للمزيد انظر: Kaur, Amarjit: op. cit, pp. 29- 30.

(57) Australian Government, DAFP, Vol. 25, from Menzies to Cabinet, Political and Economic Association of Singapore, the Federation of Malaya and the Borneo Territories, Question to Be Considered, Secret, Canberra, 11 August 1961, Submission No. 1304, Document No. 1.

(٥٨) بدأت بريطانيا في بناء قاعدتها البحرية الرئيسة في سنغافورة عام ١٩٢٣م، واعتبرت أستراليا آنذاك أن تلك القاعدة ضرورية لضمان سهولة التنقل والتجارة، وتوفير الأمن في الأراضي المحيطة بسنغافورة، بل وضمان أمن أستراليا نفسها، وارتكزت السياسة الأسترالية اللاحقة على افتراض أنه في حال الحرب، فإن الأسطول البريطاني سيتمركز في تلك القاعدة مما سيسهم في الدفاع عن المنطقة، وازدادت أهمية سنغافورة في إستراتيجية الدفاع الأسترالية مع بناء ثلاث قوات جوية جديدة فيها؛ حيث أصبحت القواعد العسكرية فيها ذات أهمية بالغة لعمليات قوات الكومنولث المختلفة؛ للمزيد انظر:

- NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, Report by the Joint Planning Committee at Meetings Concluding on 6th November 1961, Greater Malaysia Plan- Australian Defence Implications, Agendum No. 90/1961, Top Secret, 7 November 1961, No. 74/61, p. 2; See also: Catloy, R.: op. cit, pp. 13, 14

(٥٩) تعرف منظمة جنوب شرق آسيا أيضًا باسم معاهدة أو حلف مانيلا؛ نظرًا لأنه تم توقيعها في عاصمة الفلبين في سبتمبر عام ١٩٥٤م، وقد وقع عليها حينها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا وباكستان والفلبين وتايلاند، وتعهدت الدول الخمس الأولى بالتعاون مع الدول الثلاث الأخرى بالدفاع عن أراضيها ضد أي عدوان أو التهديد به. أما فيما يتعلق بالقيود التي وضعتها معاهدة الدفاع البريطانية الملايويّة لعام ١٩٥٧م، على استخدام القوات البريطانية وقوات الكومنولث للقواعد العسكرية في اتحاد الملايا، فكان من أهمها عدم استخدام تلك القواعد أو المنشآت العسكرية الأخرى بشكل مباشر في عمليات منظمة سياتو أو تدريباتها دون استشارة الحكومة الملايويّة وموافقتها. وعلى الرغم من أن بريطانيا اتفقت مع اتحاد الملايا على إمكانية مشاركة القوات المتمركزة فيه في أي مناورات لسياتو، فإن الحكومة الملايويّة اشترطت أن تتم تلك المناورات عبر سنغافورة، على أن تعود تلك القوات للتمركز مجددًا في اتحاد الملايا بعد انتهاء تلك العمليات، بحيث لا يتم استخدام اتحاد الملايا بأي شكل باعتباره قاعدة عسكرية لسياتو؛ للمزيد انظر: محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، ع ٧، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو ١٩٧٨م)، ص ص ٤٣- ٤٩؛ انظر أيضًا:

- CAB 134/2277, Defence in the Far East about 1970: Memorandum by Sir A Snelling for the Official Oversea Co-ordinating Committee, OC(O)(63)7, Document No. 166; Appendix C to Document No. 73: The Malayan Defence Agreement; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 227, 457.

(60) Australian Government, DAFP, Vol. 25, from Menzies to Cabinet, Political and Economic Association of Singapore, the Federation of Malaya and the Borneo Territories, Question to Be Considered, Secret, Canberra, 11 August 1961, Document No. 1.

(61) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cabinet Decision No. 1543 (hoc), Political and Economic Association of Singapore, the Federation of Malaya and the Borneo Territories, Secret, Canberra, 16 August 1961, Submission No. 1304, Document No. 2; See also: NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, from A. H. Tange (Secretary- DEA) to Secretary- Department of Defence, Use of Singapore Base Facilities Under Greater Malaysia, Secret, Canberra , 18 October 1961, No. 61/794.

(٦٢) تولى دنكان ساندیز عددًا من المناصب الوزارية في الحكومة البريطانية، وهي بالترتيب التالي: وزير الأشغال (١٩٤٤-١٩٤٥م)، وزير التموين (١٩٥١- ١٩٥٤م)، وزير الإسكان والحكم المحلي (١٩٥٤- ١٩٥٧م)، وزير الدفاع (١٩٥٧- ١٩٥٩م)، وزير الطيران (١٩٥٩- ١٩٦٠م)، وزير الدولة لعلاقات الكومنولث (يوليو ١٩٦٠– أكتوبر ١٩٦٤م)، ووزير الدولة للمستعمرات (يوليو١٩٦٢- أكتوبر ١٩٦٤م)، وكان تولي ساندیز للحقيبتين الوزاريتين الأخيرتين يعني أنه كان الوزير الوحيد تقريبًا في مجلس الوزراء البريطاني المسئول عن مشروع ماليزيا مسئولية كاملة؛ للمزيد انظر: Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. lvi, 694.

(63) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Message from Mr. Duncan Sandys to Mr. Menzies, Secret, London, 24 September 1961.

(٦٤) درس روبرت منزيس القانون وعمل بالمحاماة والسياسة، واستطاع الفوز بمقعد في المجلس التشريعي لولاية فيكتوريا الأسترالية في عام ١٩٢٨م، كما عُين وزيرًا للطرق الحديدية خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٣٢- ١٩٣٤م)، التي فاز بنهايتها بمقعد في مجلس النواب الأسترالي- وهو أحد غرفتي البرلمان الأسترالي – كما انتخب في عام ١٩٣٩م، رئيسًا لـ "حزب أستراليا المتحدة" United Australia Party ورئيسًا للوزراء أيضًا، واستمر في منصبه حتى عام ١٩٤١م، ولكن كانت فترة ولايته غير مستقرة بسبب الصراعات داخل حزبه، ولكنه استطاع وآخرون تأسيس حزب جديد باسم "الحزب الليبرالي الأسترالي" Liberal Party of Australia في عام ١٩٤٤م، وفاز بأغلبية كبيرة في انتخابات عام ١٩٤٩م؛ ومن ثم تولى منزيس رئاسة الوزراء للمرة الثانية، واستمر في منصبه حتى عام ١٩٦٦م؛ للمزيد انظر:

- Docherty, James C.: Historical dictionary of Australia (Lanham, Md.: Scarecrow Press, 2007) pp. 203, 204.

(65) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Message from Mr. Macmillan to Mr. Menzies, Secret, London, 4 October 1961.

(66) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Inward Cablegram from Australian High Commission in Kuala Lumpur to Australian DEA, Confidential, Kuala Lumpur, 4 October 1961.

(٦٧) لم يكن اتحاد الملايا عضوًا في منظمة سياتو، كما أنها لم تضم في عضويتها أي دولة من جنوب شرق آسيا آنذاك سوى الفلبين وتايلاند؛ انظر:

- CAB 134/1953, London Talks: Minutes of the First Meeting Held at Admiralty House at 11 am with Mr. Macmillan in the Chair, GMD(B)61/1st meeting, 20 November 1961, Document No. 79; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 248.

(68) CAB 134/1953, London Talks: Minutes of the Third Meeting Held at the Commonwealth Relations Office at 10.30 am with Mr. Sandys in the Chair, 21 November 1961, GMD(B)61/3rd meeting, Document No. 81; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 253; See also: DO 201/12, Secret, Vol. XII, 1961, from British High Commissioner in the Federation of Malaya to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Malaya: Foreign Policy, Secret, Kuala Lumpur, 13 November 1961, No. 71, p. 369.

(69) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Message from Mr. Macmillan to Mr. Menzies, Secret, London, 4 October 1961.

(70) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 PART 1, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1956- 1961, Message from Mr. Menzies to Mr. Macmillan, Secret, Canberran, 18 October 1961; See also: Commonwealth of Australia, Parliament Debates, House of Representatives, Questions, No. 23, Malaya, 17 October 1961, p. 2085.

(71) CAB 134/1929, Future Foreign and Defence Policy: Cabinet Future Policy Committee Minutes, Agreeing to Greater Malaysia in Principle [Extract], FP(61) 1st Meeting, 6 October 1961, Document No. 68; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 192.

(72) DEFE 4/136, Defence Implications of an Association of the British Borneo Territories with the Federation of Malaya and the State of Singapore: Report by the Joint Planning Staff for the Chiefs of Staff Committee, 21 June 1961, annex to JP(61)57(Final), Document No. 45; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 127.

(73) CAB 134/1949, Greater Malaysia: Report by the Chairman of the Official Committee: Report for Ministers by Sir A Clutterbuck, Appendices B and C, 20 October 1961, GM(61)11(Final), Document No. 73; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 215- 218.

(74) PREM 11/3422, Greater Malaysia: Inward Telegram No 716 from Sir G Tory to Mr. Sandys, Forwarding a Message from Tunku Abdul Rahman to Mr. Macmillan, 28 September 1961; PREM 11/3422, Rescuing the London Talks: Outward Telegram No 1478 from Mr. Sandys to Sir G Tory, Forwarding a Message from Mr. Macmillan to Tunku Abdul Rahman, 3 October 1961; PREM 11/3422, Greater Malaysia: Inward Telegram No 746 from Sir G Tory to Mr. Sandys, Forwarding a Personal Message from Tunku Abdul Rahman to Mr. Macmillan in Reply to Document 67, 7 October 1961, Documents No. 63, 67, 69; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 182, 183, 190, 193, 194.

(٧٥) توافق قرار الحكومة البريطانية بالموافقة على صيغة مقترح تونكو عبد الرحمن وشرطه لتأسيس ماليزيا مع ما جاء في دراسة بريطانيا التي أجريت في أكتوبر عام ١٩٦٠م، لمراجعة أهدافها في منطقتي جنوب وجنوب شرق آسيا وإعادة تشكيل سياستها لتحقيق هذه الأهداف خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر؛ إذ قررت أنه لا يمكنها الاستمرار في أداء أدوارها الدفاعية في المنطقتين بالمستويات السابقة نفسها، وحددتها في ثلاثة أدوار رئيسة وهي: الأمن الداخلي والدفاع الخارجي عن الأراضي الواقعة تحت سيطرتها وسيادتها، والمساهمة في الردع الإستراتيجي ضد الصين، والاشتراك في العمليات البرية المختلفة كعمليات منظمة سياتو؛ ومن ثم هدفت إلى تخفيض مستوى مساهمتها في هذه الأدوار الدفاعية، مع إعطاء أولوية التخفيض لدورها الدفاعي الثالث، وتجنب التخفيض السريع في الأول والثاني لتجنب تعريض علاقاتها بكل من أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة – أصحاب المصالح في التزام بريطانيا بدورها الدفاعي في المنطقتين – إلى الخطر، وكانت خطة الحكومة البريطانية لتقليل حجم إنفاقها الخارجي، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العسكري، العامل الرئيس في هذه السياسة؛ للمزيد انظر:

- CAB 131/24, Future Developments in South East Asia: Gist of Report by the Committee on Future Developments in SE Asia, Circulated to the Cabinet Defence Committee by Sir N Brook, 12 October 1960, D(60)50; CAB 134/1929, Our Foreign and Defence Policy for the Future: Memorandum by Mr. Macmillan for the Cabinet Committee on Future Policy [Extract], 29 September 1961; CAB 134/2277, Defence in the Far East about 1970: Memorandum by Sir A Snelling for the Official Oversea Co-ordinating Committee, OC(O)(63)7, Documents No. 29, 65, 166; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 76, 79, 80, 186, 456- 464.

(76) CAB 134/1949, Summary of the Proposals and of the Issues Involved: Minutes of the Greater Malaysia (Official) Committee Relating to Document 60, 27 September 1961, GM(61) 1st Meeting; CAB 134/1949, Greater Malaysia: Report by the Chairman of the Official Committee: Report for Ministers by Sir A Clutterbuck, Appendices B and C, 20 October 1961, GM(61)11(Final); CAB 134/1949, Greater Malaysia: Report by the Chairman of the Official Committee: Report for Ministers by Sir A Clutterbuck, Appendices B and C, 20 October 1961, GM(61)11(Final), Documents No. 62, 73; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 179, 217, 2016.

(77) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, Message from Mr. Macmillan to Mr. Menzies, Greater Malaysia, Top Secret, 20 October 1961, Po 29/6.

(78) Loc. cit.

(79) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, Department of Defence, Greater Malaysia Plan- Australian Defence Implications, Top Secret, 31 October 1961.

(80) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, Report by the Joint Planning Committee at Meetings Concluding on 6th November 1961, Greater Malaysia Plan- Australian Defence Implications, Agendum No. 90/1961, Top Secret, 7 November 1961, No. 74/61, pp. 1- 14.

(81) Ibid, pp. 10- 14.

(82) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, Message from Mr. Menzies to Mr. Macmillan, Greater Malaysia, Top Secret, 2 November 1961; Message from Mr. Macmillan to Mr. Menzies, Top Secret, 8 November 1961.

(83) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, Note for the File: Defence Committee Agendum No. 90/1961, Great Malaysia Plan: Australia Defence Implications, Top Secret, 8 November 1961; Minute by the Defence Committee at Meeting Held on 8 November 1961, Top Secret, No. 103/1961.

(٨٤) عمل توماس كريتشلي في البداية قائمًا بأعمال المفوض الأسترالي في سنغافورة في عام ١٩٥١م، وكان تعيينه في هذا المنصب بمثابة بداية لمرحلة جديدة من الدبلوماسية الأسترالية النشطة والناجحة في شبه جزيرة الملايو والتي بلغت ذروتها بتعيينه أول مفوض سامي في اتحاد الملايا عام ١٩٥٥م، واستمر في منصبه بعد استقلال الاتحاد عام ١٩٥٧م، وحتى يوليو عام ١٩٦٣م. وتميز كريتشلي بعلاقاته الشخصية القوية بالمسئولين الملايويّين وكذلك الإندونيسيين؛ نظرًا لأنه مثّل أستراليا في لجنة المساعي الحميدة في الأمم المتحدة وقام بدور مهم في نيل إندونيسيا استقلالها رسميًا عام ١٩٤٩م، وقد ساعده هذا في لعب دور مهم في الاتصالات الأسترالية الإندونيسية فيما بعد؛ للمزيد انظر: Boyce, Peter: op. cit, p. 100.

(85) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, Inward Cablegram from Australian High Commission in Kuala Lumpur to Ministry of DEA and Prime Minister's Secretary, Secret, Kuala Lumpur, 13 November 1961.

(٨٦) انضم تون عبد الرزاق حسين – وتون لقب شرفي يكتب Tun - إلى حركة المقاومة في أثناء الاحتلال الياباني لجزيرة الملايو (١٩٤٢- ١٩٤٥م)، ثم سافر إلى بريطانيا لدراسة القانون في عام ١٩٤٨م، حتى أنهاها وعاد إلى اتحاد الملايا عام ١٩٥٠م، ليتم انتخابه قائدًا للشباب في المنظمة الوطنية الملايويّة المتحدة، ثم نائبًا لرئيسها بعد ذلك بعام، حتى عُين وزيرًا للتعليم عام ١٩٥٥م، كما كان له دور مهم في صياغة سياسات حزب التحالف الملايويّ. وعند استقلال اتحاد الملايا، عُين نائبًا لرئيس الوزراء خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٧- ١٩٧٠م)، ليتولى بنهايتها منصب رئيس الوزراء حتى وافته المنية عام ١٩٧٦م؛ انظر:

- Kaur, Amarjit: op. cit, pp. 25, 26; See also: Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 687.

(87) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 1, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961, Inward Cablegram from Critchley to Menzies and Ministry of Department of Defence (Athol Townley), Secret, Kuala Lumpur, 15 November 1961.

(88) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Outward Cablegram from DEA to Australian High Commission in London and Kuala Lumpur, and Australian commission In Singapore, Minister of External Affaires' Statement, Confidential, 15 November 1961, No. 1940.

(89) Australia, DEA, CNIA, Vol. 32, No. 11, November 1961, Policy Statement: Greater Malaysia, Joint Statement of 22nd November, Mr. Menzies' Brief Comment, 17 November 1961, p. 14.

(٩٠) كانت تلك المحادثات – التي أطلق عليها المحادثات الأولى - هي المرحلة الأولى من إجمالي أربع مراحل مرت بها المحادثات البريطانية الملايويّة، وقد عُقدت جميعها في لندن بهدف مناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بتأسيس ماليزيا، وجرت خلال الفترات التالية بالترتيب: (نوفمبر عام ١٩٦١م، ويوليو ١٩٦٢م، ومايو ١٩٦٣م، ويونيو-يوليو ١٩٦٣م). وتألفت المحادثات الأولى من خمس جلسات، ترأس ماكميلان الأولى والأخيرة، في حين ترأس ساندیز الجلسات الثلاثة الأخرى، وترأس الوفد الملايويّ تونكو عبد الرحمن بصفته رئيس للوزراء ووزيرًا للخارجية، وتون عبد الرزاق حسين بصفته نائب لرئيس الوزراء ووزيرًا للدفاع)، و"تان سيو سين" Tan Siew Sin (١٩٥٩- ١٩٧٤م) بصفته وزير للمالية. أما لي كوان، فلم يحضرها؛ لأنه أراد تحضير الرأي العام في سنغافورة لمعركة الاندماج كما أطلق هو عليها، إضافة إلى أن تونكو عبد الرحمن كان يريد تجنب الظهور الواضح بجانب لي كوان؛ للمزيد انظر: Editorial Notes; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 170, 245.

(٩١) كانت الورقة البيضاء عبارة عن ورقة تناولت شكل الاندماج فيما بين اتحاد الملايا وسنغافورة ضمن اتحاد ماليزيا، والمبادئ المتفق عليها التي سيتحقق بناء عليها هذا الاندماج، وقد مثلت هذه الورقة خلاصة ما اتفق عليه كل من تونكو عبد الرحمن ولي كوان في مناقشاتهم خلال شهري أغسطس وأكتوبر عام ١٩٦١م، وكان الأساس فيها الورقة التي كتبها الأخير بعد اتفاقه مع الأول في أبريل ١٩٦١م، على مبدأ الاندماج. وقد قام لي كوان بنشر الورقة البيضاء في سنغافورة في منتصف نوفمبر من العام نفسه، ثم ناقشتها الجمعية التشريعية في السنغافورية خلال جلستها في السادس من ديسمبر من العام نفسه واعتمدتها، ولكن تعهد لي كوان خلال الجلسة نفسها بإجراء استفتاء عام حتى تكون الموافقة على الاندماج موافقة شعبية؛ للمزيد انظر:

- PREM 11/3418, Proposal for talks in London: Letter from Tunku Abdul Rahman to Mr Macmillan, 4 September 1961; PREM 11/3418, Greater Malaysia: Inward Telegram no 387 from P B C Moore to Mr. Macleod, Reporting Agreement between Tunku Abdul Rahman and Lee Kuan Yew, 18 Sep 1961; Documents No. 57, 59; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 165, 170, 171; See also: National Archives of Singapore, Singapore government Press Statement, Text Of Speech by The Prime Minister, Mr. Lee Kuan Yew on the "Merger" Motion In The Legislative Assembly on Wednesday, 6 December 1961.

(٩٢) نص الاتفاق الأساسي الذي تمتعت بموجبه سنغافورة بنوع من الحكم الذاتي داخل ماليزيا بعد تأسيسها على أن الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والشئون الخارجية لسنغافورة سيكون تحت سيطرة الحكومة المركزية، في حين ستكون شئون التعليم والعمل ضمن مسئوليات الحكومة السنغافورية، إضافة إلى أن المجلس التشريعي السنغافوري سيستمر في العمل بصلاحيات محدودة، إضافة إلى تمثيل سنغافورة في البرلمان الفيدرالي، كما أعطى الاتفاق لسنغافورة الحق في استمرار استقلالية سلطتها القضائية إلى حد كبير، والحق لمواطنيها في الاحتفاظ بجنسيتهم مع الجنسية الماليزية؛ للمزيد انظر:

- CAB 134/1953, London Talks: Minutes of the First Meeting Held at Admiralty House at 11 am with Mr. Macmillan in the Chair, Document No. 79, GMD(B)61/1st meeting, 20 November 1961; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 246.

(93) Ibid, pp. 245- 247.

(94) CAB 134/1953, London Talks: Minutes of the Second Meeting Held at the Commonwealth Relations Office at 3 pm with Mr. Sandys in the Chair, 20 November 1961, GMD(B)61/2nd meeting; CAB 134/1953, Minutes of the Third Meeting Held at the Commonwealth Relations Office at 10.30 am with Mr. Sandys in the Chair, 21 November 1961, GMD(B)61/3rd meeting; CAB 134/1953, Minutes of the Fourth Meeting Held at the Commonwealth Relations Office at 3 pm with Mr. Sandys in the Chair, 21 November 1961, GMD(B)61/4th meeting; CAB 134/1953, Minutes of the Fifth Meeting Held at the Commonwealth Relations Office at 10 am with Mr. Sandys in the Chair, GMD(B)61/5th meeting, 22 November 1961, Documents No. 80, 81, 82, 83; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 249- 261.

(95) CAB 134/1953, London Talks: Minutes of the Fourth Meeting Held at the Commonwealth Relations Office at 3 pm with Mr. Sandys in the Chair, 21 November 1961, Documents No. 82; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 256.

(96) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1961- 1964, Telegram from the Secretary of State for Commonwealth Relations to the High Commissioner for the United Kingdom, Secret, London, 3 December 1961, Pol. 29/6.

(97) Australia, DEA, CNIA, Vol. 32, No. 11, November 1961, Policy Statement: Greater Malaysia, 22 November 1961, pp. 13, 14.

(98) Australia, DEA, CNIA, Vol. 32, No. 11, November 1961, Mr. Menzies Statement, 25 November 1961, p. 14.

(٩٩) رشحت كل من الحكومتين البريطانية والملايويّة عضوين في لجنة كوبولد، بينما كان من المتفق عليه أن يقوم ماكميلان بتعيين رئيس اللجنة بعد موافقة تونكو عبد الرحمن عليه؛ ومن ثم تم ترشيح عددٌ من الشخصيات، ولكن بعضهم اعترضت عليه الأولى والبعض الآخر اعترضت عليه الثانية، إلى أن تم الاتفاق على تعيين "كاميرون فرومانتيل كوبولد" Cameron Fromanteel Cobbold المعروف باسم اللورد كوبولد رئيسًا للجنة، وكان يعمل محافظًا لـ "بنك إنجلترا" Bank of England خلال الفترة (١٩٤٩- ١٩٦١م) باعتباره شخصية اقتصادية ستكون بعيدة نوعًا ما عن أي انتقادات قد توجه للجنة؛ انظر: Editorial Note; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 267, 268, 688.

(100) Report of the Commission of Enquiry, North Borneo and Sarawak, 1962, London, 21 June 1962, pp. 9, 55, 56; See also: Editorial Note; in Australian Government, DAFP, Vol. 25, Minute from Brennan to Eastman, Australian Involvement in Malayan External Defence, Top Secret, Canberra, 23 March 1962, Document No. 4.

(101) CO 1030/1028, Submission of the Cobbold Report: Private and Personal Letter from Lord Cobbold to Mr. Macmillan, Explaining the Difficulties Encountered in Writing the Report, No. 1, 21 June 1962; CAB 134/1951, The Cobbold Commission Report. Interim Report by the Committee on Greater Malaysia, 2 July 1962, GM(62)15, Documents No. 118, 124; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 315, 316, 327- 330.

(102) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Critchley to Menzies and Garfield Barwick, Unclassified, 27 June 1962, No. 1910.

(103) CAB 21/4849, Brunei's Future within Malaysia: Letter from Mr. Maudling to the Sultan of Brunei, Setting out the Advantages of Merger, 9 March 1962, Document No. 95; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 282, 283.

(104) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Critchley to Garfield Barwick, Secret, Kuala Lumpur, 12 June 1962; Inward Cablegram from Critchley to Menzies and Garfield Barwick, Secret, Kuala Lumpur, 6 July 1962.

(١٠٥) درس جارفيلد بارويك القانون وعمل بالمحاماة والسياسة، وكان اتجاهه السياسي محافظًا، وفاز بمقعد في مجلس النواب الأسترالي في عام ١٩٥٨م، وشغل منصب المدعي العام في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٨- ١٩٦١م)، التي عُين بنهايتها وزيرًا للخارجية في حكومة منزيس، واستمر في منصبه حتى عام ١٩٦٤م، عندما عُين رئيسًا للقضاة بالمحكمة العليا الأسترالية؛ للمزيد انظر: Docherty, James C.: op. cit, p. 46.

(106) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Memorandum from Critchley to Tange, Minister's Talks with the Tunku and Tun Razak, Secret, Kuala Lumpur, 4 July 1962, Document No. 7.

(107) Loc. cit.

(١٠٨) عمل أنتوني جولدز أيضًا رئيسًا للقسم الماليزي الإندونيسي المشترك في وزارتي الخارجية وعلاقات الكومنولث البريطانيتين خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٦٤- ١٩٦٥م)، للمزيد انظر:

- United Kingdom, Foreign Commonwealth Office, The Diplomatic Service List (London: her Majesty Stationery Office (HMSO), 1986), p. 197.

(١٠٩) عمل كيث شان أيضًا سفيرًا لأستراليا في إندونيسيا بداية من نوفمبر ١٩٦٢م، وحتى أبريل ١٩٦٦م، وقام خلال تلك الفترة بدور مهم في تحقيق أهداف السياسة الأسترالية تجاه سياسة المواجهة التي تبنتها إندونيسيا تجاه مشروع ماليزيا؛ انظر:

- Nethercote, J.R: New Pattern: Officials, Ministers and Diplomats at Australia House, 1975–81, and Appendix 2: Senior representatives of the DEA, 1924–1972; in Bridge, Carl; Bongiorno, Frank; and Lee, David (eds.): op. cit, pp. 184, 240.

(110) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Shan to Menzies and Garfield Barwick, Secret, London, 11 July 1962.

(111) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Shan to Garfield Barwick and Athol Townley, Secret, London, 29 May 1962; Inward Cablegram from Shan to Menzies and Garfield Barwick, Secret, London, 6 June 1962; Inward Cablegram from Shan to Menzies and Garfield Barwick, Secret, London, 11 July 1962.

(112) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Critchley to Menzies and Garfield Barwick, Secret, Kuala Lumpur, 6 July 1962.

(113) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Australian High Commission in Singapore to Menzies and Athol Townley, Secret, Singapore, 16 February 1962; Inward Cablegram from Australian High Commission in Singapore to Athol Townley, Garfield Barwick, and Prime Ministry's Secretary, Secret, Singapore, Secret, 20 July 1962; Inward Cablegram from Shann to Garfield Barwick and Prime Ministry's Secretary, Secret, London, 26 July 1962.

(114) NAA, Series No. A2031, File No. 26/1962, Secret, Greater Malaysia - Australian association with British-Malayan Defence talks, 1962, Minute by the Defence Committee Recorded Out-of-Session, No. 26/1962, Without Agendum, Secret, Canberra, 23 February 1962; See also: NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Shan to Garfield Barwick and Athol Townley, Secret, London, 29 May 1962.

(١١٥) حضر لي كوان هذه المحادثات، كما تم تمثيل شمال بورنيو وساراواك فيها. وفي حين لم يحضرها سلطان بروناي، فقد تم اطلاعه على نتائجها. وقد شهدت هذه المحادثات كثيرًا من الخلافات بين تونكو عبد الرحمن ولي كوان فيما يتعلق بمسألة المواطنة للسنغافوريين داخل ماليزيا، ولكن انتهت بالاتفاق فيما بينهما على تمتع مواطني سنغافورة بالجنسية الماليزية إلى جانب جنسيتهم الأصلية، مع السماح لهم بالترشح أو التصويت في الانتخابات داخل سنغافورة، مع عدم أحقيتهم في ممارسة هذا الحق خارج حدودها، كما كان لا يحق للماليزيين من أصحاب الجنسية الماليزية الترشح أو التصويت في أي انتخابات سنغافورية؛ للمزيد انظر:

- Editorial Note; Appendix C: Singapore Citizenship; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 368, 384, 385.

(١١٦) صدر دستور اتحاد الملايا عام ١٩٥٧م، واستمر العمل به – مع تعديله - بعد تأسيس ماليزيا في عام ١٩٦٣م، وحتى وقتنا الحاضر (٢٠٢٣م)؛ للاطلاع على الدستور ومواده انظر الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة: https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC132821/ (Accessed: 12/9/2023)

(117) CO 1030/1024, Anglo–Malayan Talks in London: Minute from Mr. Sandys to Lord Lansdowne Recording his Lunchtime Conversation with the Tunku about a Staged Transfer of Power, 20 July 1962; PREM 11/3868, letter from Tunku Abdul Rahman to Mr. Sandys, 26 July 1962; DO 169/273, No 11B, Progress Report on Anglo–Malayan talks: CRO memorandum on behalf of Mr. Sandys and Forwarded by W I McIndoe to P

de Zulueta for Mr Macmillan's information, 26 July 1962; DO 169/273, Record of a Meeting at Chequers, July 28, 1962: Minutes by P F de Zulueta of a Meeting Attended by Mr. Macmillan, Tunku Abdul Rahman and Tun Razak, 28 July 1962; DO 169/273, The Chequers' Formula: Letter from Mr. Macmillan to Tunku Abdul Rahman, 28 July 1962; PREM 11/3868, Minute from P F de Zulueta to Mr Macmillan, Reporting Discussions between Mr. Sandys, Tun Razak and Lee Kuan Yew on 29 July about Citizenship and Internal Security, 30 July 1962; DO 169/273, no 14, Note by the Far Eastern Department of the CO of Certain Points Discussed at a Meeting between Mr. Sandys, the Tunku and Lee Kuan Yew, 31 July 1962; CO 1030/1025, no 111A, Note of a Meeting of Mr. Macmillan and Mr. Sandys with Tunku Abdul Rahman, Tan Siew Sin and Lee Kuan Yew, 31 July 1962, Documents No. 132- 139; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 368- 376.

(١١٨) تضمنت اتفاقية تأسيس ماليزيا خمسة بنود رئيسة، واشتملت على خمسة ملاحق؛ تناول الملحق الأول البنود المتعلقة بمختلف الجوانب الدستورية والتشريعية والإدارية والتنظيمية وغيرها داخل ماليزيا بعد تأسيسها، وتطرق الملحق الثاني إلى إطار دساتير الولاية الأولية في شمال بورنيو وساراواك، وفي حين شمل الملحق الثالث البنود المتعلقة بحقوق المواطنة للإقليمين السابقين، وشمل الملحق الرابع البنود المتعلقة بالمواطنة في سنغافورة بعد اندماجهم جميعًا ضمن ماليزيا، أما الملحق الأخير فكان عبارة عن بيان مشترك للحكومتين البريطانية والملايويّة حول الاتفاقية، تمت صياغته بهدف نشره بنهاية المحادثات؛ للاطلاع على الاتفاقية وملاحقها كاملة انظر:

- DO 169/273, Agreement on the Setting up of the Federation of Malaysia: Agreement in Principle Signed at Admiralty House by Mr. Macmillan and Tunku Abdul Rahman, 31 July 1962, No 16A, Document No. 140; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 377- 386.

(119) Editorial Note; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 377.

(120) Malaysia, the Government Printing Department of Sabah, Report of the Inter-Government Committee, Malaysia, Jabtan Peguam Besar Negeri, Kota Kinabalu, 1962, No. 00436, Annex C: Joint Public Statement, issued by the British and Malayan Government, 1 August 1962; See also: Annex D: Joint Public Statement; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 385, 386.

(121) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Shan to Garfield Barwick and Prime Ministery's Secretary, Secret, London, 3 August 1962.

(122) Australia, DEA, CNIA, Vol. 33, No. 8, August 1962, Proposed Federation of Malaysia: Statement by the Minister of External Affairs Sir Garfield Barwick, 3 August 1962, p. 81.

(١٢٣) كان هناك خمسة بدائل مطروحة على المصوتين في استفتاء سنغافورة وهي: (الاندماج بموجب شروط الكتاب الأبيض، والاندماج غير المشروط، والاندماج بشروط لا تقل تفضيلًا عن الشروط الخاصة بإقليمي بورنيو، غير موافق، غير محدد). وبلغت نسبة الأصوات الموافقة على البديل الأول حوالي ٧١٪ من إجمالي عدد الأصوات البالغ (٥٦١,٥٥٩)، في حين بلغت نسبة الموافقين على البديلين الثاني والثالث بالترتيب ١,٦٪، و١,٤٪ تقريبًا، فإن نسبة الأصوات الفارغة بلغت حوالي ٢٦٪، وتوزعت النسبة المتبقية بين البديلين الرابع والخامس؛ انظر: Singapore, The Straits Times, Merge "yes", 3 September 1962, p. 1.

(124) Malaysia, the Government Printing Department of Sabah, Report of the Inter-Government Committee, Malaysia, Jabtan Peguam Besar Negeri, Kota Kinabalu, 1962, No. 00436, pp. 1, 2.

(١٢٥) أسس أزهري بن محمود، المعروف أيضًا بشيخ أزهري بن شيخ محمود، حزب شعب بروناي في عام ١٩٥٦م، ودعم الحزب تنظيم النقابات العمالية عام ١٩٦٠م، وأسس جناحًا مسلحًا له عُرف باسم "جيش كاليمنتان الشمالي الوطني" Tentera Nasional Kalimantan Utara (TNKU) أو الجيش الوطني لشمال بورنيو، وكان الحزب في الوقت نفسه من أبرز وأهم المجموعات السياسية الفاعلة في بروناي؛ للمزيد انظر:

- Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 672, 688.

(126) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to Canberra, Malaysia, Confidential, London, 5 September 1962; Cablegram to Canberra, Singapore, Brunei Revolt- Political Assessment, Secret Priority, 11 December 1962; Cablegram from Shann to Canberra, Brunei, Secret, Jakarta, 12 December 1962, Documents No. 10, 11, 12; See also: CO 1030/1466, Political Appreciation of the Revolt: Memorandum on the Brunei Rising by Sir D White for Lord Selkirk and others Attending a Meeting at Labuan on 17 December, 15 December 1962, ff 103–105, Document No. 149; Editorial Note; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 411, 412.

(127) Australia, DEA, CNIA, Vol. 33, No. 12, December 1962, The Brunei Revolution: Statement by the Minister of External Affairs Sir Garfield Barwick, 14 December 1962, p. 44.

(128) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cabinet Decision No. 632, Without Memorandum–Indonesia–Quadripartite Talks, Secret, Canberra, 5 February 1963, Document No. 26.

(129) NAA, Series No. A1209, File No. 1961/794 Part 2, Top Secret, Greater Malaysia - Policy, 1961- 1963, Inward Cablegram from Australian Embassy in Manila to Barwick and Athol Townley, Secret, Manila, 18 December 1962.

(130) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cabinet Decision No. 632, Without Memorandum–Indonesia–Quadripartite Talks, Secret, Canberra, 5 February 1963, Document No. 26.

(131) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Shann to Canberra, Brunei, Secret, Jakarta, 12 December 1962; Cablegram to Canberra, Kuala Lumpur, Brunei Revolt, Secret Immediate, 13 December 1962; Cablegram from Critchley to Canberra, Brunei Federation Relations with Indonesia, Confidential, Kuala Lumpur, 17 December 1962; Cablegram from Shann to Canberra, Brunei, Secret, Jakarta, 27 December 1962, Documents No. 12, 13, 14, 15.

(132) Australia, DEA, CNIA, Vol. 33, No. 12, December 1962, The Brunei Revolution: Statement by the Minister of External Affairs Sir Garfield Barwick, 14 December 1962, p. 44.

(١٣٣) أسهم سوباندريو بدور وطني مهم للدفاع عن الجمهورية الإندونيسية في الخارج في أثناء الثورة الإندونيسية (١٩٤٥- ١٩٤٩م)، كما عمل سفيرًا لإندونيسيا في لندن بداية من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٤م، ثم سفيرًا في موسكو حتى عام ١٩٥٦م، وعاد بعدها إلى إندونيسيا وانضم في العام التالي إلى "الحزب الوطني الإندونيسي"Partai Nasional Indonesia (PNI)، ثم عُين وزيرًا للخارجية في العام نفسه واستمر في منصبه حتى عام ١٩٦٦م، وكان أحد مهندسي السياسة الخارجية الإندونيسية بشكل عام، وسياسة المواجهة تجاه ماليزيا بشكل خاص؛ للمزيد انظر:

- Cribb, Robert; and Kahin, Audrey: Historical dictionary of Indonesia, 2nd Ed. (Maryland: Scarecrow Press, 2004), p. 404.

(١٣٤) تُعد سياسة المواجهة حربًا غير معلنة نشبت بين بين إندونيسيا وماليزيا خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٦٠-١٩٦٦م)، وقد بدأت بمحاولات إندونيسيا ممارسة ضغوط دبلوماسية ودعائية على اتحاد الملايا بهدف إفشال مشروع تأسيس ماليزيا باعتباره مشروع للاحتلال البريطاني، ثم بتدريبها ودعمها للمتمردين والسماح لهم بالتسلل داخل الأراضي الماليزية للمشاركة في أنشطة حرب العصابات، كما لجئت إندونيسيا أيضًا إلى الحرب النفسية والعمليات السرية ضد ماليزيا، وفي المقابل لجأت ماليزيا بدعم من بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا إلى تكتيكات مضادة للضغط على إندونيسيا، مثل دعم المتمردين الإندونيسيين، كما شهدت هذه المواجهات تدخلًا من قبل الولايات المتحدة من جانب، والاتحاد السوفيتي والصين من جانب آخر، وكادت أن تتحول إلى حرب حقيقية؛ للمزيد انظر:

- Easter, David: Britain and the Confrontation with Indonesia 1960- 1966 (London& New York: Tauris Academic Studies, 2004), pp. 1- 3; See also: Ghani, Rohani HJ AB; and Paidi, Zulhilmi: The Role of the United States and the “Asian Solution” Approach in

the Malaysia-Indonesia Confrontation (1963- 1966), The Journal of international studies, No. 9, (2013), pp. 129, 130.

(135) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to Canberra, Unclassified, Jakarta, 21 January 1963; in Cablegram from Barwick to Critchley and Shann, Indonesia - Malaya Relations, Secret Priority and Personal, Canberra, 25 January 1963, Documents No. 18, 19.

(136) Loc. cit.

(١٣٧) انخرط سوكارنو في الحركة القومية الإندونيسية في أثناء دراسته الجامعية حتى استطاع وبعض زملائه تأسيس الحزب الوطني الإندونيسي في عام ١٩٢٧م، واعتقلته السلطات الهولندية مرتين نتيجة نشاطه السياسي ومطالبته باستقلال إندونيسيا ونفته خارج البلاد، ولكنه عاد إليها بعد احتلال اليابان لها في أثناء الحرب العالمية الثانية وشارك مع نهاية الحرب في الهيئة التحضيرية لاستقلال إندونيسيا، ثم أعلن استقلال إندونيسيا بالاشتراك مع محمد حاتا – الذي أصبح نائبًا له فيما بعد خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٤٥- ١٩٥٦)- بعد استسلام اليابان مباشرة في أغسطس ١٩٤٥م؛ ومن ثم انتخبه الثوار رئيسًا ليستكمل دوره المحوري في الثورة الإندونيسية حتى اعترفت هولندا باستقلال إندونيسيا ١٩٤٩م، واستمر بعدها في منصبه رئيسًا للبلاد حتى عام ١٩٦٧م؛ للمزيد انظر: Cribb, Robert; and Kahin, Audrey: op. cit, pp. 412- 414.

(138) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Critchley to Barwick, Indonesia - Malaya Relations, Secret, Kuala Lumpur, 28 January 1963, Document No. 20.

(١٣٩) دافع كريتشلي – الذي ربطته علاقات شخصية طيبة بسوكارنو وتونكو عبد الرحمن في الوقت نفسه - عن الحكومة الملايوية ضد الاتهامات الإندونيسية لها، موضحًا أنها لا تتماشى مع سياسة اتحاد الملايا، وموضحًا أن تونكو عبد الرحمن لم يحاول معاداة إندونيسيا بالشكل الموصوف، وأنه ليس من مصلحته الدخول في صراع مع دولة كبيرة مثلها، وأكد أن إندونيسيا هي التي شرعت في الصدام ثم الصراع؛ انظر:

- Australian Government, DAFP, Vol. 25, Savingram from Critchley to Canberra, Malaysia–Relations with Indonesia, Secret, Kuala Lumpur, 12 February 1963, Document No. 30.

(١٤٠) كانت أقاليم بورنيو تقع شمال إندونيسيا، وباندماج تلك الأقاليم ضمن ماليزيا، أصبحت الحدود الإندونيسية الماليزية حدودًا مشتركة.

(141) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram Shann to Canberra, Secret Immediate, Jakarta, 8 February 1963, Document No. 29.

(١٤٢) درس ماكاباجال القانون، وعمل في القسم القانوني في وزارة الخارجية الفلبينية إلى أن نُقل للعمل في السفارة الفلبينية في واشنطن عام ١٩٤٨م، ثم عاد مرة أخرى في العام التالي للعمل في وزارة الخارجية للعمل مستشارًا قانونيًا، ثم فاز في انتخابات مجلس النواب باعتباره مرشح عن الحزب الليبرالي في عام ١٩٤٩م، واستمرت شعبيته منذ ذلك الحين في الزيادة حتى رشحه حزبه في عام ١٩٥٧م، لخوض الانتخابات الرئاسية بصفته نائب للرئيس الفلبيني "كارلوس جارسيا" Carlos Garcia (١٩٥٧- ١٩٦١م)، واللذان استطاعا حسم الانتخابات لصالحهما، ولكن ساءت العلاقة بينهما فخاض ماكاباجال الانتخابات الرئاسية على منصب الرئيس ضده في عام ١٩٦١م، وحسمها وتولي رئاسة الفلبين حتى عام ١٩٦٥م؛ للمزيد انظر: Fredriksen, John C.: op. cit, pp. 276, 277.

(١٤٣) جددت الفلبين مطالبتها بالسيادة على بعض أراضي شمال بورنيو في عام ١٩٦٢م، كونها كانت جزءًا من "سلطنة سولو" Sultanato ng Sulu (١٤٥٧- ١٩١٥م) التي انتقلت السيادة منها إلى الفلبين، وبررت ذلك بأن "شركة شمال بورنيو البريطانية" British North Borneo Company استأجرت المنطقة في عام ١٨٨١م، وأن السلطنة لم تتنازل عنها للشركة، ولكن رفضت بريطانيا المطالبات الفلبينية في هذا الشأن بحجة عدم وجود مستندات داعمة، وقد رأت الحكومة الأسترالية حينها أن الموقف البريطاني تجاه الفلبين كان متشددًا؛ للمزيد انظر:

- Australian Government, DAFP, Vol. 25, Record of Conversation Between Kimber and Tange, British Proposal for Tripartite talks on Indonesia and British–Philippines talks, Secret, Canberra, 17 January 1963, Document No. 17, Footnote No. 2.

(144) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Record of Conversation Between Kimber and Tange, British Proposal for Tripartite talks on Indonesia and British–Philippines

talks, Secret, Canberra, 17 January 1963; Submission from Tange to Barwick, Indonesia–Quadripartite Talks in Washington, Initial United Kingdom Approach, Secret, Canberra, 4 February 1963; Cablegram from Critchley to Canberra, Malaysia–Relations with Philippines, Secret, Kuala Lumpur, 4 February 1963; Cablegram to Kuala Lumpur, Malaysia, Secret, Canberra, 5 February 1963, Documents No. 17, 22, 23, 24.

(145) DO, 201/14, Secret, Correspondence Respecting Commonwealth Relations, Vol. XIV, January – December 1963, from British High Commissioner in Australia to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Australia: Attitude towards Malaysia, Confidential, Canberra, 19 March 1963, No. 9, p. 29.

(١٤٦) لم يكن البريطانيون متحمسين لإدراج نيوزيلندا في محادثات واشنطن معتبرين أن مشاركتها من المحتمل أن تقلل من إمكانية اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، بل يمكن أن تعوق المناقشات الكاملة والصريحة؛ انظر:

- Australian Government, DAFP, Vol. 25, Submission from Tange to Barwick, Indonesia–Quadripartite Talks in Washington, Initial United Kingdom Approach, Secret, Canberra, 4 February 1963, Document No. 22.

(147) PREM 11/4346, Indonesian Subversion of the Borneo Territories and the Future Defence of Malaysia: Letter from Lord Selkirk to Mr. Macmillan, 17 January 1963; FO 371/169908, Quadripartite Talks in Washington: Despatch from Sir D Ormsby- Gore to Lord Home, 15 February 1963, No. 18, Documents No. 157, 162; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 431, 432, 443.

(148) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Submission from Tange to Barwick, British Proposal for Tripartite Talks in Washington on Indonesia, Secret, Canberra, 17 January 1963; Record of Conversation Between Kimber and Tange, British Proposal for

Tripartite talks on Indonesia and British–Philippines talks, Secret, Canberra, 17 January 1963; Letter from Barwick to Holyoake, Canberra, 1 February 1963, Documents No. 16, 17, 21.

(149) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cabinet Decision No. 632, Without Memorandum–Indonesia–Quadripartite Talks, Secret, Canberra, 5 February 1963; Extract from Minute of Defence Committee Meeting, Retention of Australian Forces in Malaya, Top Secret, Canberra, 7 February 1963, No. 6/1963, Documents No. 26, 27.

(150) DO, 201/14, Secret, Vol. XIV, 1963, from British High Commissioner in Australia to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Australia: Attitude towards Malaysia, Confidential, Canberra, 19 March 1963, No. 9, pp. 28, 29.

(151) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Submission from Tange to Barwick, Indonesia–Quadripartite Talks in Washington, Initial United Kingdom Approach, Secret, Canberra, 4 February 1963; Cablegram from Eastman to Canberra, Washington Talks, Secret, London, 19 February 1963, Documents No. 22, 35.

(152) FRUS, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Vol. XXIII, Southeast Asia, (Washington: United States Government Printing Office, 1994), Memorandum from Secretary of State Rusk to President Kennedy, U.S. Position on Malaysia, Washington, February 17, 1963, No. 329, pp. 710, 711; See also: Australian Government, DAFP, Vol. 25, Submission No. 576 from Barwick to Cabinet, Quadripartite Talks on Indonesia, Secret, Canberra, 26 February 1963, Document No. 42.

(١٥٣) أشار أحد التقارير المخابراتية الأمريكية إلى أن إندونيسيا تمثل أكبر تهديد لتأسيس ماليزيا، بينما تُشكل الفلبين تهديدًا إضافيًا، ولكنها استبعدت إمكانية لجوء إندونيسيا إلى المواجهة العسكرية المباشرة مع بريطانيا. وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة لخطة تأسيس ماليزيا، فإنها رفضت تقديم أي التزام بمواجهتها عسكريًا نظرًا لمصالحها فيها، إلى جانب رغبة المسئولين الأمريكيين في عدم دفعها للتقرب بشكل أكبر من الاتحاد السوفيتي؛ للمزيد انظر؛

- FRUS, 1961–1963, Vol. XXIII, Southeast Asia, Memorandum from the Under Secretary of State (Ball) to President Kennedy, Plan of Action for Indonesia, Washington, 10 October 1962, No. 291, Enclosure: Memorandum about Background to Plan of Action for Indonesia, Washington, 2 October 1962; Memorandum from Secretary of State Rusk to President Kennedy, U.S. Position on Malaysia, Washington, February 17, 1963, No. 329; Special National Intelligence Estimate, Prospects for Malaysia, Washington, February 20, 1963, SNIE 54/59–63, No. 330, pp. 639, 640, 710, 712- 716,

(154) FO 371/169695, Quadripartite Talks in Washington: Inward Telegram No 482 from Sir D Ormsby-Gore to Lord Home, 12 February 1963, No. 23, Document No. 161; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 442.

(155) PREM 11/4347, Future Defence of Malaysia: Minute (PM/63/56) from Lord Home to Mr. Macmillan, Replying to Document 168, 16 April 1963, Document No. 169; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 440; See also: Australian Government, DAFP, Vol. 25, Submission No. 576 from Barwick to Cabinet, Quadripartite Talks on Indonesia, Secret, Canberra, 26 February 1963, Document No. 42.

(156) FO 371/169695, Quadripartite Talks in Washington: Inward Telegram No 482 from Sir D Ormsby-Gore to Lord Home, 12 February 1963, No. 23, Document No. 161; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 442.

(١٥٧) مثل "ديفيد أورمسبي جور" David Ormsby Gore بريطانيا في محادثات واشنطن كونه سفيرها هناك خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٦١- ١٩٦٥م)؛ انظر: Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 677.

(158) FO 371/169908, Quadripartite Talks in Washington: Despatch from Sir D Ormsby-Gore to Lord Home, 15 February 1963, No. 18, Document No. 162; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 445.

(159) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Submission No. 576 from Barwick to Cabinet, Quadripartite Talks on Indonesia, Secret, Canberra, 26 February 1963, Document No. 42.

(160) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Critchley to Canberra, Malaysia–Indonesian Policy, Secret Immediate, Kuala Lumpur, 16 February 1963; Policy Planning Paper minutes of Special Meeting of the Foreign Affairs Committee, Malaysia, Confidential, Canberra, 18 February 1963; Cablegram from Barwick to Critchley, Indonesia and Malaya, Secret, Canberra, 18 February 1963; Cablegram to Critchley and Shann, Malaysia, Secret, Canberra, 18 February 1963; Cablegram to Eastman, Malaysia and Indonesia, Secret Priority, Canberra, 20 February 1963, Documents No. 31, 32, 33, 34, 37.

(161) Ibid, Document No. 37.

(162) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cabinet Decision No. 675, Top Secret, Canberra, 5 March 1963, Document No. 43.

(163) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Letter from Waller to Shann, Secret Personal, Canberra, 21 February 1963, Document No. 39; See also: DO, 201/13, Secret, Correspondence Respecting Commonwealth Relations, Vol. XIII, January – December 1962, from Acting British High Commissioner in Australia to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Australian Defence Program 1962- 1965, Confidential, Canberra, 20 November 1962, No. 19, pp. 78, 79.

(١٦٤) صدر تقرير لجنة لانسداون في فبراير ١٩٦٣م، وعُرف آنذاك بهذا الاسم نسبة لرئيس اللجنة "اللورد لانسداون" Lord Lansdowne، وقد تشكلت تلك اللجنة وفقًا لما نصت عليه اتفاقية تأسيس ماليزيا الموقعة في نهاية يوليو ١٩٦٢م، بهدف وضع الترتيبات الدستورية المستقبلية لاندماج شمال بورنيو وساراواك ضمن ماليزيا؛ للمزيد انظر:

- CAB 134/1951, Report on Visit to North Borneo, Sarawak and Brunei by the Minister of State for Colonial Affairs from 14 to 30 August 1962: Report by Lord Lansdowne on Preparations to Implement Malaysia through the Inter-Governmental Committee, 10 September 1962, GM(62)42, Document No. 141; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 386- 390.

(165) Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 3, March 1963, Malaysia: Statement by the Minister of External Affairs Sir Garfield Barwick, 5 March 1963, p. 36.

(166) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to All Posts, Malaysia, Confidential, Canberra, 6 March 1963, Document No. 45.

(١٦٧) انتخب إيمانويل بيليز نائبًا للرئيس الفلبيني ماكاباجال في عام ١٩٦١م، وعمل في الوقت نفسه وزيرًا للخارجية حتى عام ١٩٦٣م، ولكنه استمر في منصبه الأول حتى عام ١٩٦٥م، وحينها انتخب مجددًا عضوًا في الكونجرس الفلبيني؛ للمزيد انظر:

- Philippines, Eighteenth Congress, First Regular Session, House of Representatives, House Bill No. 5704, Explanatory Note, Introduced by Representative Rufus B. Rodriguez, 4 December 2019.

(١٦٨) بدأ تريفيت كاتس خدمته في وزارة الخارجية الأسترالية في عام ١٩٤٦م، وعين سفيرًا لأستراليا في الفلبين بداية من عام ١٩٦٣م، واستمر في منصبه هذا حتى عام ١٩٦٦م، حينما انتقل للعمل سفيرًا في باكستان؛ للمزيد انظر:

- Australia, DEA, CNIA, Vol. 39, No. 5, May 1968, Australian Ambassador to South Africa, p. 211.

(169) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Cutts to Canberra, Malaysia, Confidential, Manila, 12 March 1963, Document No. 48.

(١٧٠) أرسل كريتشلي في فبراير ١٩٦٣م، برقية إلى وزارة الخارجية الأسترالية يعلمها فيها بورود تقارير عن مقترحات باجتماع ثلاثي بين اتحاد الملايا وإندونيسيا والفلبين. وبشكل عام، كان المسئولون الأستراليون يرون أن مثل هذه المحادثات قد تكون مفيدة؛ ومن ثم كان بارويك قد درس الأمر جيدًا قبل ذهابه إلى الفلبين؛ انظر:

- Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Critchley to Canberra, Malaysia, Secret, Kuala Lumpur, 20 February 1963; Cablegram to Eastman, Malaysia, Priority Secret, Canberra, 21 February 1963, Documents No. 36, 38.

(171) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Cutts to Canberra, Malaysia, Confidential, Manila, 12 March 1963; Letter from Barwick to Menzies, Secret, Canberra, 18 March 1963, Documents No. 48, 57.

(172) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Savingram to Washington, Secret, Canberra, 18 March 1963, Document No. 56.

(173) loc cit; See also: Australian Government, DAFP, Vol. 25, Letter from Barwick to Menzies, Secret, Canberra, 18 March 1963, Document No. 57.

(174) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Canberra, Confidential, Manila, 12 March 1963; Cablegram to Barwick in Manila, Confidential Immediate, Canberra, 13 March 1963, Documents No. 49, 50.

(175) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Menzies and Tange, Secret Immediate, Manila, 13 March 1963; Cablegram from Barwick to Critchley, Secret, Manila, 15 March 1963; Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Critchley to Canberra, Secret, Kuala Lumpur, 16 March 1963, Documents No. 51, 53, 54.

(176) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Menzies, Confidential, London, 5 April 1963, Document No. 62.

(177) PREM 11/4347, Future Defence of Malaysia: Minute (PM/63/56) from Lord Home to Mr. Macmillan, Replying to Document 168, 16 April 1963, Document No. 169; in

Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 478.

(178) CAB 134/1951, Financial Questions: Note by the CRO for a Meeting of the Greater Malaysia (Official) Committee, 28 September 1962, GM(62)43; CAB 134/2277, Defence in the Far East about 1970: Memorandum by Sir A Snelling for the Official Oversea Co-ordinating Committee, OC(O)(63)7; PREM 11/4347, Future Defence of Malaysia: Minute (PM/63/56) from Lord Home to Mr. Macmillan, Replying to Document 168, 16 April 1963; CAB 131/28, Federation of Malaya: Financing the Defence Program: Despatch from Sir G Tory to Mr. Sandys, 20 April 1963, D(63)18; PREM 11/4347, Indonesian Opposition to Malaysia: Letter from T E Bridges to P F de Zulueta, explaining the FO's apparent appeasement of Indonesia, 26 April 1963, Documents No. 143, 166, 169, 170, 172; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 395, 472, 481, 484, 487

(179) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Menzies, Confidential, London, 5 April 1963; Letter from Bunting to Tange, Top Secret Personal, Canberra, 29 March 1963, Documents No. 60, 62; See also: NAA, Series No. M2576, File No. 37, Personal Papers of Prime Minister Menzies, Telegraph from Wilfrid Kent Hughes (the Parliament of Commonwealth) to Prime Minister Mr. Menzies, 24 May 1963.

(١٨٠) عقدت في البداية محادثات على المستوى شبه الوزاري جمعت كبار مسئولي وزارات الخارجية في اتحاد الملايا وإندونيسيا والفلبين بين يومي التاسع والسابع عشر من أبريل عام ١٩٦٣م، ولم تعقد المحادثات الوزارية المخطط لها؛ نظرًا لتبادل الحكومتين الملايويّة والإندونيسية التصريحات المعادية، ولكن اجتمع تونكو عبد الرحمن في نهاية الأمر مع ماكاباجال في مانيلا، ثم مع سوكارنو في طوكيو بين نهاية مايو وبداية يونيو عام ١٩٦٣م؛ ومن ثم اجتمع وزراء الخارجية للدول الثلاث خلال الفترة الممتدة بين يومي السابع والحادي عشر من يونيو، وأخيرًا عقدت المحادثات المشتركة بين الرؤساء الثلاثة (تونكو عبد الرحمن، وماكاباجال، وسوكارنو) في الفترة الممتدة بين الثلاثين من يوليو والخامس من أغسطس من العام نفسه، وقد عُرفت بقمة مانيلا؛ للمزيد انظر:

- Editorial Note; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 541, 542; See also: Editorial Note; in Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to Barwick in London, Talks in Kuala Lumpur, Secret Priority, Canberra, 13 April 1963, Document No. 63.

(181) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Letter from Barwick to Tunku Abdul Rahman, Canberra, 29 April 1963, Document No. 64.

(182) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to Barwick in London, Talks in Kuala Lumpur, Secret Priority, Canberra, 13 April 1963; Cablegram from Cutts to Canberra, Tripartite Talks, Confidential Priority, Manila, 8 June 1963; Cablegram to Canberra, Tripartite Talks, Unclassified, Manila, 11 June 1963; Cablegram From Cutts to Canberra, Tripartite Meeting, Confidential Priority, Manila, 13 June 1963, Documents No. 63, 71, 72, 75.

(183) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Cutts to Canberra, Tripartite Talks, Confidential Priority, Manila, 8 June 1963; Cablegram from Cutts to Canberra, Tripartite Meeting, Confidential Priority, Manila, 13 June 1963, Documents No. 71, 75

(١٨٤) حددت الحكومة الملايويّة إجمالي المساعدات الاقتصادية والعسكرية المطلوبة من بريطانيا خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٦٣- ١٩٦٥م) بمبلغ ثلاث وتسعين مليون جنيه إسترليني من أجل الوفاء بأغراض الدفاع عن ماليزيا بعد تأسيسها، والحفاظ على الأمن الداخلي فيها، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية في كل من ساراواك وشمال بورنيو، في حين بلغ إجمالي المساعدات التي عرضتها الحكومة البريطانية حوالي عشرين مليون جنيه إسترليني، منهم خمسة عشر مليون تقريبًا مساعدات عسكرية معظمها في شكل معدات عسكرية تُشترى من بريطانيا. ومن الجدير بالذكر أيضًا، أن الحكومة البريطانية قلصت الفترة الزمنية لدعم برنامج الدفاع الماليزي من عشر سنوات – كما حددتها الحكومة الملايويّة في البداية -إلى ثلاث سنوات، وقررت أنها ستُراجع الأمر مرة أخرى قبل نهاية هذه المدة؛ انظر:

- CO 1030/1509, No 13, Financial and Defence Talks with Malayan Ministers: Minutes of the First Meeting, 13 May 1963; CO 1030/1509, No 20, Malaysia Financial Discussions: Minutes of the Third and Final Formal Meeting at which Tun Razak and Tan Siew Sin Reported their Reactions to the British offer; CAB 128/37, CC 34(63)8, Malaysia financial discussions: Cabinet conclusions, 23 May 1963; CAB 134/2371, OP(63)11, Financial Assistance for Malaysia: Inward Telegram No 929 from Sir G. Tory to Mr. Sandys, Forwarding a Message from Tunku Abdul Rahman to Mr. Macmillan, Kuala Lumpur, Documents No. 174- 177; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 492- 499.

(١٨٥) تمحورت الاختلافات الرئيسة في محادثات كولالمبور بين الحكومة الملايويّة ولي كوان حول المسائل المالية، وكان أبرزها النسبة المئوية من الدخل القومي التي ستدفعها سنغافورة مقابل الخدمات الفيدرالية، إضافة إلى مقدار مساهمتها في تكلفة برنامج تنمية أقاليم بورنيو، وأخيرًا شروط السوق المشتركة المقترحة مع ماليزيا؛ للمزيد انظر:

- Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to London, Confidential, Canberra, 2 May 1963; Cablegram from Critchley to Canberra, Malaysia, Secret, Kuala Lumpur, 8 May 1963, Documents No. 65, 68.

(186) DO 189/222, Brunei: Terms of Entry into Malaysia: Minutes by Sir A Snelling and A A Golds (CRO), 6- 8 March 1963; PREM 11/4349, Brunei: Future Policy: Minute from Lord Lansdowne to Mr. Macmillan, Providing a Brief for the Prime Minister's Meeting with the Sultan, 11 July 1963, Documents No. 165, 194; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 454, 455, 532, 533.

(187) DO 169/221, Deadlock in Malaya's Negotiations with Singapore and Brunei: Inward Telegram No 1095 from Lord Selkirk to Mr. Sandys, 19 June 1963, No. 2; PREM 11/4348, Little Malaysia: Letter from Tunku Yaacob to Mr. Macmillan, Enclosing a Personal Message from Tunku Abdul Rahman, 24 June 1963; DO 169/221, Military Implications of Establishing Malaysia without Singapore and Possibly Brunei: Minute from Lord Mountbatten to Mr. Thorneycroft, 27 June 1963, Documents No. 182, 186, 189; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 510, 518, 520, 521; See also: Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Critchley to Canberra, Malaysia, Confidential, Kuala Lumpur, 20 June 1963; Cablegram From Woolcott to Canberra, Malaysia Financial Talks, Confidential Priority, Singapore, 21 June 1963, Documents No. 76, 77.

(188) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to Kuala Lumpur, Malaysia, Secret, Canberra, 6 May 1963; Cablegram to Kuala Lumpur, Malaysia, Secret, Canberra, 21 May 1963; Cablegram from Woolcott to Canberra, Malaysia, Secret, Singapore, 26 June 1963; Cablegram to Eastman, Malaysia, Confidential Immediate, Canberra, 5 July 1963, Documents No. 67, 69, 80, 81.

(١٨٩) كانت محادثات لندن الرابعة هي المرحلة الأخيرة من سلسلة المحادثات المتعلقة بتأسيس ماليزيا، ومثلت في الوقت نفسه المرحلة الأكثر صعوبة نظرًا لتطرقها إلى حل الخلافات بين الأطراف المختلفة المعنية بتأسيس ماليزيا، إضافة إلى أنها ضمت ممثلين عن الأجزاء الخمسة التي كان من المُخطط اندماجها ضمن ماليزيا – اتحاد الملايا وسنغافورة وأقاليم بورنيو الثلاثة – ولذلك كانت المناقشات والجلسات فيها مكثفة، وانقسمت إلى مناقشات فردية وجماعية جمعت بين المسئولين البريطانيين من جانب ومختلف الوفود الممثلة من جانب آخر؛ انظر:

- Editorial Notes; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 510, 523, 524; See also: Editorial Note; in Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to London, Confidential, Canberra, 2 May 1963, Document No. 65.

(١٩٠) قررت بريطانيا زيادة قيمة إجمالي المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى ماليزيا إلى حوالي أربعة وثلاثين مليون جنيه أسترليني، أي أنها أضافت ما يقارب أربعة عشر مليون جنيه إسترليني على المبلغ الذي عرضته خلال محادثات لندن الثالثة، وقسمت قيمة تلك المساعدات كالتالي: خمسة عشر مليون لدعم برنامج الدفاع الماليزي، وستة ملايين لبرنامج التنمية في سنغافورة، وعشرة ملايين لبرنامج التنمية في شمال بورنيو وساراواك، وأخيرًا

ثلاثة ملايين تعويضات للضباط البريطانيين العاملين في شمال بورنيو وساراواك، كان ذلك بخلاف المعدات والمباني والمنشآت التي قررت بريطانيا التنازل عنها لصالح الحكومة الماليزية؛ انظر:

- PREM 11/4349, Financial Assistance for Malaysia: Letter from Mr. Macmillan to Tunku Abdul Rahman, 12 July 1963, No. 38, Document No. 196, in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 534, 535.

(١٩١) حددت الحكومتان الملايويّة والسنغافورية النسبة المئوية التي يجب أن تدفعها سنغافورة من دخلها القومي للحكومة الفيدرالية بحوالي ٤٠٪، مع الاتفاق على استثناء بعض الإيرادات من حساب إجمالي الدخل القومي مثل الرسوم الجمركية، إضافة إلى تقديم سنغافورة قرضين بقيمة مائة وخمسين مليون دولار سنغافوري لدعم برنامج التنمية في شمال بورنيو وساراواك، كما اتفقت الحكومتان على شروط السوق المشتركة بينهما، إضافة إلى بعض الأمور الأخرى التي تمت تسويتها من خلال تبادل الخطابات بين كل من تونكو عبد الرحمن ولي كوان؛ للمزيد انظر:

- CO 1030/1515, Talks on Malaya/Singapore Financial Negotiations: CRO Minutes of All-Night Discussions, 4–5 July 1963, No. 80, Annex: Draft Agreement between the Governments of the Federation of Malaya and Singapore on Common market and Financial Arrangements, Document No. 191; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 526-530; See also: Parliament of Singapore, Papers Presented to Parliament, Miscellaneous Paper, Misc. 5 of 1963, Malaysia Agreement Exchange of Letters between Lee Kuan Yew and Tun Abdul Razak bin Dato Hussein, London, 8 July 1963.

(١٩٢) اختلفت هذه المعاهدة عن اتفاقية تأسيس ماليزيا الموقعة بين ماكميلان وتونكو عبد الرحمن في الواحد والثلاثين من يوليو عام ١٩٦٢م؛ إذ أنها كانت اتفاقية معلنة وقعتها الأطراف كافة المؤسسة لماليزيا – ومن بينهم ممثلون سياسيون عن شمال بورنيو وساراواك - مع بريطانيا، وتكونت من إحدى عشرة مادة، كما اشتملت على أحد عشر ملحقًا نظمت من خلالها الجوانب الدستورية والإدارية والمالية المتعلقة بماليزيا وعلاقة سنغافورة وكذلك شمال بورنيو وساراواك بها، إضافة إلى شئون الدفاع والعلاقة العسكرية مع بريطانيا ودول الكومنولث الأخرى والتي نظمها الملحق السادس؛ للاطلاع على المعاهدة وملاحقها كاملة انظر:

- United Kingdom: Malaysia, Agreement Concluded between the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, the Federation of Malaya, North Borneo, Sarawak, and Singapore, Cmnd. 2094 (London: Her Majesty's Stationary Office, 1963), pp. 1-234.

(193) PREM 11/4349, Brunei: Future Policy: Minute from Lord Lansdowne to Mr. Macmillan, Providing a Brief for the Prime Minister's Meeting with the Sultan, 11 July 1963, Document No. 194; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 532, 533.

(194) CO 1030/1505, Formal Agreement Relating to Malaysia: Minute from Sir J Marchtin to Mr. Sandys, 30 May 1963, No. 40, Document No. 178; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 499, 500; See also: United Kingdom: Malaysia…, op. cit, p. 1.

(١٩٥) نصت المادة السادسة من المعاهدة على ما يلي: "تنطبق معاهدة الدفاع الخارجي والمساعدة المتبادلة بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة اتحاد الملايو بتاريخ الثاني عشر من أكتوبر لعام ١٩٥٧م، وملاحقها على جميع أراضي ماليزيا، وأي إشارة في تلك الاتفاقية إلى اتحاد الملايا تنطبق على ماليزيا، بشرط أن تمنح حكومة ماليزيا حكومة المملكة المتحدة الحق في الاستمرار في الحفاظ على القواعد والمرافق الأخرى التي تشغلها حاليًا سلطاتها الخدمية داخل الولاية سنغافورة، وسوف تسمح لحكومة المملكة المتحدة بالاستفادة من تلك القواعد والمرافق التي تراها ضرورية لغرض المساعدة في الدفاع عن ماليزيا والكومنولث والحفاظ على السلام في جنوب شرق اسيا...": انظر:

- United Kingdom: Malaysia…, op. cit, p. 2; See also: Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 9, September 1963, Appendix 3: United Kingdom - Malaysia Agreement of July 1963 (Excluding Annexures), pp. 46.

(196) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Submission from Waller to Barwick, Malaysia–Defence Agreement, Top Secret, Canberra, 11 June 1963; Brief from Nimmo for Menzies, Defence and Malaysia, Secret, Canberra, 13 June 1963; Paper by Jockel, Future Australian Defence Arrangements with Malaysia, Secret, Canberra, 11 July 1963;

Memorandum From Critchley to Jockel, Top Secret Personal, Kuala Lumpur, 17 July 1963; Memorandum From Critchley to Waller, Top Secret Personal, Kuala Lumpur, 28 July 1963, Documents No. 73, 74, 84, 86, 91.

(١٩٧) يُعد اسم معاهدة أنزوس اختصارًا لاسمها الأصلي "المعاهدة الأمنية بين أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية" The Australia, New Zealand and United States Security Treaty، ولكنها عُرفت رسميًا بهذا الاسم المختصر، ووقعت في سبتمبر عام ١٩٥١م، ودخلت حيز التنفيذ في أبريل من العام التالي، وكان الهدف من توقيعها الدفاع الجماعي بين أعضائها الثلاث عن أمن منطقة المحيط الهادئ، وتكونت من إحدى عشرة مادة. وقد مثلت هذه المعاهدة أهمية كبيرة بالنسبة لأستراليا ونيوزيلندا معًا للحفاظ على أمنهما في منطقة المحيط الهادئ بعد أحداث الحرب العالمية الثانية، خاصة مع تراجع الدور الدفاعي البريطاني خلالها وتصاعد الدور الأمريكي في المقابل؛ للاطلاع على نصوص المعاهدة كاملة انظر:

- Australia, DEA, Australian Treaty Series 1952, No. 2 (Canberra: Australian Government Publishing Service, 1997), Appendix B: Security Treaty between Australia, New Zealand and the United States of America [ANZUS], [Online] https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Committees/Joint/Completed_Inquiries/jfadt/usrelations/appendixb (Accessed: 1/ 6/ 2023); See also: Catloy, R.: op. cit, p. 9.

(198) DO, 201/13, Secret, Vol. XIII, 1962, from Acting British High Commissioner in Australia to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Australian Defence Program 1962- 1965, Confidential, Canberra, 20 November 1962, No. 19; from Acting British High Commissioner in Australia to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Australia: ANZUS Council Meeting, 8th – 9th May, 1962, Secret, Canberra, 17 May 1962, No. 12, pp. 79, 50, 51, 52.

(١٩٩) يُعد جون كينيدي الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، وتولى مهام منصبه في عام ١٩٦١م، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بصفته مرشح عن الحزب الديمقراطي، ولكنه لم يكمل فترته الرئاسية؛ نتيجة اغتياله في نوفمبر عام ١٩٦٣م؛ للمزيد انظر: Fredriksen, John C.: op. cit, pp. 236- 237

(200) FRUS, 1961–1963, Vol. XXIII, Southeast Asia, Memorandum of Conversation, Malaysia and Indonesia, ANZUS Treaty, and Australian Defense Budget, Washington, 2 October 1963, No. 337; Memorandum for the Australian Ambassador (Beale), Washington, 4 October 1963, No. 338, pp. 732- 736; See also: CIA, Background Paper: the ANZUS Treaty and the Indonesia-Malaysia Dispute, Visit of Prime Minister of Malaysia, 16 July 1964. U.S. Declassified Documents Online; NAA, Series No. A4943, File No. 975/FAD, Foreign Affairs and Defence Committee- Cabinet Minute- Malaysia- Without Submission, Cabinet Minute, Foreign Affairs and Defence Committee, Decision No. 975(FAD), Top Secret, Canberra, 12 August 1963, No. 24.

(201) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Minute by Defence Committee, Canberra, No. 50/1963: Australian Association with the Malaysian Defence Agreement, Secret, 9 August 1963, Document No. 99.

(202) NAA, Series No. A4943, File No. 974/FAD, Cabinet Minute, Foreign Affairs and Defence Committee, Decision No. 974(FAD), Top Secret, Canberra, 12 August 1963, No. 24.

(203) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Cutts, Confidential Immediate, Canberra, 29 July 1963, Document No. 93.

(204) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Cutts to Canberra, Confidential Immediate, Manila, 1 August 1963; Cablegram from Cutts to Canberra, Confidential, Manila, 2 August 1963, Documents No. 94, 95.

(٢٠٥) تولى يو ثانت منصب قائم بأعمال الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٦١م، حتى عينته الجمعية العامة بالإجماع أمينًا عامًا في العام التالي، ثم أعادت تعيينه لفترة ثانية في عام ١٩٦٦م، واستمر في منصبه حتى عام

١٩٧١م؛ انظر: https://www.un.org/sg/ar/formersg/uthant.shtml (Accessed: 24/5/2023)

(٢٠٦) وقع القادة الثلاثة على اتفاق مانيلا في الثالث من أغسطس عام ١٩٦٣م، وأصدروا البيان المشترك بعد ذلك بيومين، أي في اليوم الأخير للمحادثات. وقد أكد البيان على المهمة المطلوبة من لجنة الأمم المتحدة وهي التأكد من صحة الإجراءات التي اتخذت خلال الانتخابات الأخيرة التي أجريت في شمال بورنيو بين شهري (ديسمبر ١٩٦٢- يناير ١٩٦٣م) والتي أجريت في ساراواك بين شهري (أبريل - يوليو ١٩٦٣م)، ومرت هذه الانتخابات بثلاث مراحل: انتخابات شعبية مباشرة للمجالس المحلية، التي اختارت بعد ذلك الهيئات التشريعية، التي صوتت في النهاية لأعضاء المجالس التشريعية، الذين اختير من بينهم ممثلو الإقليمين الموقعين على معاهدة ماليزيا لعام ١٩٦٣م؛ للاطلاع على نصوص الاتفاق كاملة والبيان، وكذلك إجراءات الانتخابات السابقة؛ انظر على التوالي:

- Manila Declaration on 3 August 1963, and Joint Statement by Philippines, the Federations of Malaya and Indonesia Signed at Manila on 5 August 1963, No. 8029; in United Nations (U.N.), Treaty Series, Vol. 550, 1965 (New York, UN, 1967), pp. 352-360; and CO 1030/1494, Sarawak Elections: Inward Telegram C362 OCULAR from Sir A Waddell to Mr. Sandys, 20 July 1963, No. 50A, Document No. 198; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 537- 538.

(207) DO 169/216, Sandys' Mission to SE Asia: Inward Telegram SOSLON 62 from Mr. Sandys to CRO, Reporting Developments since his Arrival in Kuala Lumpur, 27 August 1963, No. 176, Document No. 214; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 555.

(208) FRUS, 1961–1963, Vol. XXIII, Southeast Asia, Memorandum from the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Hilsman) to Secretary of State Rusk, Malaysia, Washington, 2 August 1963, No. 332; Telegram from President Kennedy to Prime Minister Macmillan, Washington, 3 August 1963, No. 333, pp. 721- 724, 725.

(209) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Cutts to Canberra, Confidential, Manila, 2 August 1963; Cablegram to London, Malaysia, Secret Immediate, Canberra, 4 August 1963, Documents No. 95, 96.

(210) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Letter from Menzies to Barwick, Canberra, 8 August 1963, Document No. 98.

(211) PREM 11/4349, UN Mission and the Postponement of Malaysia Day: Inward Telegram No 1503 from Sir G Tory to Mr. Sandys, Reporting the Tunku's attitude, 9 August 1963; DO 169/216, Sandys' Mission to SE Asia: Inward Telegram SOSLON 62 from Mr. Sandys to CRO, Reporting Developments since his Arrival in Kuala Lumpur, 27 August 1963, No. 176, Documents No. 212, 214; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 550, 551, 555, 556.

(٢١٢) عين يو ثانت نائب مدير مكتب الموظفين بالأمم المتحدة "لورانس ميشيلمور" Laurence Michelmore (١٩٥٩- ١٩٦٣م) باعتباره ممثل شخصي عنه ليرأس لجنة التحقيق في شمال بورنيو وساراواك، التي تكونت من ثمانية أعضاء من أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة آنذاك – بخلاف ميشيلمور – وانقسمت إلى فريقين؛ ذهب أحدهما إلى شمال بورنيو والآخر إلى ساراواك، ولكن تم تنسيق العمل بينهما بقيادة ميشيلمور، حتى أنهت اللجنة عملها وغادرت الإقليمين في الخامس من سبتمبر ١٩٦٣م؛ انظر:

- Editorial Note; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, p. 570; See also: Editorial Note; in Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to Canberra, Malaysia, Confidential Priority, Singapore, 20 August 1963, Document No. 101.

(213) PREM 11/4350, Report of UN Mission to Malaysia: Inward Telegram OCULAR 1431 from Sir P Dean to Lord Home, 12 September 1963; PREM 11/4350, Report of UN Mission to Malaysia: Inward Telegram OCULAR 1441 from Sir P Dean to Lord Home, forwarding the Text of U Thant's Final Conclusions, 13 September 1963, Documents No. 223, 225; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 570, 574, 575.

(214) American Foreign Policy, Current Documents, Vol. 10, 1963 (Washington: U.S. Government Printing Office, 1967), Final Conclusions of the U.N. Secretary-General

(Thant), 14 September 1963, pp. 821- 823.

(215) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to Canberra, Malaysia, Confidential Priority, Singapore, 20 August 1963; Cablegram to Canberra, Unclassified Immediate, Jakarta, 16 September 1963; Cablegram to Jakarta, Secret Immediate, Canberra, 23 August 1963; Cablegram from Barwick to Critchley, Secret Emergency, Canberra, 29 August 1963; Cablegram from Critchley to Barwick, Secret Emergency, Singapore, 29 August 1963; See also: PREM 11/4350, Report of UN Mission to Malaysia: Inward Telegram OCULAR 1431 from Sir P Dean to Lord Home, 12 September 1963, Documents No. 103, 105, 106, 112, 223; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 570, 571.

(٢١٦) صرح وزير الدفاع الإندونيسي عبد الحارث ناسوتيون بأن الحكومة الإندونيسية ساعدت بالفعل في تدريب أكثر من ستة آلاف متمرد مناهض لبريطانيا وماليزيا في أراضي بورنيو الشمالية؛ انظر:

- The New York Times, Indonesian Says 6,000 Rebels Have Been Trained in Borneo; Nasution Denies Support of Malaysia Foes Involves Territorial Ambitions Territories Will Unite Singapore Action Protested, 3 September 1963, p. 5.

(217) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Menzies, Secret Immediate, Jakarta, 14 September 1963, Document No. 111.

(218) FRUS, 1961–1963, Vol. XXIII, Memorandum from Clifford L. Alexander of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), Washington, 25 September 1963, No. 335, pp.727, 728.

(219) Editorial Note; in Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Menzies, Secret Immediate, Kuala Lumpur, 16 September 1963, Document No. 113.

(٢٢٠) أعلنت سنغافورة استقلالها من جانب واحد في الواحد والثلاثين من أغسطس عام ١٩٦٣م؛ نظرًا لأن لي كوان رفض الموافقة على تأجيل تاريخ تأسيس ماليزيا، وتمسك بتطبيق ما نصت عليه معاهدة ماليزيا، ولكن بمجرد تأسيس ماليزيا بالفعل أعلنت سنغافورة أنها جزءٌ منها، ولكنها انفصلت عنها لتكون دولة مستقلة بذاتها في التاسع من أغسطس عام ١٩٦٥م؛ للمزيد انظر: يو، لي كوان: المرجع السابق، ص ص ٤٩٩، ٥٠٠، ٦٥٥. ٦٥٦؛ انظر أيضًا:

- National Archives of Singapore, Ministry of Information and the Arts, The Proclamation of Singapore's Merger with Malaysia on 16 September 1963, Signed by Prime Minister Lee Kuan Yew, 16 September 1963; See also: Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram to Canberra, Malaysia, Confidential Immediate, Singapore, 3 September 1963; CO 1030/1465, Unilateral Decelaration of Independence by Singapore: Inward Telegram OCULAR 651 from Lord Selkirk to Mr. Sandys, Assessing the Aims and Tactics of Lee Kuan Yew, 5 September 1963, No. 398, Documents No. 107, 220; in Ashton, S R (gen. ed.): op. cit, pp. 564- 565;

(221) Federation of Malaya, Malaysia Act, Act of Parliament No. 26 of 1963, pp. 9- 11; See also: DO, 201/14, Secret, Vol. XIV, 1963, from British High Commissioner in Malaysia to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Malaysia celebration, Confidential, Kuala Lumpur, 7 October 1963, No. 63, pp. 322- 325.

(222) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Menzies, Secret Immediate, Kuala Lumpur, 16 September 1963; Cablegram from Shann to Canberra, Malaysia Indonesian Policy, Secret, Jakarta, 19 September 1963, Documents No. 113, 114; See also: DO, 201/14, Secret, Vol. XIV, January – December 1963, from British High Commissioner in Malaysia to the Secretary of State for Commonwealth Relations, Malaysia celebration, Confidential, Kuala Lumpur, 7 October 1963, No. 63. Pp. 325, 326.

(223) U.N., United Nation Juridical Yearbook, 1963, P. 2: Legal Activities of the United Nations and Related Inter-Governmental Organizations, Legal Opinions of the

Secretariat of the United Nations; Membership of Malaysia in the United Nations, pp. 161-164; See also: U.N. General Assembly, 12th Session, Admission of the Federation of Malaya to Membership in the United Nations (17 September 1957). 1134 (XII), p. 55.

(224) Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 10, October 1963, Malaysia in the United Nations: Statement by the Minister of External Affairs Sir Garfield Barwick on 20th October 1963, on his Return from the United States of America, pp. 41, 42.

(225) Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 9, September 1963, Malaysia Defence: Statement by the Prime Minister Sir Robert Menzies in the House of Representatives on 25th September 1963, Appendix 4: Text of Letter Dated 18th September 1963, Received by the Australian High Commissioner in Malaysia from the Prime Minister of Malaysia and Incorporating the Text of the High Commissioner's letter of 17th September 1963, to the Prime Minister, pp. 47, 48.

(٢٢٦) يُعد عبد الحارث ناسوتيون أحد أبرز القادة العسكريين الإندونيسيين؛ إذ برز دوره خلال الثورة الإندونيسية عندما استطاع تطوير تكتيكات حرب العصابات التي كان لها دور كبير في انسحاب القوات الهولندية عام ١٩٤٩م، وتدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح رئيسًا لأركان الجيش الإندونيسي خلال الفترتين (١٩٤٩-١٩٥٢م) و(١٩٥٥-١٩٦٢م)، ثم وزيرًا للدفاع خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٦-١٩٦٦م)، وقام بدورٍ بارزٍ في المواجهات مع ماليزيا؛ للمزيد انظر: Cribb, Robert; and Kahin, Audrey: op. cit, pp. 287, 288.

(227) Editorial Note; in Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cablegram from Barwick to Menzies, Secret Immediate, Kuala Lumpur, 16 September 1963, Document No. 113; See also: Singapore, the Straits Times, Nasution slips back into the back seat, The Straits Times, 26 September 1963, p. 1.

(228) Australia, DEA, CNIA, Vol. 34, No. 9, September 1963, Malaysia Defence: Statement by the Prime Minister Sir Robert Menzies in the House of Representatives on 25th September 1963, p. 42.

(٢٢٩) قرر مجلس الوزراء الأسترالي في يناير عام ١٩٦٤م، تخصيص صندوق بقيمة ثلاثة ملايين جنيه إسترليني بهدف تعزيز قدرة الدفاعات الماليزية، إضافة إلى مساعدات أخرى؛ للمزيد انظر:

- Australian Government, DAFP, Vol. 25, Cabinet Decision No. 39, Defence Assistance for Malaysia, Secret, Melbourne, 28 January 1964, Document No. 151; Cabinet Decision no. 138 (FAD), Use of Australian Forces against Indonesian trained Infiltrators in Malaysia, Top Secret, Canberra, 9 April 1964, Documents No. 151, 179; See also: NAA, Series No. M2576, File No. 37, Personal Papers of Prime Minister Menzies, from A Downer, Sir W Kent Hughes and others, 10 May 1952 - 5 February 1965, Circular Letter from Defence Australia League (Non- Political) to All Members of the Federal Government, 24 October 1963, P.O. Box 15; NAA, Series No. A1209, File No. 1961/1318 Part 3, Top Secret, Greater Malaysia- Defence Implications and Defence Arrangements, 1963- 1964, Department of Defence, Minute Paper, Australian Forces for the Defence of Malaysia, Agendum No. 35/64, Secret, 25 June 1964.

(230) Australian Government, DAFP, Vol. 25, Report by the Defence Committee, Military Implications for Australia of the Malaysian Situation, Top Secret, Canberra, 18 December 1963; Cablegram to Kuala Lumpur, Restricted Immediate, Canberra, 12 August 1966, Documents No. 139, 377.

(231) Exchange of Notes Constituting an Agreement between the Philippines and Malaysia Relating to the Implementation of the Manila Accord of 31 July 1963, Kula Lumpur and Manila, 7 February 1966, No. 8809; in U.N., Treaty Series, Vol. 608, 1967 (New York, UN, 1969), pp. 4- 10; See also: Abd Samad, Paridah; and Abu Bakar, Darusalam: Malaysia-Philippines Relations: The Issue of Abu Bakar, Asian Survey, Vol. 32, No. 6 (June 1992), p. 557.